جمهورية أوغندا

التقرير الدوري الموحد لحكومة جمهورية أوغندا

المقدم للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

بموجب المادة 62 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

للفترة 2013 – 2022

حرر في كمبالا، أكتوبر 2022

مقدمة

يُقدَّم هذا التقرير المجمع لجمهورية أوغندا للفترة 2013–2022، بموجب المادة 62 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. يعكس هذا التقرير رحلة أوغندا التدريجية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. تستند خطتنا الوطنية الإنمائية (خطة التنمية الوطنية الثالثة) إلى الحكم الرشيد والدستورية وسيادة القانون. ونعتقد أن التقيد بها سيسهل تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الثالثة.

نحن نؤمن بأن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة من أجل تنمية عادلة وذات مغزى للبلاد. تستند خطتنا الإنمائية إلى حقوق الإنسان، والتي تعطي الأولوية للشعب وتضعهم في طليعة البرامج الحكومية. نحن ملتزمون بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تطلعات حقوق الإنسان الواردة فيها.

لقد خطونا خطوات كبيرة في مجال حماية وتعزيز الحريات والحقوق الفردية، شملت سن العديد من القوانين وإنشاء المؤسسات التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها. في حين أن الحكومة لا تزال ملتزمة بتنفيذ وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإن الحق في التنمية لا يزال يمثل تحديًا يرجع في المقام الأول إلى الموارد الشحيحة. بالإضافة إلى ذلك، كان للآثار الضارة لتغير المناخ مثل الجفاف تأثير على إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الحق في الغذاء والصحة في حين أدت جائحة كوفيد–19 العالمية إلى انتكاسة لبعض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت.

حافظت حكومة أوغندا على زخمها في تعميم حقوق الإنسان. حيث وصلت الحكومة في مراحل متقدمة من وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي ستكون بمثابة دليل شامل لتعزيز حقوق الإنسان وإعمالها في أوغندا.

يسعدنا أن تتاح لنا الفرصة لتقديم هذا التقرير الموحد ونرحب بالتعليقات والمقترحات باعتبارها مساهمات قيمة في تحقيق أوغندا تنعم بالسلام والأمن والازدهار، حيث يمكن لجميع الناس التمتع بحقوقهم وحرياتهم وأداء الالتزامات المقابلة.

كيريوا كيوانوكا
النائب العام

جدول المحتويات

مقدمة 2

الاختصارات 6

هيكل التقرير 9

التعليم..... 17

الصحة..... 20

الحوكمة والبنية التحتية..... 23

التدخلات الحكومية التي تهدف إلى الاحتفاظ بالموظفين..... 26

نطاق التحصين..... 27

الجزء الثاني: التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي اتخذتها أوغندا منذ تقديم آخر تقرير لإنفاذ الميثاق 29

المادة 1: التدابير التشريعية والإدارية المعتمدة لإنفاذ الميثاق. 29

التدابير التشريعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

تدابير أخرى ..... **Error! Bookmark not defined.**

المادة (2): الحق في عدم التمييز 36

التدابير التشريعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

المادة 3: الحق في المساواة أمام القانون 37

التدابير التشريعية 37

المادة 4: الحق في الحياة والسلامة الجسدية 38

التدابير **التشريعية** 38

تدابير أخرى ..... **Error! Bookmark not defined.**

المادة 5: الحق في الحياة والحماية من التعذيب والمعاملة المهينة (المادتان 6 و7) 38

التدابير التشريعية 38

التدابير التشريعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

المادة 7: الحق في محاكمة منصفة 40

التدابير التشريعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

المادة 8: الحق في حرية الضمير والمهنة وممارسة الدين 41

التدابير التشريعية 41

المادة9: الحق في الوصول إلى المعلومات 42

التدابير التشريعية ..... **Error! Bookmark not defined.**

تدابير أخرى ..... **Error! Bookmark not defined.**

المادة 10: الحق في تكوين الجمعيات 43

التدابير التشريعية 43

المادة 11: الحق في التجمع 43

التدابير التشريعية 44

المادة 12: الحق في حرية الحركة والإقامة داخل حدود الدولة 44

التدابير التشريعية 44
المادة 13: الحق في المشاركة في الحكم 46
التدابير التشريعية 46
المادة 14: الحق في الملكية 48
التدابير التشريعية 48
المادة 15: الحق في العمل في ظروف منصفة ومرضية 49
التدابير التشريعية 49
تدابير أخرى ..... Error! Bookmark not defined.
المادة 16: الحق في التمتع بالصحة الجسدية والعقلية 50
التدابير التشريعية والسياسية 50
المادة 17: الحق في التعليم 51
التدابير التشريعية والسياسية 51
تدابير أخرى ..... Error! Bookmark not defined.
المادة 15: الحق في الثقافة (هدف التنمية المستدامة 5 - المساواة بين الجنسين) 54
المادة 18: حقوق الأسرة 55
التدابير التشريعية 55
تدابير أخرى ..... Error! Bookmark not defined.
المادة 19: الحق في عدم سيطرة شعب على شعب آخر 57
التدابير التشريعية 57
المادة (20): الحق في تقرير المصير 57
التدابير التشريعية 57
تدابير أخرى ..... Error! Bookmark not defined.
المادة 21: الحق في التصرف بحرية في الموارد الطبيعية 58
التدابير التشريعية 58
تدابير أخرى ..... Error! Bookmark not defined.
المادة 22: الحق في التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 60
التدابير التشريعية 60
تدابير أخرى ..... Error! Bookmark not defined.
المادة 23: الحق في السلام والأمن الوطنيين والدوليين على النحو الذي أكده ميثاقي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي 61
المادة 24: الحق في بيئة مرضية عامة مواتية للتنمية 62
التدابير التشريعية 62
المادة 25: واجب الدولة في تثقيف الجماهير بشأن احترام الحقوق والحريات الواردة في الميثاق 63
تدابير السياسة العامة 63
أنشطة التوعية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في عام 2013 63
أنشطة التوعية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في عام 2014 65

أنشطة التوعية في عام 2015 66
أنشطة التوعية في عام 2016 66
أنشطة التوعية في عام 2017 67
لجنة تكافؤ الفرص ..... **Error! Bookmark not defined.**
المادة (26): استقلال المحاكم وإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 68
المحاكم 68
فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 68
لجنة تكافؤ الفرص 69
المادة 27: واجب كل فرد تجاه أسرته ومجتمعه والدولة والمجتمعات الأخرى المعترف بها قانونًا والمجتمع الدولي. تمارس حقوق وحريات كل فرد مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة المشتركة 69
التدابير التشريعية 69
المادة (28): واجب كل فرد أن يحترم ويراعي إخوانه دون تمييز وأن يحافظ على علاقات تهدف إلى تعزيز الاحترام المتبادل والتسامح وحمايتهما وتعزيزهما 69
التدابير التشريعية 70
الجزء الثالث حالة تنفيذ الملاحظات الختامية للتقرير السابق 70
1.التصديق على الصكوك الإقليمية والدولية المعلقة..... 70
2.عدم التمييز والمساواة.... 71
3.الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام 73
4.حظر التعذيب وإساءة المعاملة 73
5.إقامة العدل/الوصول إلى العدالة..... 75
6.الحق في الحرية والأمن الشخصي/ظروف السجون ومراكز الاحتجاز..... 77
7.الوصول إلى المعلومات..... 78
8. حماية المرأة والطفل 79
9.حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين داخلياً..... 81
مرأة ..... **Error! Bookmark not defined.**
المجموع ..... **Error! Bookmark not defined.**
10. حماية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.... 89
الجزء الرابع: التحديات التي تواجهها أوغندا في تنفيذ الميثاق 92
الخلاصة 94

الاختصارات

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	**ACHPR**
الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران	**APRM**
الاتحاد الأفريقي	**AU**
ميزان المدفوعات	**BOP**
السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي	**COMESA**
منظمات المجتمع المدني	**CSO**
اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب	**CAT**
نظام إدارة المعلومات الربوية	**EMIS**
تشويه الأعضاء التناسلية للإناث	**FM**
السنة المالية	**FY**
ناتج الدخل الإجمالي	**GDP**
حكومة أوغندا	**GOU**
فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب	**HIV/AIDS**
المحكمة الجنائية الدولية	**ICC**
جيش الرب للمقاومة	**LRA**
معدل الوفيات النفاسية	**MMR**
وزارة المالية والتخطيط ولتنمية الاقتصادية	**MoFPED**
وزارة الحكم المحلي	**MoLG**
وزارة الصحة	**MoH**
وزارة التربية والرياضة	**MoE&S**
خطة التنمية الوطنية	**NDP**
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	**NEPAD**
منظمة غير حكومية	**NGO**
صندوق العمل الاجتماعي لشمال أوغندا	**NUSAF**
البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب	**OPTCAT**
برنامج إنعاش السلام والتنمية	**PRDP**

اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان	**UHRC**
المكتب الأوغندي للإحصائيات	**UBOS**
المسح الصحي الديموغرافي في أوغندا	**UDHS**
المسح الوطني للأسر في أوغندا	**UNHS**
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	**UNICEF**
صندوق الأمم المتحدة للسكان	**UNFPA**
قوات الشرطة الأوغندية	**UPF**
إدارة السجون في أوغندا	**UPR**
الاستعراض الدوري الشامل	**UPS**
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	**OHCHR**
مشروع تعزيز النظام الصحي في أوغندا	**UHSSP**
التعليم الابتدائي الشامل	**UPE**
التعليم الثانوي الشامل	**USE**
الشلن الأوغندي	**UGX**
قوات الدفاع الشعبية الأوغندية	**UPDF**
الدولار الأمريكي	**USD**

مقدمة

يعالج هذا التقرير الموحد لحكومة أوغندا للفترة 2013–2022، التوصيات التي قدمتها اللجنة بعد نظرها في التقرير السابق، من خلال إبراز التقدم التي أحرزته أوغندا خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ويعرض التقرير على وجه الخصوص مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز استقلال السلطة القضائية وقدرة الوزارات والوكالات والإدارات الحكومية على احترام حقوق الإنسان.

يتناول التقرير أيضًا التدخلات المباشرة التي تنفذها الحكومة والتي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة والأمن ونوعية الحياة ورفاهية الناس داخل أوغندا. تؤكد حكومة أوغندا مجددا التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان كما يتضح من سن مختلف التشريعات واعتماد السياسات وتعزيز المؤسسات القائمة وإنشاء آليات جديدة لتعزيز إعمال هذه الحقوق في أوغندا.

قدمت حكومة أوغندا هذا التقرير وفقًا للمبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إعداد التقارير. تم تجميع هذا التقرير من خلال عملية تشاورية وتشاركية من قبل اللجنة التوجيهية الفنية الاستشارية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، وبتنسيق من وزارة الخارجية. وتتألف هذه اللجنة من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، كما شاركت في العملية مؤسسات أخرى مثل: البرلمان الأوغندي، والجهاز القضائي، واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، وأمانة برنامج الحوكمة والأمن، ومنظمات المجتمع المدني.

هيكل التقرير

تمت هيكلة التقرير وفقًا للمبادئ التوجيهية للجنة.

يحتوي القسم الأول على معلومات وإحصاءات عن الوضع العام للبلاد، وهي: وضع السكان والاقتصاد وظروف الخدمات الاجتماعية.

أما القسم الثاني فقد تناول الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ متطلبات الميثاق منذ تقريرها الأخير الذي يغطي الفترة حتى عام 2012. تم ترتيب هذه التدخلات هنا لتتوافق مع كل مادة من مواد الميثاق.

ويسلط القسم الثالث الضوء على حالة تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة بشأن التقرير السابق لأوغندا.

يحتوي القسم الرابع والأخير من هذا التقرير على التحديات التي لا تزال الحكومة تواجهها في سعيها الدؤوب لتنفيذ أحكام الميثاق.

القسم الأول: معلومات عامة وإحصاءات قطرية

0.1. السكان

أجرت أوغندا تعدادا عشريا للسكان والمساكن منذ عام 1911 وكان آخرها في عام 2014. وفقًا لتقرير التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام 2014، استمر عدد سكان أوغندا في النمو من 9.5 مليون في عام 1969 إلى 34.6 مليون في عام 2014، وهو ما يمثل متوسط معدل نمو سنوي قدره 3.0 في المائة. قُدر عدد سكان أوغندا بـ 40.9 مليون شخص في 20/2019 مما يشير إلى زيادة قدرها حوالي 3.2 مليون شخص من 37.7 مليون شخص مقدرة من 17/2016 وفقًا للمسح الوطني للأسر المعيشية في أوغندا لعام 20/2019.

الشكل 1: تعداد السكان، 1969 – 2014 وعدد السكان المتوقع 2018 و2020

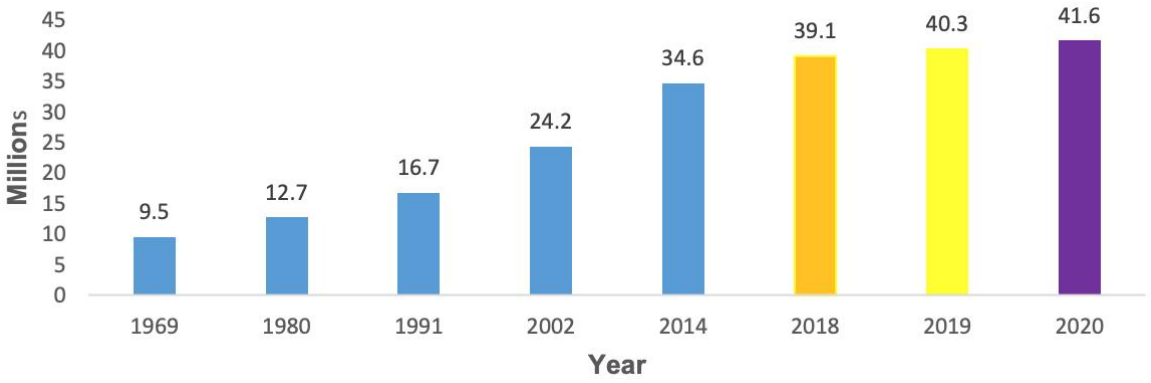

المصدر: الملخص الإحصائي لعام 2020

1.2. التوزيع السكاني

وفقًا للملخص الإحصائي لعام 2020، فإن واحدًا من كل خمسة أشخاص من السكان في سن الذهاب إلى المدرسة الابتدائية (6–12 عامًا) مما يشير إلى أن أعلى نسبة من سكان أوغندا هم من الشباب (أقل من 18 عامًا). ارتفع عدد السكان الشباب من 51 في المائة في عام 1969 إلى 56 في المائة في عام 2002 ومن المتوقع أن يصل إلى 53 في المائة في عام 2020.

قدرت نسبة الجنس لسكان أوغندا بـ 97 أنثى لكل 100 ذكر وفقًا لنتائج المسح الوطني للأسر لعام 2020/2019. وشكلت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 14 عامًا أقل بقليل من نصف إجمالي السكان (44 ٪). ارتفع عدد سكان الحضر بنقطتين مئويتين من 25 في المائة في 2017/2016 إلى 27 في المائة في 2020/2019. انخفضت نسبة الإعالة بين فترتي المسح من 97 في 2017/2016 إلى 92 في 2020/2019. كان واحد وخمسون في المائة من السكان من الإناث بينما كان 49 في المائة من الذكور.

1.3. معدل الخصوبة

معدل الخصوبة هو متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم امرأة واحدة في سن الإنجاب. انخفض إجمالي معدل الخصوبة في أوغندا بمرور الوقت. بين عامي 2000 –2001 و2016، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي بمقدار 1.5 طفل (6.9 في 2000 – 2001 مقابل 5.4 في عام 2016). انخفض معدل الخصوبة الإجمالي بين النساء في المناطق الريفية من 7.4 في 2000–2001 إلى 5.9 في 2016. في المناطق الحضرية، كان لنسبة الخصوبة المجموع نمط أقل اتساقًا، حيث تقلبت حول 4.0. ويمكن ملاحظة ذلك في الأشكال أدناه:

الشكل 2: اتجاهات الخصوبة، 1995-2016

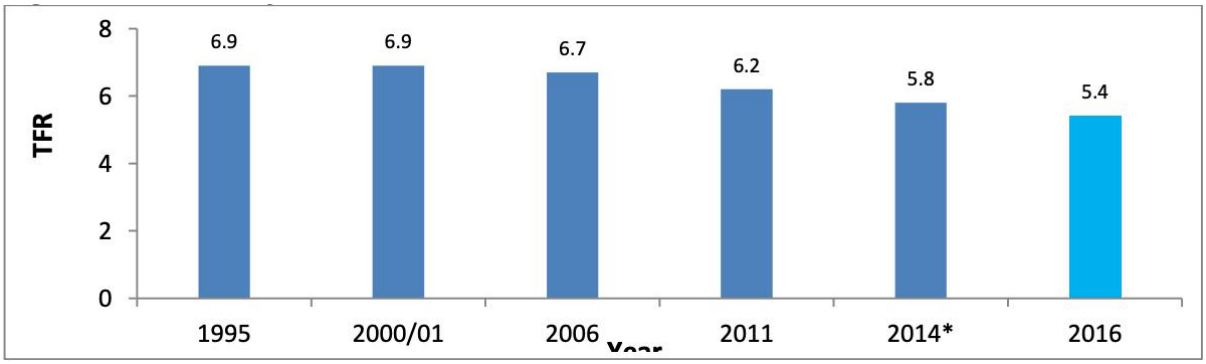

المصدر المصدر بيانا المسد الديموغراف والصحد ف أوغند1995) ، 2001/2000، 2006، 2011، 2016)) بيانا تعدا السكا والمساك 2014)

1.4. متوسط العمر المتوقع عند الولادة

متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو تقدير لمتوسط عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها الشخص إذا تم الحفاظ على نمط معين من الوفيات. بشكل عام، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أوغندا في عام 2014 63.7 سنة. وفقًا لبيانات منظمة الصحة العالمية لعام 2020، يبلغ متوسط العمر المتوقع في أوغندا 63.2 للذكور، و70.1 للإناث، ويبلغ إجمالي متوسط العمر المتوقع 66.7 مما يضع أوغندا في المرتبة الـ136 عالميًا لمتوسط العمر المتوقع.

1.5. معدل الوفيات

معدل الوفيات هو مقياس لعدد الوفيات في مجموعة سكانية معينة، يتم قياسه إلى حجم تلك المجموعة، لكل وحدة زمنية. يبلغ المعدل العالي لوفيات الرضع في أوغندا في عام 2022، ما مجموعه 40.564 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، بانخفاض قدره 3.32 ٪ عن عام 2021.

2.0. الاقتصاد

تغير الاقتصاد العالمي بسرعة على مدى السنوات الثلاث الماضية، مما فرض على البلدان، وخاصة النامية منها، تنفيذ قرارات سياسية قوية. أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تقويض النشاط الاقتصادي بشدة، مما دفع ملايين الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم إلى الفقر. كما أدى إلى تقليص الحيز المالي في العديد من البلدان النامية متسببا في ارتفاع أعباء الديون.

أدى اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى تفاقم هذه الآثار مع تعطل سلاسل التوريد العالمية والضغوط التضخمية وتزايد انعدام الأمن الغذائي، من بين أمور أخرى.

ومع ذلك، نما الاقتصاد الأوغندي بنسبة 4.6 ٪ خلال السنة المالية 2022، وهو أسرع مما كان متوقعًا بسبب ارتفاع النشاط بعد انتعاش الاقتصاد في يناير 2022. على جانب العرض، كانت الخدمات والصناعة المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي. وكان هناك أيضًا انتعاش قوي في تجارة الجملة والتجزئة والعقارات والتعليم، مع انتعاش الصناعة من خلال البناء والتصنيع. على جانب الطلب، توجه الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص نحو مستويات ما قبل كوفيد -19

تواصل أوغندا تصميم وتنفيذ التدخلات بما يتماشى مع رؤية 2040 الخاصة بها، من خلال مختلف خطط التنمية الوطنية. وجهت حكومة أوغندا من خلال خطة التنمية الوطنية الثالثة الحالية، نداءً أوليا بشأن الموارد للتدخلات التي لها آثار وتبعيات مضاعفة أعلى، وترتبط ارتباطًا مباشرًا بمعالجة فقر الأسرة والأمن الغذائي، وتكون في وضع يمكنها من المساعدة في تسريع الانتعاش الاقتصادي (التأثير المباشر على الإنتاج والاستهلاك)، وتتماشى مع تفعيل البرنامج التنموي للبلدات.

على المستوى الوطني، ظهرت أدلة جديدة تسلط الضوء على الأداء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وفقًا للمسح الوطني للأسر في أوغندا 2020/2019، انخفض معدل الفقر الوطني من 21.4 في المائة في السنة المالية 2017/2016 إلى 20.3 في المائة في السنة المالية 2020/2019، مع انخفاض مماثل في عدم المساواة في الدخل بنسبة 1.4 في المائة (0.419 إلى 0.413). كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 889 دولارًا أمريكيًا في السنة المالية 2019/2018 إلى 1046 دولارًا أمريكيًا في السنة المالية 2022/2021 متجاوزًا الهدف السنوي لخطة التنمية الوطنية الثالثة البالغ 1006 دولارات أمريكية ومؤكداً بشكل فعال انتقال أوغندا إلى فئة الدخل المتوسط الأدنى.

2.1 التطورات القطاعية الحقيقية

سجلت جميع قطاعات الاقتصاد الثلاثة نموًا في السنة المالية 22/2021، مع انتعاش قوي في قطاعي الصناعة والخدمات. ولا يزال قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (41.5 في المائة)، تليه الصناعة (26.8 في المائة)، وقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك (24.1 في المائة).

تشير التقديرات الأولية من مكتب الإحصاء الأوغندي إلى أن حجم الاقتصاد ارتفع إلى 162,123 مليار شلن أوغندي في السنة المالية 22/2021، من 148,310 مليار شلن أوغندي مسجلة في السنة المالية

21/2020. من حيث القيمة الحقيقية، نما الاقتصاد بنسبة 4.6 في المائة، مقارنة بمعدل نمو منقح قدره 3.5 في المائة في السنة المالية 21/2020. يُعزى التحسن في النشاط الاقتصادي إلى الانتعاش المستمر في الطلب الكلي بسبب إعادة الانفتاح الكامل للاقتصاد في يناير 2022؛ وكذلك تدخلات السياسة الحكومية لدعم نشاط القطاع الخاص.

2.2 التطورات في القطاع النقدي والمالي

بدأت السنة المالية 22/2021 على خلفية الإغلاق الثاني على مستوى البلاد الذي تم فرضه للحد من الموجة الثانية من إصابات كوفيد-19 في أوغندا. مع تباطؤ الاقتصاد بسبب الآثار السلبية للجائحة، كان دعم السياسة النقدية ضروريًا لدعم الانتعاش الاقتصادي. وعلى هذا النحو، حافظ البنك المركزي الأوغندي على موقف السياسة النقدية التيسيرية، مع الحفاظ على معدل البنك المركزي دون تغيير على مدار العام عند مستوى منخفض بلغ 6.5 في المائة مع الاستمرار في تقديم دعم السيولة للقطاع المصرفي.

2.3. التضخم

أدى مزيج من العوامل العالمية والجفاف الأخير وضعف سعر صرف الشلن مقابل الدولار الأمريكي إلى زيادة التضخم. ويعزى ذلك إلى جائحة كوفيد-19 التي استلزمت إغلاق الاقتصاد في محاولة لمنع انتشار كوفيد-19.

وفقًا لذلك، في بيان السياسة النقدية لشهر أكتوبر 2022، ارتفع التضخم السنوي الرئيسي إلى 10 في المائة في سبتمبر 2022 من 9 في المائة في أغسطس 2022. ارتفع التضخم الأساسي السنوي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، إلى 8.1 في المائة في سبتمبر 2022 من 7.2 في المائة في أغسطس 2022. انخفض التضخم السنوي للكهرباء والوقود والمرافق، الذي كان يرتفع منذ بداية العام، إلى 18.7 في المائة في سبتمبر 2022 من 19.6 في المائة في أغسطس 2022، مما خفف من ضغوط الأسعار.

على الرغم من أنه من المتوقع أن تصل ضغوط التضخم إلى ذروتها في النصف الأول من عام 2023، مع تضاؤل آثار كوفيد-19، فإن ضغوط سلسلة التوريد تتراجع ونتيجة لتأثير إجراءات السياسة الأخيرة. كان للزيادات الأخيرة في الاحتياطي النقدي إلى جانب التشديد المالي تأثير غير مباشر في استقرار سعر صرف الشلن، والذي من المتوقع أن يخفف من الضغوط التضخمية. في الواقع، تباطأ النمو في ائتمان القطاع الخاص والمجاميع النقدية، مما يشير إلى التأثير النهائي على الطلب الكلي.

2.4 التطورات في القطاع الضريبي

كانت العمليات الضريبية في السنة المالية 22/2021 انكماشية وكان الغرض منها على المدى المتوسط التركيز على تدخلات السياسة التي من شأنها أن تحافظ على التعافي من الانتكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بالإضافة إلى أهداف التنمية المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الثالثة.

كان هدف تحصيل الإيرادات لميزانية السنة المالية 22/2021 هو 22.425 تريليون دولار أمريكي ومن المتوقع الآن أن يبلغ إجمالي تحصيل الإيرادات 21.486 تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل عجزًا قدره 939 مليار دولار أمريكي. على الرغم من هذا النقص في الإيرادات، فقد تحسن تحصيل الإيرادات المحلية مقارنة بالعام الماضي. كان هذا بسبب تحسين الإدارة الضريبية وزيادة النشاط الاقتصادي بعد إعادة فتح الاقتصاد بالكامل في يناير 2022.

من المتوقع أن يبلغ العجز الإجمالي (بما في ذلك المنح) للسنة المالية 22/2021 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى من 6.4 في المائة المتوقع في وقت إعداد الميزانية. كان العجز للسنة المالية 22/2021 مدفوعًا إلى حد كبير بالحاجة إلى تمويل الاستثمارات خلال فترة خطة التنمية الوطنية الثالثة المستدامة والحفاظ على التعافي من الانتكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19. ومع ذلك، فإن هذا أقل من العجز الإجمالي بما في ذلك المنح للسنة المالية السابقة بنسبة 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

2.5 تطورات القطاع الخارجي

تعزز الوضع الخارجي لأوغندا في الأشهر الـ 12 حتى فبراير 2022، مما يعكس مرونة القطاع الخارجي. توسع فائض الحساب المالي، مما وفر تغطية كافية لتمويل عجز الحساب الجاري، مما أدى إلى فائض إجمالي في ميزان المدفوعات قدره 642.2 مليون دولار أمريكي اعتبارًا من فبراير 2022، وهو تحول من عجز ميزان المدفوعات البالغ 74.9 مليون دولار أمريكي المسجل في العام السابق. تم دعم الوضع الخارجي المواتي من خلال البيئة الاقتصادية المحسنة المرتبطة بتقليص القيود المتعلقة بالجائحة – مما أدى إلى إعادة فتح الاقتصاد بالكامل بحلول نهاية العام، مقارنة بالقيود الصارمة المفروضة في 12 شهرًا حتى فبراير 2021.

2.6 الزراعة والغابات ومصايد الأسماك

من خلال مرفق الائتمانات الزراعية، واصلت حكومة أوغندا تسجيل أداء كبير على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية مع محفظة قائمة في شلن أوعندي. تم زيادة 669.9 مليار إلى 2063 مشروعًا زراعيًا مؤهلاً في جميع أنحاء البلاد بدلاً من 21.0 مليار شلن أوعندي في عام 2010 عندما تم تفعيل المخطط. يُظهر أداء مرفق الائتمانات الزراعية المرونة على الرغم من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على اقتصاد البلاد.

يلعب مرفق الائتمانات الزراعية دورًا رائدًا في توفير التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل لاستثمارات ومشاريع القطاع الخاص العاملة في الزراعة الأولية وتجهيز المنتجات الزراعية وإضافة القيمة وإدارة ما بعد الحصاد وتجارة الحبوب وتسويق الزراعة وتحديثها. يتمثل الهدف الأساسي لمرفق الائتمانات الزراعية في تعزيز خلق فرص العمل وزيادة دخل الأسرة وتعزيز ترويج الصادرات.

وبشكل عام، نما قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 4.3 في المائة، وهو نفس معدل النمو المسجل في السنة المالية السابقة. ساهم القطاع بنسبة 24.1 في المائة من إجمالي الناتج الاقتصادي. كان هذا الأداء مدفوعًا إلى حد كبير بالنمو في إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية والثروة الحيوانية وكذلك الانتعاش في أنشطة الصيد. في قطاع الزراعة، كانت هناك زيادة عامة في إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية؛ وعلى وجه الخصوص، ارتفعت إيرادات القهوة من 279 مليون دولار أمريكي إلى 811 مليون دولار أمريكي.

2.7 الإنتاج الصناعي والتصنيع

سجل قطاع الصناعة نموًا بنسبة 5.4 في المائة من 3.5 في المائة في السنة المالية السابقة 2022/2021. وقد دعم ذلك النمو القوي في قطاعات التصنيع والبناء وكذلك القطاعات الفرعية للتعدين واستغلال المحاجر. كان النمو في التصنيع إلى حد كبير بسبب زيادة النشاط في معالجة وحفظ اللحوم وطحن الحبوب والمستحضرات الصيدلانية وإنتاج الزيوت والدهون الصالحة للأكل. أدت الزيادة في أنشطة البناء العامة والخاصة إلى دفع النمو في القطاع الفرعي للبناء بينما أدت الزيادة في أنشطة التنقيب عن المعادن إلى دفع النمو في القطاع الفرعي للتعدين واستغلال المحاجر. من المتوقع أن يساهم قطاع الصناعة بنسبة 28.6 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 23/2022.

2.8 الخدمات

تم الإبلاغ عن العمالة في قطاع الخدمات في أوغندا بنسبة 20.94 ٪ في عام 2020، وفقًا لمجموعة البنك الدولي لمؤشرات التنمية. لا شك أنه في السنة المالية 22/2021، كان قطاع الخدمات لا يزال أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 41.5 في المائة.

كما نما قطاع الخدمات بنسبة 3.8 في المائة في السنة المالية 22/2021 من 2.8 في المائة المسجلة في السنة المالية السابقة. كان هذا بسبب الانتعاش القوي في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 2.5 في المائة من انخفاض بنسبة 0.6 في المائة في السنة المالية السابقة؛ ونمو الأنشطة العقارية بنسبة 9.4 في المائة من 3.9 في المائة في السنة المالية 21/2020؛ وانتعاش الخدمات التعليمية بنسبة 1.9 في المائة من انخفاض سابق بنسبة 4.2 في المائة؛ وانتعاش الخدمات السياحية بعد إعادة فتح الاقتصاد.

2.9 معايير التجارة

خلال فترة 2017/2016، ارتفع كل من مؤشر أسعار الصادرات والواردات. ومع ذلك، ارتفع سعر الصادرات نسبيًا مقارنة بالواردات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري إلى 130.3 في 17/2016 من 130.2 في العام السابق، مما يعكس تحسنًا في الطلب على الصادرات الأوغندية في الأسواق الإقليمية والدولية.

هذا تحسن قصير الأجل يحتاج إلى مزيد من التعزيز. لا تزال أوغندا تعتمد بشكل أساسي على صادرات السلع الخام مع المساهمة في إجمالي عائدات التصدير في السنة المالية 2017/2016 من السلع الرئيسية مثل البن بنسبة 15.5 في المائة؛ والذهب (10.7 في المائة) والأسماك ومنتجاتها (4.1 في المائة) وإعادة تصدير النفط (3.9 في المائة). ينشأ جزء من التحدي من ارتفاع صادرات التجارة غير الرسمية عبر الحدود التي تبلغ 15.3 في المائة من إجمالي الصادرات.

2.10 الوجهات الرئيسية لصادرات أوغندا

ظلت الكتلة الإقليمية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الوجهة الرئيسية لصادرات أوغندا على مدى السنوات الخمس الماضية. ارتفعت حصيلة الصادرات المجمعة (الصادرات الرسمية وغير الرسمية) من الكوميسا من 1,129.95 مليون دولار أمريكي (42.2 في المائة) في 2016/2015 إلى 1,243.3 مليون دولار أمريكي (46.4 في المائة) في 2017/2016. ومن بين البلدان التي سجلت عائدات تصدير كبيرة لأوغندا داخل منطقة الكوميسا؛ كانت كينيا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل 440.27 مليون دولار أمريكي و297.99 مليون دولار أمريكي و190.36 مليون دولار أمريكي على التوالي في 2017/2016. كانت عائدات التصدير من كينيا هي الأعلى بين دول الكوميسا، حيث بلغت حصتها 16.4 في المائة في 2017/2016.

الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط هما ثاني أكبر وجهتين للصادرات، وكلاهما يجلب حصة قدرها 18.9 في المائة من عائدات التصدير في أوغندا.

0.3. التعليم

3.1 التعليم الابتدائي

تواصل الحكومة تنفيذ برنامج التعليم الابتدائي الشامل لجميع المدارس الابتدائية التي تدعمها الحكومة لضمان التعليم لجميع الأطفال في سن الذهاب إلى المدرسة. بدأ هذا البرنامج في عام 1997. كان الهدف الرئيسي من وضع هذا البرنامج هو إعمال الحق في التعليم لجميع المواطنين لتمكين جميع الأطفال في سن الذهاب إلى المدرسة من الوصول إلى التعليم الأساسي. نفذت الحكومة سياسة مدرسة ابتدائية واحدة على الأقل لكل بلدة مما مكن 84 ٪ من الأطفال الذين يعيشون ضمن محيط 3 كيلومترات من الوصول إلى مدرسة ابتدائية.

3.2 اتجاهات الالتحاق بالمدارس

ازداد معدل التحاق كل من الفتيات والفتيان على مر السنين. زاد معدل الالتحاق في التعليم العام الشامل بنسبة 8% (536,376 تلميذًا) من 7,036,366 تلميذًا في السنة المالية 2016/2015 إلى 7,572,742 تلميذًا في السنة المالية 2021/2020. يشير الملخص التعليمي لعام 2017 إلى أنه من بين 8,840,589 تلميذًا مسجلين في جميع المدارس الابتدائية، كان 11.8 ٪ منهم أيتامًا وأن إجمالي عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلين في المدارس الابتدائية بلغ 172,846 طفلاً بنسبة 52.6 ٪ ذكور و47.4 ٪ إناث.

ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة 33.8 ٪ من إجمالي 1,457,277 متعلمًا في السنة المالية 16/2015 إلى 1,949,248 متعلمًا في السنة المالية 20/2019. ارتفع عدد الملتحقين ببرامج المهارات الرسمية للتدريب على الأعمال التجارية والفنية والتعليم المهني بنسبة 21.8 ٪ من 48,072 طالبًا في السنة المالية 2016/2015 إلى 58,568 طالبًا في السنة المالية 2020/2019. من السنة المالية 20/2016 شكلت الإناث 60.9 ٪ من المتعلمين في برامج التعليم والتدريب الفني والمهني غير الرسمية. ارتفع الالتحاق بالقطاع الفرعي الابتدائي بنسبة 24.5 ٪ من 8,655,924 متعلمًا في السنة المالية 2017/2016 إلى 10,777,846 في السنة المالية 2020/2019.

ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي من 254,043 طالبًا في السنة المالية 2016/2015 إلى 275,254 طالبًا بنهاية السنة المالية 2019/2018. ارتفع معدل التحاق الإناث بنسبة 10.5 ٪ من 113,210 في السنة المالية 16/2015 إلى 125,064 في السنة المالية 19/2018 في قطاع التعليم العالي.

3.3 التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة التسيب المدرسي.

مع التوجيه والمشورة المستمرين، يتم تشجيع جميع الأطفال على البقاء في المدرسة وإكمال المرحلة الدراسية. تم تشجيع الآباء والأوصياء على إطعام أطفالهم أثناء وجودهم في المدرسة. يُطلب من المدارس التأكد من أن البيئة المدرسية آمنة ومراعية لظروف المتعلمين. حظرت الحكومة العقاب البدني وقدمت أشكالًا بديلة من التأديب الإيجابي لضمان تصحيح المشاكل السلوكية لدى الأطفال. يجب على جميع المدارس القيام بأنشطة المناهج الدراسية المشتركة بما في ذلك الألعاب والرياضة وكذلك الموسيقى والرقص والدراما وتنظيم أيام مهنية. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى التسيب المدرسي بما في ذلك اليتم وحمل المراهقات والتغيب والمجاعة والفيضانات والتجارة الصغيرة.

ومع ذلك، واصلت الحكومة وضع سياسات لضمان الوصول إلى التعليم بما في ذلك إدراج السياسة الوطنية المنقحة للنوع الاجتماعي في التعليم، 2016؛ والخطة الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتيات، 2014–2019؛ والاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال وحمل المراهقات، 2015–2020 التي تخضع للمراجعة. وضعت الحكومة العديد من التدخلات لمنع تسرب الفتيات من المدرسة بما في ذلك المبادئ التوجيهية لكبار المعلمين والمعلمات، 2020 لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات والفتيان في المدارس، والمبادئ التوجيهية للتعامل مع النظافة الصحية للدورة الشهرية للمدارس، 2021؛ والمبادئ التوجيهية لمنع حمل المراهقات

وإعادة إدماج الأمهات المراهقات في المدرسة، 2020؛ واستكمال تقييم الأثر التنظيمي لسياسة الصحة المدرسية للموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء. وضعت الحكومة المبادئ التوجيهية الوطنية لبرنامج الإرشاد والتوجيه للمؤسسات التعليمية في مرحلة ما بعد الابتدائي، 2017.

3.4 التعليم الثانوي

ينتقل عدد لا بأس به من الأطفال إلى المدارس الثانوية وغيرها من مؤسسات التعليم والتدريب ما بعد الابتدائي الشامل في جميع أنحاء البلاد. تشير صحيفة وقائع قطاع التعليم والرياضة من 2002 إلى 2016 إلى ما مجموعه 1058 مدرسة حكومية منها 898 مدرسة للتعليم الثانوي الشامل و136 مدرسة حكومية للتعليم الثانوي غير الشامل. يوجد في البلاد 840 مدرسة للتعليم الثانوي الشامل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص و1196 مدرسة للتعليم الثانوي الشامل.

يبلغ عدد المسجلين في جميع المدارس الثانوية 1,457,277 بواقع 765,406 فتى و691,871 فتاة (47.5%) من إجمالي المسجلين. تشير الاتجاهات الجنسانية إلى النسبة المئوية للفتيات في المدارس الثانوية بين عامي 2013 و2016 بنسبة 47.0 ٪ و46.9 ٪ و47.4 ٪ و47.5 ٪ على التوالي. ارتفع معدل زيادة الالتحاق من 8.9 ٪ في عام 2013 إلى 13.5 ٪ في عام 2016.

ترجع زيادة معدل الالتحاق والبقاء جزئيًا إلى زيادة عدد المعلمين (من 61,100 في عام 2013 إلى 67,209 في عام 2016)، وزيادة عدد مدارس حكومية للتنمية والتطوير التربوي مع 117 مدرسة ثانوية للتنمية والتطوير التربوي إضافية في المقاطعات الفرعية التي لا توجد بها مدرسة ثانوية عامة، وتقديم منح إلى 182 مدرسة ثانوية مجتمعية لتعزيز برنامج التعليم الثانوي الشامل. ساهمت زيادة معدلات النجاح في المرحلة الابتدائية وكذلك زيادة عدد المتعلمين الذين يتقدمون لامتحانات التخرج من المرحلة الابتدائية (من 494,839 في عام 2013 إلى 541,086 في عام 2016) في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية.

3.5 التعليم العالي

واصلت الحكومة ضمان الوصول إلى التعليم من خلال فتح الجامعات العامة على المستوى الإقليمي. حتى الآن، يوجد في البلاد 9 جامعات حكومية (عامة) بما في ذلك؛ ماكيريري ومبارارا وغولو وكيامبوغو وبوسيتيما وموني وكابالي وليرا وسوروتي. بالإضافة إلى الجامعات، هناك مؤسستان تمنحان درجة علمية

حكومية، وهما معهد أوغندا للإدارة وكلية إدارة الأعمال بجامعة ماكيريري. كما خلقت الحكومة بيئة مواتية دعمت إنشاء 32 جامعة خاصة.

3.6 مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة

وفقا لآخر تعداد للسكان أجري في عام 2014، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق 72.2 في المائة. ومع ذلك، يشير تقرير المسح الوطني الأوغندي 2020/2019 إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات وما فوق كان يقدر بـ 76 في المائة، بزيادة طفيفة عن 74 في المائة في 17/2016 و 72.2 في المائة في عام 2014. كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للذكور (81 ٪) أعلى من الإناث (72 ٪) في 20/2019. كان تسعة من كل عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 عامًا (91 ٪)، وثمانية من كل عشرة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 عامًا (79 ٪) و 23 في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 24 عامًا ملتحقين بالمدارس حاليًا في 20/2019. قُدّر معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية في أوغندا بنسبة 117 في المائة وكان معدل الالتحاق الإجمالي للفتيات أعلى قليلاً من معدل التحاق الفتيان (118 في المائة و 116 في المائة على التوالي).

من أجل تحسين جودة التعليم، تم وضع سياسة وطنية للمعلمين (2019) من بين أمور أخرى لتلبية احتياجات تدريب المعلمين وتوظيفهم ونشرهم وتحفيزهم. ارتفع توظيف معلمي المرحلة الثانوية بمقدار 9873 بين السنة المالية 16/2015 والسنة المالية 21/2020 مما أدى إلى تحسين نسبة المعلم إلى الطالب من 1:22 إلى 1:17 بين عامي 2016 و 2020.

زادت الحكومة مخصصات الميزانية للتفتيش والإشراف على المؤسسات التعليمية بنسبة 73 ٪ من 8.83 مليار شلن أوغندي في السنة المالية 2017/2016 إلى 15.46 مليار شلن أوغندي في السنة المالية 21/2020. ارتفع إجمالي مخصصات الميزانية لقطاع التعليم من 20,401.33 مليار في السنة المالية 2017/2016 إلى 35,732.12 مليار في السنة المالية 2021/2020. تم توفير تمويل بقيمة 14.4 مليار شلن أوغندي سنويًا لشراء المواد التعليمية للمدارس الابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

0.4. الصحة

واصلت الحكومة اتخاذ خطوات لضمان تحقيق البلاد لتغطية الرعاية الصحية الشاملة بما في ذلك اتخاذ تدابير قوية للحد من وفيات المواليد ووفيات الرضع والأمهات.

يبلغ الوصول إلى الرعاية الصحية (كما تم قياسه بنسبة الأشخاص داخل محيط 5 كيلومترات من مرفق صحي) حاليًا 91 ٪ (المسح الوطني للأسر في أوغندا2019/20) مقارنة بـ 84 ٪ في عام 2016، ومع 81 ٪ من مرافق الرعاية الصحية الأولية ذات المستوى الأدنى (المركز الصحي 4) التي تقدم الولادة القيصرية مقارنة بـ 60 ٪ قبل 5 سنوات. تم رفع مستوى جودة مبادرات تحسين الرعاية في الفترة المحيطة بالولادة مثل مراجعات وفيات الأمهات والوفيات في الفترة المحيطة بالولادة لتحليل وفيات الأمهات والوفيات في الفترة المحيطة بالولادة ووضع تدابير لمعالجة أسباب الوفيات التي يمكن الوقاية منها. على الرغم من أن معدل وفيات الرضع يقدر بـ 43 لكل 1000 مولود حي (المسح الديموغرافي والصحي في أوغندا 2016)، فقد انخفضت مؤشرات صحة الطفل الأخرى مثل معدلات وفيات المواليد بشكل ملحوظ من 13 لكل 1000 مولود حي في السنة المالية 16/2015 إلى 9 لكل 1000 مولود حي في السنة المالية 2020/19.

وفقًا لنظام معلومات الإدارة الصحية، كان هناك انخفاض بنسبة 17 ٪ في وفيات الأمهات من 100,000/119 ولادة في المرافق في السنة المالية 16/2015 إلى 100,000/99 في السنة المالية 20/2019. ويرجع ذلك إلى تدخلات متعددة مثل تحسين تمويل الصحة الإنجابية للأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين بما في ذلك تنفيذ خطط التمويل القائمة على النتائج، وتحسين سلسلة التوريد لسلع الصحة الإنجابية، وتوظيف المزيد من العاملين الصحيين وخاصة القابلات، بالإضافة إلى زيادة عدد المرافق الصحية ذات المستوى الأدنى التي تقدم الرعاية الأساسية للتوليد في حالات الطوارئ ورعاية الأطفال حديثي الولادة من بين أمور أخرى.

بدأ تقييم وطني لبيئة السياسة القانونية لفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2021 لتقييم مدى ضمان القوانين واللوائح والسياسات الحالية لحماية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والتي ستوجه وضع خطة عمل. اعتمدت أوغندا سياسة الاختبار والعلاج وحسنت بشكل فعال العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية عالية الفعالية للأطفال والمراهقين والبالغين. تم طرح الخط الثالث من العلاج المضاد للفيروسات القهقرية للتعامل مع الأطفال والمراهقين والبالغين الذين يفشلون في العلاج. سجلت أوغندا انخفاضًا بنسبة 42 ٪ في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من 66000 في عام 2015 إلى 37000 في عام 2020. انخفض كل من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإصابات الجديدة بشكل كبير في السنوات التسع الماضية. انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وتبلغ حاليًا 1.3 لكل 1000 حالة معرضة للإصابة، وهو أقل من الهدف الوطني المتمثل في تقليل الإصابات الجديدة إلى 3.5 /1000 بحلول 22/2021.

علاوة على ذلك، انخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 24 ٪ من 7.1 ٪ في عام 2014 إلى 5.5 ٪ في عام 2022.
كما انخفضت الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 61 ٪ من 56000 حالة وفاة مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى 22000 حالة وفاة في عام 2020.

انخفضت الإصابات المحيطة بالولادة من أكثر من 20000 إصابة جديدة في عام 2011 إلى حوالي 5600 إصابة جديدة في عام 2019. كانت هناك زيادة في تغطية العلاج المضاد للفيروسات الرجعية من 64 ٪ في السنة المالية 16/2015 إلى 89 ٪ في السنة المالية 20/2019.
تم تعزيز نظام معلومات الإدارة الصحية لضمان الإبلاغ الكامل وفي الوقت المناسب عن البيانات عالية الجودة لتسهيل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. تمت مراجعة أدوات نظام معلومات الإدارة الصحية لتلبية احتياجات البيانات على جميع المستويات وتحديث برنامج المعلومات الصحية للمقاطعة 2. تحسن توقيت الإبلاغ الشهري عن نظام معلومات الإدارة الصحية من المرافق الصحية بنسبة 8 ٪ من 79 ٪ في 16/2015 إلى 85 ٪ في 20/2019 كما تم الحفاظ على اكتمال الإبلاغ الشهري عن نظام معلومات الإدارة الصحية (التقرير الشهري لنظام معلومات الإدارة الصحية 105) بأكثر من 95 ٪ من الاكتمال. شرعت الحكومة في رقمنة نظام المعلومات الصحية وبدعم من نظام السجلات الطبية الإلكترونية إلى 11 مستشفى إحالة إقليمية لتعزيز كفاءة وجودة البيانات. تعمل وزارة الصحة على تطوير سجلات تبادل المعلومات الصحية الوطنية (العملاء والعاملين الصحيين والمرافق الصحية والمنتجات الصحية).

أظهر مسح مؤشر الملاريا انخفاضًا بنسبة 50 ٪ في انتشار الملاريا من 19 ٪ في عام 2014 إلى 9.35 ٪ في عام 2019. وبالتالي، انخفض عدد وفيات الملاريا لكل 100000 شخص من 21 في عام 2015 إلى 8.3 في عام 2019. تتم إدارة ما لا يقل عن 90 ٪ من حالات الملاريا بشكل مناسب في المرافق الصحية، وفي المجتمعات لتجنب الوفيات التي قد تنشأ بسبب تأخر بدء العلاج. على الرغم من حدوث زيادة في الحالات الجديدة 22/2021 بسبب تغير المناخ (الفيضانات)، فقد انخفض إجمالي الوفيات بسبب الملاريا بشكل ملحوظ بنسبة 60 ٪ من 22 حالة وفاة لكل 100000 شخص سنويًا في 15/2015 إلى 8.9 حالة وفاة لكل 100000 شخص سنويًا في 22/2021

1.4. وفيات الرضع والأمهات

يضع تقرير المسح الديموغرافي والصحي السادس لعام 2016 معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات عند 43 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية و320 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية على التوالي. تجري

الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية الموحدة السادسة التي ستسهل تقييم تأثير التدخلات الحكومية التي تستهدف الحد من وفيات الأمهات والرضع، على الرغم من حدوث انخفاض كبير في معدل وفيات الأمهات في المؤسسات بنسبة 28 ٪ من 100,000/119 ولادة في المرافق في 16/2015 إلى 100,000/85 ولادة في 22./2021

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الوفيات المؤسسية في الفترة المحيطة بالولادة بنسبة 51 ٪ من 37.8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في 2016/2015 إلى 18.5 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في 2022/2021.

2.4. الحوكمة والبنية التحتية

في أوغندا، يلعب كل من القطاعين العام والخاص دورًا مهمًا في الصحة. يشمل القطاع العام جميع المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة، وكذلك الخدمات الصحية المقدمة في إطار وزارات الدفاع (الجيش)، والشؤون الداخلية (الشرطة والسجون)، والتعليم والرياضة، والحكومة المحلية. هناك أيضًا إطار للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الصحة حيث تتعاون الحكومة والقطاع الخاص لتقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها بما في ذلك التحصين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ارتفع العدد الإجمالي للمرافق الصحية من 6,404 في 17/2016 إلى 6,937 في 18/2017 وهو ما يمثل نسبة تغيير قدرها 8.3. يتم تقديم الخدمات الصحية من قبل الممارسين العامين والخاصين غير الهادفين للربح ومقدمي الخدمات الصحية الخاصة وممارسي الطب التقليدي والتكميلي. اعتبارًا من عام 2018، كان هناك ما مجموعه 6937 مرفقًا صحيًا. ويشمل ذلك مستشفيات الإحالة الوطنية والإقليمية، التي تدار على المستوى المركزي، ومراكز الرعاية الصحية من المستوى الثاني إلى الرابع التي تدار من خلال الحكومات المحلية. وتضطلع حكومة أوغندا بتحديث جميع مراكز الرعاية الصحية المتكاملة وضمان وجود مراكز الرعاية الصحية المتكاملة في كل مقاطعة فرعية.

تصنف المرافق الصحية في أوغندا إلى سبعة مستويات بناءً على الخدمات التي تقدمها ومنطقة التجميع التي تهدف إلى خدمتها. تم تصنيف المرافق الصحية بدءا من المراكز الصحية من المستوى الأول إلى المراكز الصحية من المستوى الرابع على مستوى البلدة والمقاطعة الفرعية والمقاطعة؛ المستشفى العام ومستشفى الإحالة الإقليمي ومستشفى الإحالة الوطني. العيادات الخاصة هي مرافق صحية تقدم خدمات متخصصة، على سبيل المثال، تقدم مراكز منظمة دعم الإيدز الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية فقط.

تنفذ الحكومة سياسة "المركز الصحي الثالث" لكل مقاطعة فرعية ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تمت ترقية المراكز الصحية من المستوى الثاني إلى مركز صحية من المستوى الثالث، وتم ترقية المراكز الصحية نن المستوى الثالث إلى المركز الرابع. والهدف من ذلك هو توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة، وإعمال حقوق الصحة الإنجابية، ولا سيما خدمات رعاية الأطفال حديثي الولادة والتوليد في حالات الطوارئ الأقرب إلى جميع الأوغنديين.

تم إجراء تحسينات في البنية التحتية لتعزيز المؤسسات الصحية الثانوية والثالثية، بما في ذلك بناء 4 مستشفيات إحالة وطنية، ومستشفيين إقليميين للإحالة، وتجديد المستشفيات العامة. بناء 3 بنوك دم قيد الإنشاء في مستشفى سوروتي الإقليمي، ومستشفى الإحالة الإقليمي في أروا، ومستشفى الإحالة الإقليمي في هويما. تخدم بنوك الدم في هويما وأروى المجتمعات المضيفة للاجئين.

تم شراء المعدات بما في ذلك التشخيصات المختبرية والتصويرية المتقدمة للاستجابة للأوبئة الناشئة مثل كوفيد-19 وإيبولا، وزيادة تحسين جودة رعاية المرضى على جميع المستويات.

قامت الحكومة بتفعيل سياسة الخدمات الطبية الطارئة. حيث استهدفت الحكومة إنشاء 12 مركزًا إقليميًا للإسعاف، وتم إنشاء مركزين في مستشفى الإحالة الوطني في ناغورو ومستشفى الإحالة الإقليمي في ماساكا. يوجد في البلاد الآن ما مجموعه 179 سيارة إسعاف عاملة موزعة بشكل عادل في جميع أنحاء البلاد.

3.4. تمويل الصحة

زادت مخصصات الميزانية للصحة في السنوات الخمس الماضية من 1.271 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 2016/2015 إلى 3.3 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 2022/2021. يتم توزيع الأموال بشكل عادل باستخدام صيغة تخصيص الميزانية التي تتضمن متغيرات مثل عدد السكان في المجمعات السكنية وعبء المرض والموقع الجغرافي. في السنوات الخمس الماضية، زادت مستشفيات الإحالة الوطنية الأوغندية من 2 إلى 5 ؛ وزادت المستشفيات المتخصصة من 2 إلى 5 ؛ وتم تجديد مستشفيين عامين (كايونغا ويومبي) وتوسيعهما وتجهيزهما وترقيتهما إلى مستشفيات إحالة إقليمية. تم الانتهاء من 158 مركزًا صحيًا في السنة المالية 19/2018 و 20/2019 في إطار برنامج أوغندا الحكومي المشترك لإصلاح نقل السلطات المالية إلى الحكومات المحلية، وتمت ترقية 173 مركزًا متبقيًا بطريقة تدريجية في إطار برامج مختلفة؛ برنامج أوغندا الحكومي المشترك لإصلاح نقل السلطات المالية إلى الحكومات المحلية والصحة الإنجابية للأمهات والأطفال حديثي الولادة والمراهقين ومشروع تطوير البنية التحتية في كاراموجا.

كشفت نتائج دراسة الحسابات الصحية الوطنية أن إجمالي الإنفاق الصحي في أوغندا بلغ 4.749 مليار شلن أوغندي و 5.241 مليار شلن أوغندي و 5.492 مليار شلن أوغندي للسنوات المالية 17/2016 و 18/2017 و 19/2018 على التوالي. وشكل هذا الإنفاق الصحي الحالي البالغ 4.607 مليار شلن أوغندي و 5.107 مليار شلن أوغندي و 5.273 مليار شلن أوغندي للسنوات المالية 17/2016 و 18/2017 و 19/2018 على التوالي. بلغت النفقات الصحية الرأسمالية 0.141 مليار شلن أوغندي و 0.134 مليار شلن أوغندي و0.219 مليار شلن أوغندي للسنوات المالية 17/2016 و 18/2017 و 19/2018 على التوالي. بالنظر إلى عدد سكان أوغندا المقدر بـ 37 مليون نسمة و 38 مليون نسمة و 39 مليون نسمة للسنوات المالية 17/2016 و 18/2017 و 19/2018 على التوالي، كان نصيب الفرد 123,237 شلن أوغندي (36.0 دولار أمريكي) و 136,019 شلن أوغندي (37.2 دولار أمريكي) و 138,073 شلن أوغندي (36.9 دولار أمريكي).

4.4. تقديم الخدمات الصحية

يبلغ متوسط مستويات التوظيف في المؤسسات على مستوى الحكومة المركزية 77 ٪، ومستشفيات الحكومات المحلية العامة والمراكز الصحية 69 ٪، والمجالس البلدية 63 ٪ بينما يبلغ المتوسط الوطني 73 ٪.

وفقًا لتقرير التعداد الوطني للمستشفيات لعام 2015، كان هناك 1503 طبيبًا و1223 موظفًا سريريًا و8453 ممرضة/قابلة في المستشفيات/مراكز الرعاية الصحية من المستوى الرابع. وهذا يترجم إلى 0.43 طبيب، و0.35 مسؤول سريري و2.43 ممرضة/قابلة لكل 10000 نسمة أو طبيب واحد لـ 23191 شخصًا، وموظف سريري واحد لـ 28501 شخصًا، وممرضة/قابلة واحدة لـ 4124 شخصًا.

5.4. الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

تحسن الوصول إلى الرعاية الصحية حيث يعيش 91 ٪ في محيط 5 كيلومترات من مرفق صحي مقارنة بـ 81 ٪ في عام 2016. علاوة على ذلك، 88 ٪ من مرافق الرعاية الصحية الأولية ذات المستوى الأدنى (المركز الصحي مستوى رابع) التي تقدم الولادة القيصرية مقارنة بـ 60 ٪ في 18/2017 (قبل 5 سنوات).

كانت هناك زيادة في معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة بنسبة 3.3 ٪ من 35 ٪ في عام 2015 إلى 38.8 ٪ في عام 2022، ونتيجة لذلك، تم منع 1430000 حالة حمل غير مقصود، وتم تجنب أكثر من 355000 حالة إجهاض غير آمنة، وتم تجنب 3900 حالة وفاة للأمهات.

6.4. التدخلات الحكومية التي تهدف إلى الاحتفاظ بالموظفين

عززت الحكومة رواتب جميع العاملين الصحيين على جميع المستويات في أوغندا. بالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الحكومة أيضًا بإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية لتوفير بيئة مواتية للعاملين الصحيين في جميع مستشفيات الإحالة الإقليمية البالغ عددها 14 مستشفى في إطار صناديق تنمية رأس المال البشري و30 مستشفى عامًا و 22 مركزا صحيا من المستوى الرابع كان عبارة عن مراكز صحية ممولة إلى حد كبير من خلال منحة تطوير الرعاية الصحية الأولية وتمويل المشاريع مثل مشروع تعزيز النظام الصحي الأوغندي الذي يدعمه البنك الدولي (2011–2017). تم تجديد المستشفيات في إطار مشروع تعزيز النظام الصحي الأوغندي وتشمل عنتيبي، ناكاسيكي، ميتيانا، كيرياندونغو، نيبي، أناكا، إيغانغا وموبو.

في إطار الخطة الصحية والاجتماعية الشاملة، بشكل تراكمي منذ عام 2011 حتى الآن، حصل ما يصل إلى 797 عاملًا صحيًا على منح دراسية وأكمل معظمهم دراستهم. غطت هذه المناطق التي يصعب الوصول إليها.

بسبب الاستثمارات المذكورة أعلاه في البنية التحتية الصحية، أشار تعداد المستشفيات لعام 2014 إلى أن 78 ٪ (14/11) من مستشفيات الإحالة الإقليمية و 63 ٪ من المستشفيات العامة أبلغت عن وجود شكل من أشكال سكن الموظفين. على الرغم من أن التحليلات لم تركز على نسبة العاملين الصحيين الذين تم توفير السكن لهم، إلا أن التقديرات تشير إلى أن ما بين 40 ٪ و 50 ٪ من العاملين الصحيين يتم توفير السكن لهم.

7.4. عدد المراكز الصحية

السنة	2004				2014/2015			
المؤشر	حكومية	خاصة غير ربحية	خاصة	المجموع	حكومية	خاصة غير ربحية	خاصة	المجموع
مستشفيات	55	42	4	101	64	65	23	147
مركز صحي مستوى 4	151	12	2	165	170	15	8	193
مركز صحي مستوى 3	718	164	22	904	937	272	70	1,279

مركز سحي مستوى 2				1696	522	1387	3,605
المجموع				**2867**	**874**	**1488**	**5229**

حاليا مع 147 مستشفى و193 مركزا صحيا من المستوى 4، تم تحقيق هدف وجود ما لا يقل عن مستشفى أو مركز صحي من المستوى 4 لكل 100,000 شخص. وبالمثل، يوجد في البلاد في المتوسط مستشفى إحالة إقليمي واحد لكل حوالي 2,250,000 شخص بينما يغطي المركز الصحي الثالث والثاني 27,665 و9,808 شخصًا على التوالي.

متوسط المسافة إلى المرافق الصحية/مقدمي الخدمات الصحية؛ أكثر من 80 ٪ من السكان على بعد 5 كم من أقرب مرفق صحي.

8.4. تغطية التحصين

تم تحصين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة بجرعة ثالثة من اللقاح الخماسي التكافؤ بنسبة 79 ٪ وفقًا للمسح الديموغرافي والصحي في أوغندا 2016.

تبلغ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يتلقون جرعات من فيتامين (أ) 28 ٪ (28 ٪ للإناث و27 ٪ للذكور). وقد انخفض هذا الاتجاه بسبب انخفاض وتيرة أيام صحة الطفل. تبلغ تغطية اللقاح الثلاثي 79 ٪ في عام 2016 (المسح الديموغرافي والصحي في أوغندا2016). تحسنت تغطية التحصين ضد الحصبة من 72 ٪ في 2010/2009 إلى 80 ٪ في عام 2015 (المسح الديموغرافي والصحي في أوغندا2016).

يوضح الجدول اتجاهات معدلات وفيات الأطفال من عام 1995 إلى عام 2015. وقد ظلت المعدلات في انخفاض، كما تم

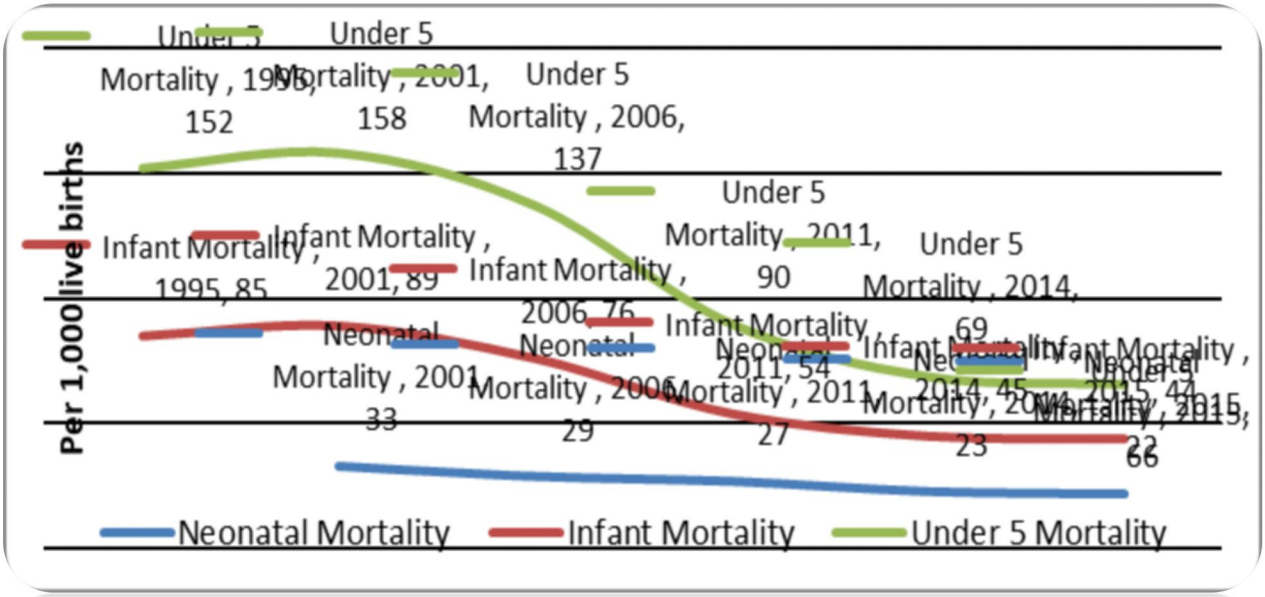

تسليط الضوء على أحدث البيانات الخاصة بالمسح السكاني العالمي لعام 2016 أدناه؛

انتقلت اتجاهات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 90 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2011 إلى 64 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2016. المسح الديموغرافي والصحي لأوغندا لعام 2016

لقد انخفض معدل وفيات الرضع بمرور الوقت، ويبلغ الآن 43 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2016 بعد أن كان 54٪ وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2011. المسح الديموغرافي والصحي لأوغندا لعام 2016

شهدت وفيات الأطفال حديثي الولادة تقدمًا بطيئًا حيث انتقلت من 27 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي إلى 22 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2015. (التقرير السنوي لأداء القطاع الصحي2015/1

الجزء الثاني: التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي اتخذتها أوغندا منذ تقديم آخر تقرير عن تنفيذ الميثاق

المادة 1 – التدابير التشريعية والإدارية المعتمدة لإنفاذ الميثاق.

التدابير التشريعية

دستور جمهورية أوغندا؛

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة، فإن المادة 4 من دستور جمهورية أوغندا لعام 1995 تدمج الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

يعترف الدستور بأن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد متأصلة ولا تمنحها الدولة، وأنه يجب احترامها ودعمها وتعزيزها من قبل جميع أجهزة ووكالات الحكومة ومن قبل جميع الأشخاص.

في الفترة قيد الاستعراض، سنت الحكومة عددًا من القوانين واتخذت عددًا من التدابير الإدارية لإنفاذ الميثاق، وهي:

(1) يعزز قانون الأطفال (المعدل) لعام 2016 حماية الأطفال بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل ؛

(2) يحمي قانون حماية البيانات والخصوصية لعام 2019 خصوصية البيانات الفردية والشخصية وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

(3) يحمي قانون الصحة العقلية لعام 2018 حقوق الأشخاص المصابين بمرض عقلي بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ؛

(4) تعمل لوائح منع وحظر التعذيب لعام 2017 على تفعيل قانون منع وحظر التعذيب لعام 2012 امتثالاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛

(5) مراجعة القانون (العقوبات في المسائل الجنائية) متفرقات. (المعدل) قانون 2019 يزيل الإشارات إلى العقوبة الإلزامية في تشريعات محددة ويقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

(6) ينفذ قانون إنفاذ حقوق الإنسان لعام 2019 المادة 50 (4) من الدستور من خلال النص على إجراءات إنفاذ حقوق الإنسان بموجب المادة الرابعة من الدستور بما يتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ و

(7) ينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من حقوق الإنسان والحريات للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(8) يعطي قانون مدونة القيادة (المعدل) لعام 2017 مفعولًا للمادة 235 أ من الدستور من خلال النص على إنشاء محكمة مدونة القيادة وتكوينها واختصاصها ووظائفها ويعزز إنفاذ المدونة .

(9) ينص قانون البيئة الوطني لعام 2019 على إدارة البيئة من أجل التنمية المستدامة ؛ ويواصل وجود الهيئة الوطنية لإدارة البيئة كهيئة تنسيق ورصد وتنظيم وإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة؛ وينص على القضايا البيئية الناشئة بما في ذلك تغير المناخ وإدارة المواد الكيميائية الخطرة وتعويضات التنوع البيولوجي والتقييم البيئي الاستراتيجي؛ ويعالج الشواغل البيئية الناشئة عن الأنشطة البترولية والعمليات الوسيطة، وينص على إدارة البلاستيك والمنتجات البلاستيكية؛ وينشئ قوة حماية البيئة وينص على عقوبات مشددة على الجرائم بموجب القانون.

(10) يعدل قانون مكافحة غسل الأموال(المعدل) لعام 2017 قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2013 وينص على إجراء تقييمات للمخاطر من قبل الأشخاص المسؤولين؛ وتحديد عملاء وزبائن الأشخاص المسؤولين ؛ والإجراءات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة ؛ ومواءمة متطلبات حفظ السجلات والتزامات تبادل المعلومات وفقًا للممارسة الدولية.

(11) يعدل قانون منازعات العمل (التحكيم والتسوية) (المعدل) لعام 2020 قانون منازعات العمل (التحكيم والتسوية) لعام2006 وينص على الإنشاء للمحكمة الصناعية وتكوينها وصلاحياتها ؛ وتكون شروط وأحكام تعيين رئيس القضاة والقضاة الآخرين في المحكمة الصناعية مماثلة لشروط وأحكام قضاة المحكمة العليا ؛ وتعيين رئيس قلم المحكمة ونائب رئيس قلم المحكمة ومساعده في المحكمة الصناعية.

(12) يعدل قانون إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات (المعدل) لعام 2022 قانون إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لعام 2011 لتعزيز الأحكام المتعلقة بالوصول غير المصرح به إلى

المعلومات أو البيانات؛ ويحظر مشاركة أي معلومات تتعلق بالطفل دون إذن من أحد الوالدين أو الوصي ؛ ويحظر إرسال أو مشاركة المعلومات التي تشجع على خطاب الكراهية ؛ وينص على حظر إرسال أو مشاركة معلومات كاذبة أو ضارة أو غير مطلوبة ؛ ويقيد الأشخاص المدانين بأي جريمة بموجب قانون إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لعام 2011 من شغل مناصب عامة لمدة عشر سنوات.

(13) يسعى قانون الميراث (المعدل) لعام 2022 إلى تحسين تعريف الوريث أو الوريثة العرفية للقضاء على التمييز وينص على حماية الممتلكات السكنية الرئيسية لصالح الزوج الباقي على قيد الحياة والمعالين المباشرين من بين أمور أخرى. كما يعزز القانون المساواة في الحصول على حقوق الملكية للمرأة ويعالج المظالم الثقافية/التقليدية والتاريخية خاصة ضد النساء والفتيات فيما يتعلق بملكية الممتلكات والوصول إليها والتحكم فيها خاصة بعد وفاة أزواجهن.

(14) ينص قانون المجلس الوطني لكبار السن لعام 2013 على إنشاء المجلس الوطني لكبار السن وأهدافه وتكوينه ووظائفه ؛ وأمانة المجلس الوطني والأمين التنفيذي والموظفين الآخرين ؛ والمجالس الفرعية لكبار السن؛ وانتخاب ممثلي كبار السن وينص على الأحكام المالية للمجلس الوطني. .

(15) يعدل قانون الحكومات المحلية (المعدل) لعام 2020 قانون الحكومات المحلية، المادة243 لإزالة متطلبات العمر للشخص للتأهل للانتخاب كرئيس لبلدية أو بلدة أو قسم أو مقاطعة فرعية.

(16) يعدل قانون المجلس الوطني للإعاقة (المعدل) لعام 2013 قانون المجلس الوطني للإعاقة لعام 2003 لتوضيح المساعدة التي يتعين على المجلس تقديمها إلى اللجنة الانتخابية بموجب المادة 6(1)(1) من ذلك القانون وإدخال الجدول (أ) للنص على انتخابات ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة والجدول (ب) للنص على ترميز الإعاقة.

(17) يعمل قانون مراقبة المباني لعام 2013 على توحيد ومواءمة وتعديل القانون المتعلق بتشييد المباني ؛ وينص على معايير البناء التي تنشئ مجلسًا وطنيًا لمراجعة المباني ولجان البناء ؛ ويعزز ويضمن هياكل المباني المخططة واللائقة والآمنة التي يتم تطويرها بما يتماشى مع البيئة.

(18) يعدل قانون المكتب الوطني الأوغندي للمقاييس (المعدل) لعام 2013 قانون المكتب الوطني الأوغندي للمقاييس، ويقلل من عدد أعضاء المجلس ؛ وينص على مدة خدمة الأعضاء ؛

وينص على عقوبات مختلفة للجرائم بموجب القانون ؛ ويمكّن المكتب من إدارة قانون الأوزان والمقاييس؛ ويوفر الحصانة لموظفي المكتب عن الأعمال التي يقومون بها بحسن نية ؛ ويمكّن المدير من تعليق أو الاستيلاء على المباني لعدم الامتثال للمعايير الوطنية أو لتدمير السلع القابلة للتلف التي لا تتوافق مع المعايير الوطنية وتضر بصحة المستهلكين وسلامتهم ؛ ويمكّن الوزير من حظر السلع والمنتجات والعمليات الضارة بصحة المستهلكين وسلامتهم.

(19) يتطلب قانون إدارة المالية العامة لعام 2015 أن تكون الخطط والميزانيات مراعية للمنظور الجنساني والمساواة.

(20) يعدل قانون الانتخابات البرلمانية (المعدل) لعام 2020 قانون الانتخابات البرلمانية لعام 2005 لمطالبة اللجنة الانتخابية بتحديد المناطق المحظورة والنص على إجراء خاص للتصويت في المناطق المحظورة.

(21) أصدرت الحكومة أوامر قانونية مختلفة بموجب الفصل الخاص بقانون الصحة العامة. 281 من أجل حماية الحق في الحياة. ويشمل ذلك أمر الصحة العامة (حظر الدخول إلى أوغندا) SI 53/2020 ؛ وقواعد الصحة العامة (السيطرة على كوفيد-19) SI 83/2020 (، وأمر الصحة العامة (الإخطار بكوفيد-19(، SI 45/2020.

تدابير أخرى

اعتمدت الحكومة عدة سياسات في الفترة المشمولة بهذا التقرير. يشمل ذلك:

1. السياسة الوطنية للشباب في أوغندا لعام 2016 التي تقوم على الحاجة إلى معالجة مجموعة من التحديات التي يواجهها الشباب في عملية التنمية وكذلك تسخير إمكاناتهم للمساهمة في التنمية الوطنية؛

2. السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2016 وهي إطار سياسة يهدف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية الشاملة من خلال توفير منصات يمكن للأوغنديين من خلالها بناء سبل عيش منتجة ومستدامة، وتحسين الرعاية الاجتماعية وبالتالي الحد من الفقر بين الفئات الضعيفة؛

3. السياسة الوطنية للطفل، 2020، التي تهدف إلى تحسين إعمال جميع حقوق الطفل في البقاء والنمو والحماية والمشاركة من قبل جميع الأطفال في أوغندا ؛

4. السياسة الوطنية لتكافؤ الفرص لعام 2022 التي حلت محل السياسة الوطنية لتكافؤ الفرص لعام 2006 التي عفا عليها الزمن بعد 16 عامًا من التنفيذ. تمت مراجعة السياسة لتوفير حلول للقضايا الناشئة الجديدة التي تؤثر على حقوق الأفراد ومواءمة السياسة مع الأطر القانونية والسياساتية الحالية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، على سبيل المثال أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2040 وأولويات خطة التنمية الوطنية الثالثة.

رؤية أوغندا 2040 وخطط التنمية الوطنية

رؤية أوغندا 2040 وخطط التنمية الوطنية هي بعض الآليات التي وضعتها الحكومة لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تطمح رؤية أوغندا 2040 إلى تحويل أوغندا من بلد فلاح إلى بلد حديث في غضون 30 عامًا وتؤكد على أهمية الحماية الاجتماعية لمعالجة المخاطر ونقاط الضعف. تم دمج هذه التطلعات في خطة التنمية الوطنية الأولى (2010/11 – 15/2014) وخطة التنمية الوطنية الثانية (2015/16–2019/20) وخطة التنمية الوطنية الثالثة (2024/25 – 2020/21) التي توفر إطار التخطيط لأوغندا. يتم تنفيذ خطط التنمية الوطنية من خلال دورات مدتها خمس سنوات.

تهدف خطة التنمية الوطنية الثالثة إلى البناء على التقدم المحرز والدروس المستفادة من تجارب التخطيط والتنفيذ لخطة التنمية الوطنية الأولى وخطة التنمية الوطنية الثانية، وتتناول بعض التحديات التي تمت مواجهتها. تنفذ الحكومة خطة التنمية الوطنية الثالثة بهدف عام هو تحقيق التصنيع المستدام من أجل النمو الشامل والعمالة وخلق الثروة.

ولضمان التنمية الشاملة، اعتمدت خطة التنمية الوطنية الثالثة النهج القائم على حقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص لمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والتمكين والمشاركة والاهتمام بالفئات الضعيفة.

سجلت الحكومة العديد من الإنجازات في إطار خطة التنمية الوطنية الأولى والثانية. وتشمل هذه الإنجازات؛ انتشار السلام المستدام والأمن واستقرار الاقتصاد الكلي؛ وتوسيع الاقتصاد بأكثر من مرتين من 64 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 2011/2010 إلى 128 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 19/2018 من حيث القيمة الاسمية ؛ وزيادة الوصول الوطني إلى الكهرباء من 11 ٪ في عام 2010 إلى 24 ٪ في السنة المالية 19/2018 وزيادة نسبة القوى العاملة في العمالة مدفوعة الأجر من 17.3 ٪ في السنة المالية

2012/2011 إلى 19.5 ٪ في السنة المالية 17/2016. وفقًا لتقرير المسح السنوي للقوى العاملة 19/2018، بلغت نسبة السكان في العمالة مدفوعة الأجر، في السنة المالية 17/2016 58.7 ٪، والسنة المالية 2018/2017 كانت 62.4 ٪ والسنة المالية 2019/2018 كانت 62.4 ٪

خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تنفذ الحكومة خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام 2021 التي توفر إرشادات لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من أجل ضمان إجراء جميع العمليات التجارية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان، وذلك للمساهمة في تحقيق نتائج إيجابية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الصحية والمساهمة في تعزيز المساواة من خلال توفير الفرص للفئات المهمشة.

الاستجابات لمرض فيروس كورونا-19

حظيت استجابة حكومة أوغندا لجائحة كوفيد-19 بالإشادة في جميع أنحاء العالم. أعطت الحكومة الأولوية للحق في الحياة لأنه بدون هذا الحق لا يمكن التمتع بالحقوق الأخرى. توصلت الحكومة، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، إلى استراتيجيات وإرشادات لمكافحة الجائحة شملت؛ تعليق وسائل النقل العام وإغلاق أماكن الترفيه والمدارس وأماكن العبادة والأسواق والتجمعات العامة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة حتمًا من خلال وزارة الصحة إجراءات تشغيل قياسية للحد من انتشار فيروس كوفيد-19.

شكلت الحكومة أيضًا فرقة العمل الوطنية لمكافحة كوفيد-19 التي تم تكليفها بإنفاذ المبادئ التوجيهية لوزارة الصحة والتوجيهات الرئاسية الموجهة نحو الصحة والسلامة العامة. رفعت الحكومة تدريجيًا عددًا من قيود كوفيد-19 وعادت البلاد إلى طبيعتها.

تشمل تدابير الحماية الاجتماعية الأخرى التي نفذتها الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 توزيع مساعدات الإغاثة على الأشخاص الضعفاء. كانت المساعدات الإغاثية لكوفيد-19 في شكل أموال وكذلك للفقراء في المناطق الحضرية والأسر ذات الدخل المنخفض والأمهات المرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. من أجل دعم الأطفال الذين كانوا خارج المدرسة بسبب تدابير الإغلاق، أدخلت الحكومة التعلم عبر الإنترنت والتعلم المنزلي من خلال توزيع المواد التعليمية على جميع الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتطعيم 16,672,943 مليون شخص وأعطت 22,965,496 جرعة من كوفيد-19 بتاريخ يوليو 2022. لا يزال التطعيم مستمرًا. وحققت هذه التدابير نجاحًا نسبيًا في الحد من انتقال العدوى والوفيات.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

الحكومة في المراحل النهائية من وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

يتم وضع خطة العمل الوطنية من خلال عملية تشاورية وتشاركية من قبل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان المكونة من مختلف الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية وحصلت على مدخلات من عدد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات المجتمعية والزعماء الدينيين والثقافيين، من بين آخرين. تهدف خطة العمل الوطنية إلى ما يلي: مجتمع أوغندي قائم على احترام حقوق الإنسان وملتزم بالنهج القائم على حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة والشاملة. الهدف من خطة العمل الوطنية هو توفير دليل شامل حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أوغندا.

نشر التقارير السنوية

تقوم اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ولجنة تكافؤ الفرص، بما يتماشى مع ولاياتهما القانونية، بتجميع ونشر تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وتقدم التقارير إلى اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان للمتابعة والمساءلة بشأن تنفيذ توصياتها من قبل جميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية.

تعكس التقارير السنوية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ولجنة تكافؤ الفرص جهود الحكومة أو تدخلاتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تسليط الضوء على المخاوف التي تتطلب إنصاف الضحايا ومعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، توفر التقارير السنوية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ولجنة تكافؤ الفرص معياراً للمساءلة عن احترام حقوق الإنسان في البلد.

اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان

أنشأت الحكومة لجنة توجيهية فنية مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان. وتتألف اللجنة من ممثلين عن الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية. تتمثل ولاية هذه اللجنة في تقديم الدعم الفني، وتنسيق وتقييم تقارير الدولة الأوغندية وتوصيات حقوق الإنسان الصادرة عن الهيئات التعاهدية والآليات الأجنبية الأخرى.

تم إنشاء منسقين لضمان تعميم برامج وسياسات حقوق الإنسان في مؤسسات كل منها.

المادة 2: الحق في عدم التمييز

التدابير التشريعية

تلتزم الحكومة بالقضاء على جميع أشكال التمييز من خلال وضع أطر تشريعية وسياسية ومؤسسية لمكافحة جميع أشكال التمييز بما يتماشى مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

تنص المادة 20 من الدستور على المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون في جميع النواحي المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يضمن في جوهره حماية الحق في العمل والصحة والسكن والحقوق الأخرى ذات الصلة لجميع الأشخاص. يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي أو القبيلة أو المولد أو العقيدة أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

أوغندا من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأدرجت الحكومة أحكامها في القوانين، على سبيل المثال في قانون العنف المنزلي لعام 2010، وقانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام 2009. هناك تشريعات محددة لحماية الفئات الضعيفة من جميع أشكال التمييز. وتشمل هذه القوانين؛ قانون لجنة تكافؤ الفرص لعام 2007، وقانون (معدل) الأطفال لعام 2016، وقانون الصحة العقلية لعام 2018، وقانون منع وحظر التضحية البشرية لعام 2021، وقانون (معدل) الميراث لعام 2021، وقانون منع الاتجار بالأشخاص لعام 2009، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020.

هناك تدخلات حكومية تهدف إلى معالجة جميع أشكال التمييز الناشئ عن الاختلالات التاريخية بما يتماشى مع المادة 21 من الدستور. وفي هذا الصدد، يعترف الدستور بموجب المادة 32 بالتمييز الإيجابي باعتباره أحد التدابير الرامية إلى سد التمييز الناجم عن الاختلالات.

واصلت حكومة أوغندا إظهار التزامها تجاه الحق في المساواة وعدم التمييز من خلال برامج حكومية مختلفة بالإضافة إلى دعم لجنة تكافؤ الفرص المكلفة بإنفاذ الولاية الدستورية للدولة للقضاء على التمييز وعدم المساواة ضد أي فرد أو مجموعة من الأشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي أو القبيلة أو العقيدة أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الجنس أو العمر أو أي سبب آخر ناجم عن التاريخ أو التقاليد أو العرف.

وضعت لجنة تكافؤ الفرص ونفذت الخطة الوطنية لتنمية القدرات بشأن النوع الاجتماعي والمساواة (22/2021-18/2017). وجهت هذه الخطة مجموعة من التدخلات لضمان امتثال الأطر السياسية

والقانونية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص. وتشمل هذه التدخلات بناء قدرات الوزارات والإدارات والوكالات بشأن التمييز الإيجابي والتخطيط وتخصيص الميزانيات لمسألة المساواة بين الجنسين، وتطوير أدوات تقييم للورقات الإطارية للميزانية وبيانات السياسات الوزارية لضمان امتثالها لتكافؤ الفرص والتمييز الإيجابي ؛ ووضع اتفاقات المساواة بين الجنسين والإنصاف لمختلف القطاعات؛ ونتيجة لذلك، ازداد الامتثال الوطني العام لمتطلبات المساواة بين الجنسين والإنصاف على مر السنين.

المادة 3: الحق في المساواة أمام القانون

التدابير التشريعية

تنص المادة 21(2) من الدستور على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبموجبه في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي كل مجال آخر، ويتمتعون بحماية القانون على قدم المساواة. هناك قوانين وطنية أخرى تكرر الحق في المساواة أمام القانون. ويشمل ذلك قانون اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، المادة 24، قانون لجنة تكافؤ الفرص، 2007 ؛ وقانون إنفاذ حقوق الإنسان، 2019.

وضعت الحكومة قوانين وسياسات تطبق بشكل موحد على جميع الأشخاص، وليس لها تأثير تمييزي. يُطلب من جميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية والهيئات شبه القضائية الأخرى، معاملة جميع الناس على قدم المساواة عند تطبيق القانون. ومن المتطلبات أيضًا أن توفر القوانين نفسها حماية متساوية للجميع. في هذا الصدد على سبيل المثال، اعتمدت الحكومة الدستور (المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام لمحاكم القضاء) (الممارسة) التوجيهات، 2013 لتوفير آلية تعزز التوحيد والاتساق والشفافية في إصدار الأحكام.

كما حظرت المحاكم فعليًا العديد من أحكام القانون التي سعت إلى إعطاء ميزة الحماية لأشخاص محددين على الآخرين. على سبيل المثال، في قضية *الرابطة الأوغندية للمحاميات وغيرهم ضد المدعي العام، الالتماس الدستوري رقم 2 لعام 2003 [2004] UGCC 1/2004*، تم حظر أحكام قانون الطلاق، الفصل 249 الذي سعى إلى توفير أسباب مختلفة للطلاق للنساء. وقد فعل الشيء نفسه مع أحكام قانون الميراث في قضية *الدعوة القانونية للمرأة في أوغندا ضد المدعي العام (الالتماس الدستوري رقم 13 لعام 2005، UGSC 71/2007*. وقد تم ذلك امتثالاً للمادة 21 المتعلقة بالمساواة أمام القانون.

كثفت الحكومة جهودها الموجهة نحو تطوير سياسة المساعدة القانونية التي ستتوج بسن قانون للمساعدة القانونية يهدف إلى تسهيل الحق في محاكمة عادلة للأشخاص المعوزين وبالتالي منحهم التمثيل والمساواة أمام المحاكم.

المادة 4: الحق في الحياة والسلامة الجسدية

التدابير التشريعية

تنص المادة 22 من دستور أوغندا على أنه لا يجوز حرمان أي شخص من الحق في الحياة إلا في حالة تنفيذ حكم صادر في محاكمة عادلة في محكمة مختصة، فيما يتعلق بجريمة جنائية بموجب قوانين أوغندا، بعد تأكيد أعلى محكمة استئناف الإدانة والحكم. تعزيزًا لهذه المادة، فإن مراجعة القانون (العقوبات في المسائل الجنائية) منوعات (المعدل) قانون 2019 يزيل الإشارات إلى العقوبة الإلزامية في تشريعات محددة ويقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وكان الدافع وراء هذا التشريع هو قرار المحكمة العليا في قضية ***المدعي العام ضد سوزان كيغولا و417 آخرين (الاستئناف الدستوري رقم 03 لعام 2006)*** الذي حظر أحكام الإعدام الإلزامية. وبالمثل، تم تعديل قانون العقوبات، المادة 120 وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2002 الذي ينص على عقوبة الإعدام الإلزامية لتقييد عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم بموجب تلك القوانين وإزالة القيود المفروضة على تخفيف العقوبات في حالة الإدانات التي تنطوي على عقوبة الإعدام.

تدابير أخرى

في عام 2013، أصدرت السلطة القضائية التوجيهات الدستورية (المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام لمحاكم القضاء) (الممارسة) لضمان التوحيد في ممارسة السلطات التقديرية لإصدار الأحكام على المدانين. وقد أبرزت هذه حقيقة أن عقوبة الإعدام لم تعد إلزامية. في الواقع، تم تنفيذ آخر عملية إعدام في عام 1999.

المادة 5: الحق في الحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والاستعباد

التدابير التشريعية

تحظر المادة 24 من الدستور إخضاع أي شخص لأي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما أن المادة 44 (أ) تجعل هذا الحق الأساسي غير قابل للتقييد.

تم سن قانون منع وحظر التعذيب لعام 2012 لإنفاذ المادة 24 من الدستور ولتضمين اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما صاغت الحكومة لوائح منع وحظر التعذيب لعام 2017 لتفعيل القانون. توفر اللوائح إجراء للشكاوى والتحقيق من بين أمور أخرى.

تدابير أخرى

اتخذت الأجهزة الأمنية خطوات لضمان الالتزام بقانون منع وحظر التعذيب. لدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية دليل تدريبي في مجال حقوق الإنسان تم إدماجه في منهج التدريب العسكري، وأقرت قوات الشرطة الأوغندية سياسة لحقوق الإنسان لتحسين إطار العمل وتعزيز احترام ضباط الشرطة لحقوق الإنسان. تضمنت الأوامر الدائمة لدائرة السجون الأوغندية لعام 2017 أحكام قانون منع وحظر التعذيب بما في ذلك حظر التعذيب وتجريمه.
وضعت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان دليلًا تفسيريًا لقانون منع وحظر التعذيب الذي يشرح أحكام القانون. قام المركز الأوغندي لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لمعالجة ضحايا التعذيب وإعادة تأهيليهم بتجميع كتيب إرشادي حول تطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان عند إنفاذ قانون منع وحظر التعذيب، وتم توزيعه على ضباط السجون. أنتج المركز الأوغندي لحقوق الإنسان مواد المعلومات والتعليم والاتصال مثل الملصقات على قانون منع وحظر التعذيب جنبًا إلى جنب مع نسخ من القانون.

بالإضافة إلى ذلك، أُستخدام التكنولوجيا من خلال اقتناء المعدات الحديثة التي تساعد على إجراء التحقيقات والمقابلات لضمان تنفيذها بطريقة تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما تم تركيب أدوات مراقبة بين الأجهزة الأمنية لرصد تصرفات أفراد الأمن للقضاء على التعذيب كوسيلة لانتزاع المعلومات أثناء المقابلات. وقد أدى ذلك إلى الحد من ادعاءات التعذيب ضد الأجهزة الأمنية وفقًا للتقارير السنوية للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان.

أصدر القائد العام لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية علنًا العديد من التوجيهات إلى جميع الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بعدم التسامح مطلقًا مع التعذيب أثناء أداء واجباتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم إصدار تحذير دوري من المفتش العام للشرطة إلى جميع وحدات الشرطة في أوغندا يحذر من أن ضباط الشرطة سيحاسبون شخصيًا على أعمال التعذيب التي يقومون بها.

المادة 6: الحق في الحرية والأمن للأشخاص

التدابير التشريعية

الحق في الحرية مكفول بموجب المادة 23 من دستور أوغندا التي تنص على أنه لا يجوز حرمان أي شخص من حريته الشخصية إلا تنفيذاً لحكم أو أمر من المحكمة؛ لمنع انتشار الأمراض المعدية أو السارية؛ أو لرعاية شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره؛ أو لإعادة تأهيل الأشخاص الذين يشتبه بشكل معقول في إصابتهم بمرض عقلي. يمنح قانون الشرطة المادة 303 ضباط الشرطة واجب الكشف عن المشتبه بهم وتقديمهم إلى العدالة مما يمكّن ضباط الشرطة دائمًا من اعتقال الأشخاص الذين يشتبه بشكل معقول في ارتكابهم جرائم أو على وشك ارتكابها.

في حالة التدخل في الحق في الحرية بما يتعارض مع القانون، تعيد المادتان 23(9) و44(د) من دستور أوغندا التأكيد على أن الحق في أمر الإحضار أمام المحكمة غير قابل للتقييد وغير قابل للانتهاك، وبالتالي لا يمكن تعليقه. كما يخول الدستور الشخص الذي يتم اعتقاله أو احتجازه أو تقييده بشكل غير قانوني الحصول على تعويض من الشخص أو السلطة المسؤولة سواء كانت الدولة أو أحد وكلاء الدولة أو شخص عادي. كما يضمن الدستور الحق في طلب الإفراج بكفالة ويأمر الدولة بعرض المشتبه بهم المقبوض عليهم على المحاكم في غضون ثمان وأربعين ساعة من القبض عليهم.

تدابير أخرى

أصدر المفتش العام للشرطة ووزير الداخلية مبادئ توجيهية لضباط الشرطة فيما يتعلق بأداء واجباتهم في الحالات التي تستلزم الحرمان من الحق في الحرية. وقد صدرت تعليمات لضباط الشرطة بإجراء الاعتقالات فقط بعد إجراء تحقيقات كاملة تربط المشتبه بهم بالجرائم. ويهدف ذلك إلى حماية الحق في الحرية.

المادة 7: الحق في محاكمة عادلة

التدابير التشريعية

تنص المادة 28 على أنه عند تحديد الحقوق والالتزامات المدنية أو أي تهمة جنائية، يحق للشخص الحصول على محاكمة عادلة وسريعة وعلنية أمام محكمة أو هيئة قضائية مستقلة ومحايدة منشأة بموجب القانون.

أدخلت حكومة أوغندا تدابير إجرائية داخل نظام العدالة بهدف تسهيل المحاكمات السريعة والعادلة أمام المحاكم القانونية. وتشمل هذه القواعد قواعد القضاء (التفاوض بشأن الالتماس) لعام 2016؛ وقواعد القضاء (الوساطة) لعام 2013؛ وقواعد القضاء (صديق المحكمة) لعام 2022؛ وقواعد القضاء (الاتصالات السمعية البصرية) لعام 2016.

يعزز قانون إدارة القضاء لعام 2020 المادة 128 (1) و (2) من الدستور التي تنص على استقلال المحاكم القانونية في تنفيذ واجباتها القضائية، دون رقابة أو توجيه من أي شخص أو سلطة.

الحق في التمثيل القانوني مكفول بموجب المادة 28 (3) (د) و (هـ). تم تفعيل هذه المادة من قبل السلطة القضائية (التمثيل القانوني) على نفقة الدولة، 2022.

تدابير أخرى

تعمل الحكومة على وضع سياسة وطنية للمساعدة القانونية وقانون وطني للمساعدة القانونية لتسهيل توفير خدمات المساعدة القانونية الممولة من الحكومة لجميع الأشخاص الفقراء والضعفاء من أجل تعزيز المعالجة السريعة للقضايا وتعزيز المحاكمات العادلة والنزيهة.

يتمتع جميع المواطنين وغير المواطنين العاملين في الفضاء الأوغندي بإمكانية الوصول إلى القضاء، وبالتالي يحق لهم الحصول على يوم في المحكمة. حتى في ذروة جائحة كوفيد-19، اتخذت الحكومة تدابير لضمان الوصول إلى المحاكم والتمثيل القانوني.

تم تعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال سن قانون إدارة السلطة القضائية لعام 2020 مما جعلها مؤسسة محاسبة ذاتية وتوفير إدارتها الفعالة والكفؤة، وبالتالي تم تعزيز ميزانية السلطة القضائية. أقر البرلمان قرارًا بزيادة عدد قضاة المحكمة العليا إلى 82. نفذت لجنة الخدمة القضائية تدريجيًا قرار البرلمان، واعتبارًا من أغسطس 2022، تم تعيين 8 قضاة في المحكمة العليا و15 قاضيًا في محكمة الاستئناف و72 قاضيًا في المحكمة الكبرى و394 قاضيًا و 54 رئيسا لقلم المحكمة.

المادة 8: الحق في حرية المعتقد وحرية ممارسة الدين

التدابير التشريعية

تنص المادة 29 (1)(ج) من دستور أوغندا على حرية ممارسة أي دين وإظهار هذه الممارسة التي تشمل الحق في الانتماء والمشاركة في ممارسات أي هيئة أو منظمة دينية بطريقة تتفق مع الدستور. يحظر الدستور بموجب المادة 21 التمييز على أساس العديد من الأسباب تشمل الدين أو المعتقد.

تدابير أخرى

اتخذت حكومة أوغندا أيضًا تدابير ليس فقط لتجنب التمييز أو الاضطهاد على أساس ديني ولكن أيضًا لتسهيل الحق في ممارسة الدين. أطلق المركز الوطني لتطوير المناهج منهج المستوى العادي في عام 2017 الذي يشجع على تدريس وممارسة جميع الأديان في كل من المدارس الابتدائية والثانوية.

وللشعب حرية إنشاء دور العبادة دون أي عائق، بشرط ألا تخالف القانون. تعتبر الحكومة المؤسسات الدينية شركاء مهمين في التنمية خاصة في مجالات حماية الأسرة والمساواة بين الجنسين ومنع العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعدالة واستعادة الأسس الأخلاقية من بين أمور أخرى. تقوم الحكومة بتطوير إطار سياسة لتعزيز تنسيق أنشطة المنظمات الدينية والعقائدية. تم وضع مشروع سياسة في عام 2018 وهي قيد المناقشة حاليًا بين أصحاب المصلحة المعنيين.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك أيضًا المجلس المشترك بين الأديان في أوغندا وهو منظمة دينية وطنية أصلية توحد جهود المؤسسات الدينية لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك بشكل مشترك. وينتمي المجلس المشترك بين الأديان في أوغندا إلى منظمة الأديان من أجل السلام الدولية، وقادة المجلس الأفريقي للأديان، ومجلس الأديان المشترك بين جماعة شرق أفريقيا، وشبكات النساء والشباب العالمية للأديان.

من أجل تعزيز بيئة أكثر تسامحًا دينيًا، تواصل الحكومة الالتزام بالدستور الذي يشجع التنوع الديني للسكان وممارسة مختلف الأديان.

المادة 9: الحق في الوصول إلى المعلومات

التدابير التشريعية

تواصل الحكومة احترام التشريعات القائمة التي تحمي الحق في الوصول إلى المعلومات على النحو الوارد في القوانين التي تم سردها في تقاريرنا السابقة.

أصدرت وزارة الإعلام والتوجيه الوطني مبادئ توجيهية بموجب قانون الوصول إلى المعلومات لتسهيل الوصول إلى المعلومات في أوغندا.

صدر قانون حماية البيانات والخصوصية في فبراير 2019 لحماية خصوصية الفرد والبيانات الشخصية من خلال تنظيم جمع ومعالجة المعلومات الشخصية؛ لتوفير حقوق الأشخاص الذين يتم جمع بياناتهم والتزامات معالجي البيانات ومراقبي البيانات؛ لتنظيم استخدام المعلومات الشخصية أو الكشف عنها؛ وللمسائل ذات الصلة.

تدابير أخرى

عززت الحكومة تدريجياً الوصول إلى المعلومات والتواصل مع الجمهور بشأن المسائل المتعلقة بالمصلحة الوطنية والتنمية. أنشأت الحكومة طرقًا مختلفة لنشر المعلومات لأفراد الجمهور وتحترم أيضًا حق الأعضاء في طلب وتلقي المعلومات العامة المتعلقة بمختلف البرامج الحكومية. ويشمل ذلك نشر مختلف التقارير الحكومية على المواقع الرسمية وفي وسائل الإعلام (على سبيل المثال، تلتزم وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بنشر البيانات المالية الفصلية في الصحف المحلية المقدمة إلى جميع الوكالات الحكومية) وكذلك إبلاغ الجمهور بالقرارات والبرامج الرئيسية للحكومة بعد اجتماعات مجلس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، مُنحت المؤسسات الحكومية وقتًا مجانيًا للبث على أجهزة الراديو والتلفزيون لتوصيل البرامج الحكومية المختلفة. ويكمل ذلك التواصل المجتمعي لإعلام وتثقيف المواطنين حول البرامج الحكومية ومبادرات حقوق الإنسان والتمكين الاقتصادي من بين أمور أخرى. تلتزم جميع الوزارات والوكالات بتطوير ونشر مواثيق العملاء لإبلاغ المستخدمين بمعايير الأداء.

زاد عدد وسائل الإعلام الخاصة المحررة في أوغندا بشكل كبير على مر السنين مع زيادة عدد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة، والتي تعمل كوسيلة رئيسية للاتصال الجماهيري. أدى ظهور منصات التواصل الاجتماعي واستخدامها على نطاق واسع للتواصل من قبل كل من المؤسسات العامة وعامة الناس إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات العامة واستخدامها.

المادة 10: الحق في تكوين الجمعيات

التدابير التشريعية

تنص المادة 29 (1)(هـ) من دستور أوغندا على أن لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات التي تشمل حرية تكوين الجمعيات أو النقابات والانضمام إليها، بما في ذلك النقابات العمالية والمنظمات السياسية وغيرها من المنظمات المدنية. وتواصل أوغندا الالتزام بهذه الأحكام الدستورية.

سنت الحكومة قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2016 لتوفير بيئة مواتية وتمكينية لقطاع المنظمات غير الحكومية، ولتعزيز وتقوية قدرة المنظمات غير الحكومية وشراكتها المتبادلة مع الحكومة، من بين أمور أخرى. بالإضافة إلى ذلك، صدرت لوائح المنظمات غير الحكومية لعام 2017 لتفعيل القانون.

المادة 11: الحق في التجمع

التدابير التشريعية

تنص المادة 29 (1)(د) من دستور أوغندا على أن لكل شخص حرية التجمع والتظاهر مع الآخرين بشكل سلمي وغير مسلح وتقديم الالتماسات.

ينص قانون إدارة النظام العام لعام 2013 على تنظيم الاجتماعات العامة؛ وواجبات ومسؤوليات الشرطة والمنظمين والمشاركين فيما يتعلق بالاجتماعات العامة؛ وينص على تدابير لحماية النظام العام. ومع ذلك، أعلنت المحكمة الدستورية أن المادة 8 من قانون حقوق الإنسان الأوغندي غير دستوري في قضية شبكة حقوق الإنسان الأوغندية وأربعة آخرين ضد المدعي العام، الالتماس الدستوري رقم 56 لعام 2013. وبالتالي، فإن لجنة إصلاح القانون الأوغندية بصدد مراجعة القانون لإنفاذ هذا القرار.

وضعت قوة الشرطة الأوغندية ونفذت سياسة حقوق الإنسان للشرطة كتدبير لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في أعمال الشرطة يتضمن تنظيم التجمعات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل منظمة الحوار بين الأحزاب من قبل الأحزاب السياسية لتعزيز التعاون والتآزر عبر الخطوط الحزبية كالتزام بوضع أوغندا في المقام الأول. كما أن الحكومة بصدد صياغة لائحة لتفعيل تنفيذ قانون إدارة النظام العام.

المادة 12: الحق في حرية التنقل والإقامة داخل حدود الدولة

التدابير التشريعية

تواصل أوغندا الالتزام بهذه الالتزامات الدستورية. ينص الدستور بموجب المادة 29 (2) على أن لكل أوغندي الحق في التنقل بحرية في جميع أنحاء أوغندا والإقامة والاستقرار في أي جزء من البلاد، والدخول إلى البلاد أو مغادرتها والعودة إليها وحيازة جواز سفر أو وثائق سفر أخرى ينص عليها القانون.

في عام 2021، سنت حكومة أوغندا لوائح (رسوم) مراقبة المواطنة والهجرة في أوغندا التي تنص، من بين أمور أخرى، على الإعفاء من رسوم تصاريح العمل لبعض العمال الأجانب المقيمين في شرق أفريقيا في البلاد وتنص أيضًا على الإعفاء من رسوم تصاريح العمل للاجئين الذين يعملون بأجر. وقد عززت هذه اللوائح التزام البلاد بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

من أجل تمكين مواطنيها من الانتقال بسهولة داخل منطقة جماعة شرق إفريقيا وخارجها، تحولت حكومة أوغندا، في أبريل 2022، بالكامل إلى إصدار جوازات السفر الإلكترونية لجماعة شرق إفريقيا. يعد قرار التحول إلى جواز السفر الإلكتروني علامة فارقة في ضمان جودة جوازات السفر الأوغندية مع تمكين

الأوغنديين من الوصول إلى وثائق السفر بسهولة. يفي التحول إلى جواز السفر الإلكتروني بالمعايير المعترف بها دوليًا لوثائق السفر لمنظمة الطيران المدني الدولي وتم وفقًا لالتزامات أوغندا بموجب بروتوكول السوق المشتركة لجماعة شرق أفريقيا وأيضًا اعتماد القرار من قبل رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في أروشا، تنزانيا في مارس 2016.

في عام 2015، سنت أوغندا قانون تسجيل الأشخاص لعام 2015 الذي ينص، من بين أمور أخرى، على التسجيل الإلزامي لكل مواطن أوغندي وتخصيص رقم هوية وطني فريد. وسجلت حكومة أوغندا حتى الآن أكثر من 12.7 مليون أوغندي وأصدرت لهم بطاقات هوية وطنية. تعمل بطاقة الهوية الوطنية الأوغندية أيضًا كوثيقة سفر داخل منطقة شرق إفريقيا لأنها تتوافق مع معايير السفر الدولية.

تعترف أوغندا بحقوق الأجانب المقيمين، في العمل في أي مكان والتنقل بحرية داخل البلاد. قانون مراقبة الجنسية والهجرة في أوغندا، المادة 66 يسمح للمهاجرين الأجانب بالانخراط في الأعمال التجارية والاستثمار والزراعة والتعليم والتعدين من بين أمور أخرى، اعتمادًا على فئة تصريح العمل الذي يحمله المرء.

تعترف أوغندا أيضًا بحقوق الأجانب المقيمين في العيش مع أسرهم كمعالين. تنص المادة 4 من لوائح مراقبة الجنسية والهجرة الأوغندية رقم 16 على أحكام للأشخاص الذين يقيمون بشكل قانوني في البلاد بموجب أي تصريح دخول أو شهادة إقامة أو تصريح يتم إصداره مع تصاريح معالين فيما يتعلق بأي من معاليهم.

تدابير أخرى:

تقر حكومة أوغندا بأهمية الحق في حرية التنقل لمواطنيها والمقيمين داخل البلاد بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد. الحكومة بصدد وضع سياسة للهجرة لضمان تمتع مواطنيها والعمال المهاجرين الأجانب بالحق الكامل في حرية التنقل داخل البلاد على النحو المتوخى في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

بعد التوقيع والتصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، المتعلقة بجوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا، تعترف حكومة أوغندا بحقوق اللاجئين في البلاد في السفر خارج البلاد. تسمح أوغندا للاجئين بالتنقل بحرية داخل وخارج البلاد، وقد انتقلت مؤخرًا من إصدار وثيقة السفر التقليدية اليدوية القديمة إلى وثيقة السفر الإلكترونية. مكنت وثيقة السفر الإلكترونية اللاجئين من الوصول بسهولة إلى وثائق السفر والتمتع بحقوقهم الكاملة كمقيمين في أوغندا تحت رعاية الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

كما وقعت حكومة أوغندا مؤخرًا (اعتبارًا من عام 2022) على إنشاء العديد من اللجان الدائمة المشتركة وقامت بتفعيل عملها بنشاط وأبرمت العديد من مذكرات التفاهم مع دول أفريقية أخرى، بما في ذلك جمهورية

الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال وجنوب أفريقيا، من أجل السماح بالتمتع الكامل لمواطنيها والمقيمين فيها بالحق في حرية التنقل في أي مكان في القارة الأفريقية.

المادة 13: الحق في المشاركة في الحكم

التدابير التشريعية

تمنح المادة 59 من الدستور كل مواطن أوغندي يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً أو أكثر الحق في التصويت. وتلزم المادة نفسها الدولة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تسجيل جميع المواطنين المؤهلين للتصويت وممارسة حقهم في التصويت.

يتم دعم الحق في المشاركة في الحكم بشكل أكبر في المادة 40 من قانون اللجنة الانتخابية والقوانين الانتخابية الأخرى. اتخذت الحكومة خطوات لضمان حق المواطنين في المشاركة في الشؤون السياسية والعامة.

عدلت الحكومة القوانين الانتخابية، وهي قانون الانتخابات الرئاسية (المعدل) لعام 2020 ؛ وقانون الأحزاب والمنظمات السياسية (المعدل) لعام 2020 ؛ وقانون اللجنة الانتخابية (المعدل) لعام 2020، وقانون الانتخابات البرلمانية (المعدل) لعام 2020 ؛ وقانون الانتخابات البرلمانية (المعدل) (رقم 2) لعام 2020 ؛ وقانون الحكومات المحلية (المعدل) لعام 2020، وقانون الحكومات المحلية (المعدل) (رقم 2) لعام 2020، من بين أمور أخرى، تتضمن التوصيات التي قدمتها المحكمة العليا الناشئة عن ***الالتماس الرئاسي للمحكمة العليا رقم 01 لعام 2016: أماما مبابازي ضد يووبري كاغوتا موسيفيني، لجنة الانتخابات والمدعي العام.***

تدابير أخرى

تم إجراء تسجيل جماعي للمواطنين لضمان مشاركة الجميع في الشؤون السياسية والعامة. تواصل الهيئة الوطنية للهوية والجنسية تسجيل جميع المواطنين لتسهيل حق المواطنين في التصويت. سجلت اللجنة الانتخابية ما مجموعه 18,103,603 ناخبًا للمشاركة في الانتخابات العامة 2021/2020 من أصل ما يقدر بنحو 19.5 مليون ناخب مؤهل. على الرغم من جائحة كوفيد-19 والتحديات التي طرحتها، أجرت اللجنة الانتخابية ونظمت انتخابات عامة حرة ونزيهة.

يتم تعيين اللجنة الانتخابية، مع مراعاة المادة 60 من الدستور، من خلال ترشيح الأعضاء الذين توافق عليهم لجنة التعيينات في البرلمان ويعينهم الرئيس. يرأس رئيس مجلس النواب لجنة التعيينات في البرلمان، وتتألف عضويتها من نائب رئيس مجلس النواب وزعيم المعارضة وأعضاء البرلمان الذين يمثلون الأحزاب

السياسية والمستقلين. تتمتع اللجنة بسلطة كاملة لتأييد أو رفض أي ترشيح، وبالتالي فإن اللجنة الانتخابية مستقلة تمامًا في الوفاء بولايتها على النحو المنصوص عليه في المادة 62 من الدستور.

تعتمد اللجنة الانتخابية المراقبين للعملية الانتخابية بأكملها وتشجع الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين على ترشيح وكلاء للمشاركة في جميع الأنشطة الانتخابية. كما تنسق اللجنة الانتخابية الجداول الزمنية للحملة الانتخابية لجميع المرشحين لضمان تخصيص وقت ومساحة متساويين لإجراء الحملات. وتمشيا مع ولايتها المتمثلة في رصد حالة حقوق الإنسان في البلد والإبلاغ عنها، فإن اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان معتمدة بصفة مراقب أثناء الانتخابات وترصد وتصدر تقريرا خاصا عن احترام حقوق الإنسان خلال الدورة الانتخابية.

تم وضع آليات لمعالجة القضايا الخلافية التي تنشأ أثناء العملية الانتخابية. يجمع المنتدى الاستشاري الوطني بين جميع الأحزاب السياسية؛ ويوفر منتدى الحكماء الذي يمثله كبار رجال الدولة والنساء مساحة محايدة للحوار ويوفر منصة غير حكومية للمواطنين والجهات الفاعلة السياسية لتبادل الأفكار وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية؛ وتجمع المنظمة المشتركة بين الأحزاب للحوار بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان لمعالجة الخلافات التي تنشأ بين الأحزاب السياسية.

خلال الانتخابات العامة 21/2020، استمعت اللجنة الانتخابية إلى ما مجموعه 462 شكوى وحكمت فيها. تم تقديم العديد من الشكاوى الانتخابية ضد التزوير والعنف الانتخابي، بما في ذلك الشكوى الانتخابي الرئاسي في مختلف المحاكم؛ وتم البت فيها جميعًا.

تجرى انتخابات حرة ونزيهة بشكل دوري (كل خمس سنوات) منذ عام 1996 بعد إطلاق دستور عام 1995. استثمرت الحكومة في الفترة المشمولة بالتقرير الموارد والوقت في تثقيف الناخبين، من أجل تثقيف الناس بشأن حقهم في التصويت. أظهر مسح أجراه مكتب الإحصاء الأوغندي في أبريل 2018 أنه تم تحقيق نتائج إيجابية في هذا الشأن، متمثلة في وعي السكان بحقهم في التصويت وطرائق ممارسته. واصلت الحكومة مع مؤسساتها بالتعاون مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تنفيذ التربية المدنية للمواطنين بين السكان. يوضح الجدول أدناه الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا والذين كانوا على دراية بحقهم في التصويت في عام 2021.

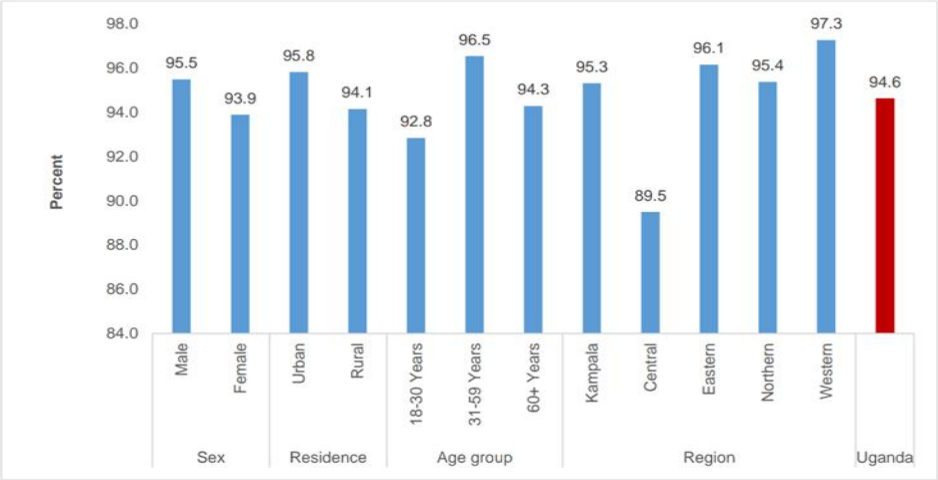

المصدر: تقرير المسح الوطني للحكمة والسلام والأمن لعام 2017.

المادة 14: الحق في الملكية

التدابير التشريعية

تكفل المادة 26 من الدستور (1995) لكل شخص الحق في امتلاك ممتلكات بصورة فردية أو بالاشتراك مع آخرين.

تنص المادة السابقة على أنه في حالات الاستحواذ على الأراضي للمنفعة العامة أو لمصلحة الدفاع أو السلامة العامة أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة، يجب أن يتم الدفع الفوري للتعويض العادل والكافي قبل الاستيلاء على الممتلكات أو حيازتها.

وضعت الحكومة المبادئ التوجيهية لتقييم التعويض في إطار حيازة الأراضي، 2017 لتوجيه تحديد مبلغ التعويض في حالة الاستحواذ الإجباري على الممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، أصدر رئيس القضاة الدستور (عمليات إخلاء الأراضي) (توجيهات الممارسة)، 2021 لتوجيه المحاكم بشأن إصدار أوامر إخلاء الأراضي. يسعى قانون (المعدل) الميراث لعام 2022 إلى تحسين تعريف الوريث أو الوريثة العرفية للقضاء على التمييز وينص على حماية الممتلكات السكنية الرئيسية لصالح الزوج الباقي على قيد الحياة والمعالين المباشرين من بين أمور أخرى.

تدابير أخرى

يتم أخذ الإخلاء غير القانوني للأراضي على محمل الجد في أوغندا. بصرف النظر عن المبادئ التوجيهية الصادرة عن السلطة القضائية، أصدر فخامة الرئيس مبادئ توجيهية لضمان حماية حقوق الملكية للأفراد.

المادة 15: الحق في العمل في ظروف منصفة ومرضية

تواصل الحكومة تعزيز التدابير القائمة لضمان الحق في العمل بما في ذلك التدابير السياساتية والتشريعية والمؤسسية.

التدابير التشريعية

تنص المادة 40 من الدستور على الحق في العمل. كما تنص المادة على الحقوق الاقتصادية للعمال في العمل، أي حق العمال في العمل في ظل ظروف مرضية وآمنة وصحية.

بالإضافة إلى التدابير التشريعية المشار إليها في تقاريرنا السابقة، أصدرت الحكومة لوائح التوظيف (توظيف العمال المهاجرين في الخارج) لعام 2017.

تعمل الحكومة على تعديل قانون العمالة لعام 2006 وتطوير لوائح التوظيف (مرافق الرضاعة الطبيعية ورعاية الأطفال في أماكن العمل) ولوائح العمالة (العمالة المنزلية).

ويجري استعراض قانون تعويض العمال لعام 2006 ومشروع قانون الحد الأدنى للأجور لعام 2006.

تدابير أخرى

أنشأت الحكومة آليات مختلفة لتحسين تنفيذ قوانين العمل. لدى الحكومة وجود لمسؤولي العمل في جميع المقاطعات لتسهيل وتوجيه تنفيذ قوانين العمل الوطنية. يبلغ العدد الحالي لموظفي العمل 154 في الحكومات المحلية و43 في مقر الوزارة. وتستمر التدريبات لجميع موظفي العمل في مناطق مختلفة. تُبذل الجهود لتحسين مفتشية العمل من خلال صياغة المبادئ التوجيهية لتفتيش العمل ومدونة قواعد السلوك؛ ومراجعة القائمة المرجعية لتفتيش العمل، وتطوير نظام معلومات إدارة تفتيش العمل، وتعيين أعضاء المجلس الاستشاري للعمل، وافتتاح اللجنة التوجيهية الوطنية لعمالة الأطفال. كما تقوم وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية بتطوير حزمة معلومات حول قوانين العمل للمستثمرين، والمبادئ التوجيهية للنيابة العامة الوطنية الأوغندية لمسؤولي ومفتشي العمل والمبادئ التوجيهية الوطنية لتطوير خطط إدارة القوى العاملة لمشاريع تطوير البنية التحتية.

ارتفعت نسبة أماكن العمل الملتزمة بمعايير السلامة والصحة المهنية من 38 ٪ في 2015/2014 إلى 41.9 ٪ في 20/2019. وكان ذلك نتيجة لإنفاذ معايير السلامة والصحة المهنية في مكان العمل. في

النصف الأول من السنة المالية 21/2020، أجرت وزارة العمل 97 عملية تفتيش، وتم فحص 19 رواقًا للتسوق للتأهب لـ كوفيد-19، وتم فحص 150 جهازًا قانونيًا واعتمادها ومراجعة سبعة (7) خطط معمارية لمشاريع تطوير البنية التحتية. تعترف الحكومة بدور المحكمة الصناعية في تعزيز الانسجام الصناعي وحل النزاعات المتعلقة بالعمل. تتلقى المحكمة أموالًا ربع سنوية من وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية. وتتمتع ميزانية المحكمة بالحماية ولا تخضع لاقتطاعات ناشئة عن الحدود النقدية.

بالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 2022/2021-2026/2025 وبدأ التنفيذ. وتسعى إلى تعزيز علاقة متناغمة يمكن أن تزدهر فيها الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية من خلال توفير إطار شامل لتنسيق الجهود المتعددة القطاعات لضمان احترام حقوق الإنسان في العمليات التجارية.

المادة 16: الحق في التمتع بالصحة الجسدية والعقلية

تواصل الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول كل فرد على أفضل حالة من الصحة البدنية والعقلية.

التدابير التشريعية والسياسية

وفقا للأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة رقم. 14 - بموجب الدستور، تلتزم الدولة بضمان تمتع جميع الأوغنديين بالحقوق والفرص والحصول على الخدمات الصحية.

ينص قانون الصحة العقلية لعام 2018 على رعاية وعلاج الأشخاص المصابين بمرض عقلي لضمان تمكين الأشخاص المصابين بمرض عقلي من التماس العلاج، وتوفير خدمات الصحة العقلية الأساسية، وسلامة وحماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وحماية حقوقهم وسلامة الأشخاص الذين هم على اتصال بهم، وإدماج خدمات الصحة العقلية المجتمعية في علاج ورعاية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وإنشاء المجلس الاستشاري للصحة العقلية. المجلس مكلف بوظائف مختلفة تشمل مراقبة خدمات الصحة العقلية في أوغندا، واعتماد وحدات الصحة العقلية الخاصة لعلاج الأمراض العقلية، ووضع معايير لوحدات الصحة العقلية، وفحص ومراقبة وحدات الصحة العقلية للتأكد من أنها تفي بالمعايير المنصوص عليها وتعزيز الوعي العام بشأن الصحة العقلية والأمراض العقلية.

بالإضافة إلى ذلك، سنت الحكومة قوانين أخرى مثل قانون مكافحة التبغ لعام 2015 الذي يهدف إلى تعزيز صحة الأشخاص والحد من الأمراض والوفيات المرتبطة بالتبغ، وقانون (مراقبة) المؤثرات العقلية والمواد المخدرة لعام 2016 لمراقبة حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستخدامها.

تدابير أخرى:

تدرك الحكومة أن الصحة العقلية عنصر أساسي لا يتجزأ من الصحة، وبالتالي، تواصل تسهيل مستشفى بوتابيكا الوطني للإحالة حيث يتلقى كل مريض خطة إعادة تأهيل متخصصة ومحددة للمرضى. يتم تزويد المستشفى بفرق من الخبراء تستخدم أحدث المعدات والإجراءات الفعالة للغاية القائمة على الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات لتعزيز وجود موظفي الصحة العقلية المؤهلين في المرافق الصحية الريفية.

المادة 17: الحق في التعليم

التدابير التشريعية والسياسية

تنص المادة 30 من الدستور على أن لجميع الأشخاص الحق في التعليم.

لذلك، كمسألة سياسة، أولت الحكومة اهتماما خاصا للوصول إلى التعليم من خلال برامج التعليم الابتدائي الشامل والتعليم الثانوي الشامل من أجل تحسين مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأوغنديين بدلاً من التعليم لعدد قليل من القادرين على تحمل تكاليفه. في هذا الصدد، زاد معدل التحاق الطلاب بشكل كبير على مر السنين.

تدابير أخرى

اعتمدت الحكومة عددًا من السياسات لتسهيل الحق في التعليم. تمت مراجعة السياسة الجنسانية في التعليم لعام 2009 وتم تطوير السياسة الجنسانية الثانية في التعليم في سياسة القطاع،2016 لتسهيل التعليم الجيد الشامل والمنصف والرياضة وفرص التعلم المستمر لجميع الفتيات والفتيان والنساء والرجال في أوغندا. كما تخضع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2004–2015) للمراجعة وتهتم بشواغل الفتيات الرئيسية بما في ذلك الحد من الحواجز الثقافية الاجتماعية التي تحول دون تعليمهن. وتركز الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتيات على إبقاء الفتيات في المدارس، وتطوير مواد تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير مرافق صحية منفصلة للفتيان والفتيات في المدارس المختلطة. تم تطوير وإطلاق السياسة الوطنية للمعلمين لعام 2019 التي تنص من بين أمور أخرى على تدريب المعلمين وتوظيفهم ونشرهم وتحفيزهم.

دعت خطة التنمية الوطنية 2016 إلى 2020 وزارة التعليم إلى زيادة وصول الفتيات إلى مؤسسات وبرامج الأعمال التجارية والتعليم والتدريب الفني والمهني. لا يزال التمييز الإيجابي عند الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعات مستمرًا. ويوجد الآن فريق عمل معني بالشؤون الجنسانية ووحدة للشؤون الجنسانية في وزارة التعليم. يتم سنويا جمع للبيانات الرئيسية المتعلقة بالفتيات في التعداد السنوي للمدارس لتغذية نظام معلومات إدارة التعليم من أجل التخطيط الفعال. تم تدريب المعلمين على التربية المراعية للمنظور الجنساني وتعليم المهارات الحياتية للمعلمين والمتعلمين. يُطلب من جميع المدارس أن يكون لديها برنامج توجيه وإرشاد مدرسي شامل وأن تستفيد من غرفة أو مساحة استشارية. يُطلب من المدارس المختلطة أن يكون لديها معلمة أقدم.

علاوة على ذلك، قامت الحكومية لتحرير التعليم. توجد إدارة كاملة للمدارس والمؤسسات الخاصة في وزارة التعليم لتسجيل وترخيص وتنظيم ومراقبة الجودة في المدارس الثانوية والمؤسسات الخاصة. كما تنظم إدارة التعليم الأساسي في نفس الوزارة المدارس الابتدائية الخاصة ومراكز تنمية الطفولة المبكرة. تواصل الحكومة تنفيذ سياسة إنشاء مدرسة ابتدائية حكومية في كل بلدة وكذلك مدرسة ثانوية في كل مقاطعة فرعية.

زادت الحكومة على مر السنين من الاستثمار في التعليم. تواصل الحكومة تخصيص نسبة من الميزانية الوطنية لقطاع التعليم وتضمن تسليم منح رأس المال في الوقت المناسب للمدارس وتحصل على الدعم من مختلف شركاء تطوير التعليم.

لا تزال الحكومة ملتزمة بتوفير التعليم الجيد لجميع الأطفال. يبدأ التعليم الجيد بتنمية الطفولة المبكرة. تم تطوير وإطلاق السياسة الوطنية المتكاملة لتنمية الطفولة وخطة العمل لعام 2016 في عام 2016، لتوحيد وضمان الاتساق من حيث المناهج الدراسية للتعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة.

كما أنشأت الحكومة هياكل تنسيق على المستويين الحكومي الوطني والمحلي لإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب المجتمعي وإعادة تدريب الأشخاص المعنيين على الرعاية التحضيرية لمرحلة ما قبل المدرسة كجزء من برنامج التنمية المعرفية. يتضمن المنهج المنقح في كليات المعلمين للمرحلة الابتدائية تنمية الطفولة المبكرة كوحدة إلزامية في السنة الأولى واختيارية في السنة الثانية. في الوقت الحالي، تلقى ما مجموعه 15,826 معلمًا متدربًا من 46 كلية حكومية لمعلمي المرحلة الابتدائية تدريبًا في مجال تنمية الطفولة المبكرة في السنة الأولى. هناك أيضًا مراجعة مستمرة لسياسة تنمية الطفولة المبكرة لتعزيز التنظيم والإشراف على القطاعات الفرعية.

اتخذت الحكومة عدة تدابير لمنع تسرب الطفلة من المدرسة. وضعت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن الوقاية من حمل المراهقات وإدارتهن وعودة الأمهات المراهقات إلى المدرسة (2020) ومبادئ توجيهية بشأن إدارة النظافة للدورة الشهرية في المدارس (2021). تم إصدار تعميم للمدارس حول إدارة النظافة للدورة للشهرية (2016)، وتم تنفيذ خطة استراتيجية وطنية بشأن العنف ضد الأطفال في المدارس (2015–2020).

تم وضع مبادئ توجيهية لكبار المعلمين والمعلمات (2020) لتوجيه كبار المعلمين في تقديم الدعم النفسي الاجتماعي لفتيات المدارس والفتيان. تم وضع مبادئ توجيهية لإنشاء وإدارة النوادي المدرسية (2020) لتوفير مساحات آمنة للفتيات لتلقي معلومات عن الصحة الإنجابية والانفتاح بحرية على تحدياتهن المدرسية.

أدمجت الحكومة التثقيف في مجال الصحة الإنجابية في مناهج التعليم الثانوي الأدنى المنقحة (2020) لتزويد الفتيات والفتيان بمعلومات عن نموهم وتطورهم.

تقدم الحكومة سنويًا 14.4 مليار شلن أوغندي لشراء المواد التعليمية للمدارس الابتدائية في السنة المالية 2016–2017. بعد ذلك، تحسنت نسبة الكتب المدرسية إلى التلاميذ في المدارس الابتدائية العامة من 12 تلميذًا لكل كتاب مدرسي في السنة المالية 2016/2015 إلى كتاب مدرسي واحد لكل تلميذ للغة الإنجليزية والرياضيات في السنة المالية 2017/2016 في جميع المدارس الابتدائية العامة في البلاد.

زادت الحكومة مخصصات الميزانية للتفتيش والإشراف على المؤسسات التعليمية بنسبة 73 ٪ من 8.83 مليار شلن أوغندي في السنة المالية 2017/2016 إلى 15.46 مليار شلن أوغندي في السنة المالية 21/2020. كما استثمرت الحكومة في التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة على مدى السنوات الخمس الماضية. اشترت الحكومة معدات متخصصة للمتعلمين ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة للمشاركة الكاملة في إعداد الفصول الدراسية الشاملة مثل آلات برايل وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ذات الفكين والنقوش والقراء المنتصرين ومشغلات الموسيقى وأوراق برايل وغيرها من المواد الخاصة المتنوعة. تم تطوير أداة وطنية لتحديد احتياجات التعلم مع دليل الموارد الخاص بها من أجل التحديد المبكر للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة للإدماج والتخطيط المناسبين لاحتياجاتهم في إطار شامل. في السنة المالية 2016/2015، قدمت الحكومة منح إعانة إلى 100 مدرسة تضم متعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة. في السنة المالية 17/2016، اشترت الحكومة 28 آلة برايل، و300 كرتونة من أوراق برايل، و50 كرتونة من أوراق النقش، و250 قاموس لغة إشارة، و6 نقوش برايل. في السنة المالية 18/2017، اشترت الحكومة 28 آلة برايل، و350 كرتونة من أوراق برايل، و500 قاموس لغة إشارة. في السنة المالية 2019/2018، اشترت الحكومة 28 آلة برايل، و300 كرتونة من أوراق برايل، و50 كرتونة من أوراق النقش، و250 قاموس لغة إشارة، و5

نقوش برايل. في السنة المالية 2020/2019، اشترت الحكومة 200 نظارة مكبرة و 20 جهاز كمبيوتر مع برنامج جاوس لقراءة الشاشة و200 علبة من أوراق برايل و 25 آلة برايل ؛ أعمال بناء المهاجع والحمامات ومراحيض كبار الشخصيات في مدارس واكيسو ومبال للصم؛ اشترت 100 طاولة وكراسي لمدرسة واكيسو للصم. في السنة المالية 21/2020، اشترت الحكومة 200 عصا أبيض، و 20 كرسيًا متحركًا، و 220 كرتونة من أوراق برايل؛ مواد متنوعة للمتعلمين ذوي الإعاقة الفكرية (300 حزمة لبنات البناء، و 200 مخطط متعدد الألوان، و 500 عبوة أقلام رصاص فنية، و 200 عبوة أقلام رصاص للمبتدئين، و 400 رزمة من ورق الفن، و 300 لوح رسم، و 400 حبل متعدد الألوان، و 500 عبوة ألغاز بانوراما، و 400 مقص، و 500 زجاجة غراء مكتبية، و500 عبوة طلاء فني بودرة، و 800 عبوة فرش طلاء، و 600 عبوة طين مطاطي)؛ 8 نقوش، و 20 كرتونة من أوراق النقش، و 20 آلة برايل، و 20 قارئ سيكتور، و 20 قارئ شاشة، ومفاتيح ترخيص 80 وحدة لعشرة أجهزة كمبيوتر محمولة، و 10 أجهزة كمبيوتر محمولة، و 10 مكبرات صوت، و 10 محولات، و 10 بطاقات الذاكرة و 10 صناديق معدنية للتخزين (المتعلمين الداعمين الثانويين ذوي الاحتياجات الخاصة).

المادة 15 – الحق في الثقافة (هدف التنمية المستدامة 5 – المساواة بين الجنسين)

تؤكد رؤية أوغندا 2040 على تطوير نظام قيم وطني لتعزيز الانتماء الوطني وتعزيز الهوية الوطنية ورعاية التوجه الأيديولوجي المناسب.

تواصل الحكومة تنفيذ سياسة أوغندا الوطنية للثقافة لعام 2006 بما يتماشى مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. تصنف السياسة السكان الأصليين أو الأقليات العرقية وفقًا لنظام الأمم المتحدة لتصنيف السكان الأصليين. وقد تحقق تقدم من خلال إنشاء لجنة مرجعية وطنية للشعوب الأصلية وائتلاف وطني لمنظمات المجتمع المدني لمعالجة قضايا الأقليات العرقية بطريقة متكاملة. تقوم وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بتطوير برنامج تمييز إيجابي للتدخل لصالح الأقليات العرقية والذي يهدف إلى معالجة تحديات سبل عيش هذه المجتمعات.

تواصل الحكومة تقديم الدعم المالي في الأتعاب للقادة الثقافيين الفرديين حيث يتم رصد 60 مليون شلن أوغندي لصالح 14 من القادة الثقافيين التقليديين سنويًا، وفي السنة المالية 2021/2020 خصصت 840 مليون شلن أوغندي للثقافة والهيئات المحلية لتعزيز الأنشطة الثقافية. تم تشكيل المنتدى الثقافي الوطني الأوغندي وتفعيله وتم إنشاء منتدى الملوك. بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق أربعة تراث ثقافي غير ملموس بما

في ذلك أشولي وإيكي وألورو وباسونغورا. تم إجراء مسح للجرد المجتمعي في أربعة مجتمعات محلية في ألور في نيبي، وإيكي في كابونغ، وباسونغورا في كاسيسي، وأتشولي في غولو. تم دعم مؤسسة بوسوغا الثقافية لصنع أدوات بيغوالا وتم مسح إمباكو في كاباورل والمناطق المجاورة.

المادة 18: حقوق الأسرة

التدابير التشريعية

تنص المادة 31 من الدستور على حقوق الأسرة.

يعترف الدستور في إطار الهدف 19 من الأهداف الوطنية والمبادئ المباشرة لسياسة الدولة بأن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في الحماية من قبل المجتمع والدولة. هناك مشروع قانون زواج لعام 2022 معروض على البرلمان للنظر فيه. يسعى مشروع القانون إلى إصلاح وتوحيد القوانين التي تحكم الزواج، وينص على أنواع الزواج القانوني والحقوق الزوجية وحقوق الملكية والواجبات الناشئة عن الزواج وأسباب الطلاق.

أقر البرلمان قانون الميراث (المعدل) لعام 2022. يهدف القانون إلى تغيير قانون الميراث في أوغندا من خلال النص على المساواة بين الجنسين، وترسيخ مبادئ توزيع تركة الأشخاص المتوفين في أوغندا. لا يزال قانون العنف المنزلي لعام 2010 ينص على حماية ضحايا العنف المنزلي وإغاثتهم، ومعاقبة الجناة، والإجراءات والمبادئ التوجيهية للمحاكم فيما يتعلق بحماية الضحايا وتعويضهم، فضلاً عن تمكين محاكم الأسرة والطفل من التعامل مع القضايا.

تدابير أخرى

قامت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية بتعبئة الرجال من خلال مجموعات عمل الذكور لزيادة الوعي، من خلال مشاركة الأقران في العنف القائم على النوع الاجتماعي والآثار السلبية له. أنشأت الحكومة 13 مأوى في جميع مناطق أوغندا بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتوفير الحماية الفورية من العنف الجنسي والجنساني وتقديم الخدمات للضحايا بما في ذلك تقديم المشورة والعلاج للضحايا. دعم الإشراف على الامتثال للمبادئ التوجيهية لإدارة ملاجئ العنف القائم على النوع الاجتماعي المقدمة إلى 10 ملاجئ للعنف القائم على النوع الاجتماعي في كامولي وناموتومبا ونيونغا وباليسا من المنطقة الشرقية؛ كالانغالا وبويكوي ولويرو وناكاسونغولا وكايونغا وموكونو من المنطقة الوسطى.

طورت الحكومة قاعدة بيانات وطنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي توثق حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي لتسهيل المتابعة والاستجابة. تحتوي البيانات على بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والموقع وتسترشد بها صياغة السياسات والتخطيط والميزنة.

وضعت الحكومة المبادئ التوجيهية الوطنية للأبوة والأمومة لعام 2018، والتي تستهدف الوالدين والأوصياء ومقدمي الرعاية كمستخدمين أساسيين لضمان الوفاء بدور الأبوة والأمومة على النحو الواجب. علاوة على ذلك، أنشأت الحكومة من خلال مكتب مدير النيابات العامة إدارة للشؤون الجنسانية والأطفال والجرائم الجنسية للإشراف على التعامل مع قضايا العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي وفقًا لمعايير الملاحقة القضائية. كما أنشأت إدارة حماية الشهود وتمكين الضحايا لتوظيف نهج يركز على الضحايا أثناء التعامل مع القضايا الجنائية ولا سيما قضايا العنف الجنسي، في محاولة لتمكين الضحايا لأغراض الوصول إلى العدالة.

شاركت الحكومة بفعالية في أربع مراحل من الجلسات الجنائية المتخصصة للعنف الجنسي والجنساني التي تهدف إلى ضمان سرعة المقاضاة في القضايا، واعتبارًا من عام 2022، تعامل المكتب مع ما مجموعه 2413 جلسة جنائية متخصصة بمعدل إدانة يبلغ حوالي 62 ٪.

أنشأت الحكومة لجنة العمل الوطنية لمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت والتي شاركت في عدد من الدورات التدريبية التي يسرتها وزارة الشؤون الجنسانية حول كيفية متابعة هذه الجرائم وتحديدها ومقاضاة مرتكبيها.

سجل خط مساعدة الطفل في وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية نجاحًا وتم تقديم القضايا إلى رئيس النيابة العامة للمقاضاة.

تم تعيين وتجهيز غرف الأطفال داخل مكاتب حماية الأطفال من الكوارث لتكون بمثابة غرف انتظار للأطفال الضحايا والشهود في أجواء صديقة للطفل في جميع أنحاء البلاد.

تواصل المؤسسات الحكومية إجراء تدريب مكثف على العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي من أجل خلق الوعي وتعزيز مهارات المحققين والمدعين العامين والموظفين القضائيين في التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي.

وضعت الحكومة مشروع قانون لحماية كبار السن فيما يتعلق باحتياجاتهم الجسدية والنفسية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والدعم المجتمعي والغذاء والمأوى ودور المسنين وغيرها من الضروريات الأساسية. كما ينشئ مشروع القانون التزامات على الأطفال والمجتمعات المحلية لرعاية كبار السن. والغرض من ذلك هو ضمان حماية جميع كبار السن في البلد.

المادة 19: الحق في عدم سيطرة شعب على شعب آخر

التدابير التشريعية

تنص المادة 20 على أن حقوق وحريات جميع الأفراد في أوغندا يجب احترامها ودعمها وتعزيزها من قبل جميع أجهزة الدولة في أوغندا. تنص المادة 21(1) من الدستور على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وبموجبه في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي كل مجال آخر، ويتمتعون بحماية القانون على قدم المساواة.

في ضوء ما سبق، تستفيد أوغندا من المساواة وعدم التمييز وعدم الهيمنة وتتمسك باحترام سيادة القانون والحكم الرشيد.

المادة 20: الحق في تقرير المصير

التدابير التشريعية

تلتزم الحكومة باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان للتنمية في جميع قطاعات الحكم السياسية والاقتصادية والثقافية. يشارك المواطنون بحرية في جميع مجالات الحكم السياسي وجميع الأمور التي تهمهم.

ترسخ المادة 1 من الدستور سيادة شعب أوغندا. وينص على أن جميع السلطات ملك للشعب الذي يعبر عن إرادته وموافقته على من يحكمه وكيف ينبغي أن يحكم، من خلال انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة لممثليه أو من خلال الاستفتاءات.

تم تعديل قانون الانتخابات البرلمانية لعام 2005 في عام 2020 للنص على التمثيل الوطني لكبار السن في البرلمان. تم تعديله كذلك لإخضاع الانتخابات البرلمانية لأحكام قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020.

علاوة على ذلك، عزز قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية لعام 2005 بصيغته المعدلة في عام 2020 ولاية المنتدى الاستشاري الوطني لتنسيق الأحزاب السياسية كمؤسسة شاملة لجميع الأحزاب والمنظمات السياسية المسجلة.

وعلاوة على ذلك، تنص المادة 29 من الدستور على الحق في حرية الكلام والتعبير بما في ذلك حرية وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، يضمن الدستور حق كل شخص في ممارسة حرية الفكر والضمير والمعتقد التي تشمل الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعلم. كما يضمن الحق في حرية ممارسة أي دين وإظهار هذه الممارسة التي تشمل الحق في الانتماء والمشاركة في ممارسات أي هيئة أو منظمة دينية بطريقة تتفق مع الدستور.

تدابير أخرى

فيما يتعلق بالتنمية، تركز رؤية أوغندا 2040 وخطط التنمية الوطنية على النهج القائم على حقوق الإنسان حيث يشارك المواطنون في عمليات التخطيط والتنمية التي تهمهم. المواطنون قادرون على تحديد أولوياتهم الإنمائية ومحاسبة القادة.

المادة 21: الحق في التصرف بحرية في الموارد الطبيعية

التدابير التشريعية

تنص المادة 244 من الدستور على سن تشريع من قبل البرلمان لتنظيم استغلال المعادن وتقاسم العائدات. وقد أقر البرلمان لهذا الغرض قانون المحتوى المحلي الوطني لعام 2020؛ وقانون الإدارة البيئية الوطنية لعام 2020؛ وقانون التعدين والمعادن لعام 2022؛ وقانون خط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا (أحكام خاصة) لعام 2022. تواصل الحكومة تنفيذ قانون البترول (التنقيب والتطوير والإنتاج) لعام 2012، وقانون البترول 4 (التكرير والتحويل والنقل والتخزين الوسيط) لعام 2013، وقانون البترول (التنقيب والتطوير والإنتاج) لعام 2013، وقانون إدارة المالية العامة لعام 2015 ومناطق الإنتاج في أوغندا وقانون الهيئة الوطنية للغابات.

تدابير أخرى

نشرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان دليلًا قطريًا لحقوق الإنسان والأعمال التجارية، أوغندا، 2016 والذي يوفر إرشادات خاصة بكل بلد لمساعدة الشركات أو الأعمال التجارية على احترام حقوق الإنسان والمساهمة في التنمية. أجرت الحكومة من خلال اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان تدريبًا للإدارة العليا حول حقوق

الإنسان في قطاع النفط والغاز في عام 2016 بهدف ضمان وجود حماية واحترام منصفين وشاملين لحقوق المجتمعات الغنية بالموارد في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الناشئة في أوغندا.

بالإضافة إلى ما سبق، اعتمدت الحكومة سياسات ولوائح تهدف إلى تعزيز المحتوى المحلي في استخدام الموارد الطبيعية وترسيبها. وتهدف هذه البرامج إلى إشراك الأوغنديين في استغلال النفط والغاز وتقاسم فوائدهما. تشمل هذه اللائحة الأحكام التالية:

تم إطلاق السجل الوطني لمواهب النفط والغاز في [1] فبراير 2019 من قبل هيئة البترول في أوغندا. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المحتوى المحلي وسد الفجوة بين أصحاب العمل والموظفين في قطاع النفط والغاز. ويُنظر إلى ذلك على أنه إحدى مبادرات تعزيز مشاركة المواطنين الأوغنديين في قطاع النفط والغاز الناشئ. وهذا يتماشى مع المادة 31 من لوائح البترول (الاستكشاف والتطوير والإنتاج) (المحتوى الوطني) لعام 2016 التي تتطلب من هيئة البترول الاحتفاظ بسجل وطني للقدرات البشرية وتشغيله. وبناءً على ذلك، لا يمكن لوزارة الداخلية إصدار تصاريح عمل للوافدين إلا بعد أن تقدم هيئة البترول دليلاً على نقص الخبرة المحلية في هذا المجال؛

في الآونة الأخيرة، اعتمدت الحكومة في عام 2018 سياسة المحتوى المحلي لصناعة النفط والغاز. تهدف هذه السياسة إلى بناء قدرات الأوغنديين للعمل في هذه الصناعة. تهدف السياسة إلى توجيه البلاد في وضع المواطنين للاستفادة من الفرص في صناعة النفط والغاز الناشئة من خلال وضع إطار ينص بوضوح على التزام الحكومة بتطوير وتعزيز مشاركة المواطنين في قطاع البترول ؛ ويضع إطارًا تنظيميًا ومؤسسيًا وإداريًا قويًا لتطوير المحتوى الوطني في أوغندا ؛ ويضمن أن تتماشى قرارات الوزارات والإدارات والوكالات في القطاع مع روح تطوير المحتوى المحلي ؛ ويحدد آليات لضمان دعم القطاع الخاص للمحتوى المحلي ؛ ويعزز الترابط مع القطاعات الأخرى ويضمن تطوير المشاريع، من بين أمور أخرى. تستند السياسة إلى مبادئ الكفاءة والإنتاجية في قطاع النفط والغاز. هذا بالإضافة إلى تعزيز الروابط الأمامية والخلفية وبناء القدرات والشفافية والمهارات ونقل التكنولوجيا، من بين أمور أخرى؛

تم اتباع سياسة المحتوى المحلي من خلال قانون المحتوى المحلي الوطني لعام 2020 الذي يسعى إلى النص على إنشاء اللجنة الوطنية للمحتوى المحلي للإشراف على تنفيذ القانون، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية لهم للمنافسة وخلق فرص العمل باستخدام الخبرة المحلية؛ و

لوائح النفط (الاستكشاف والتطوير والإنتاج) (المحتوى الوطني) لعام 2016 التي تنص على تدريب وتوظيف الأوغنديين في القطاع، مع إعطاء الأولوية للشركات الأوغندية في عمليات الشراء في القطاع وتطوير

المشاريع من خلال تقديم الدعم للمواطنين والشركات الأوغندية، وتشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية في حالة عدم وجود القدرة المحلية، من بين أمور أخرى. ستمكن هذه اللوائح السكان المحليين من الاستفادة من الموارد الطبيعية في بلدهم.

المادة 22: الحق في التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التدابير التشريعية

ينص الدستور على الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب المواد 26 و29 و30 و31 و37 و40.

تعتبر أوغندا طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتعين على أوغندا بصفتها دولة طرفا، اتخاذ تدابير مدروسة لتمكين السكان من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والثقافية.

تدابير أخرى

وفي هذا الصدد، اضطلعت الحكومة بتدخلات مختلفة. ويشمل ذلك عملية خلق الثروة التي تهدف إلى تسهيل التحول الاجتماعي والاقتصادي مع التركيز على زيادة دخل المنازل وخلق الثروة من خلال تحويل الزراعة الاستهلاكي إلى الزراعة التجارية لإنهاء الفقر أو الحد منه؛ تم إطلاق المبادرة الرئاسية بشأن الثروة وخلق فرص العمل في أغسطس 2019 كجزء من استراتيجية حكومية واسعة تهدف إلى تحويل 68 ٪ من المساكن من الإنتاج الاستهلاكي إلى الإنتاج الموجه نحو السوق بهدف عام يتمثل في تعزيز خلق فرص العمل وتحسين دخل الأسرة. تقوم الحكومة حاليًا بتنفيذ البرنامج التنموي للبلدات.

كما تنفذ الحكومة مبادرات الطفلة وشباب الغيتو التي تهدف جميعها إلى خلق الثروة. طورت الحكومة استراتيجية اتصال حول تعزيز المعايير والقيم والعقليات الإيجابية بين الشباب في أوغندا (2016). ويهدف ذلك إلى تعبئة الشباب لتقدير الثقافة وتعزيز تقاليدهم في ظل الحداثة.

كما وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لحصر التراث الثقافي غير المادي، دليل عملي، 2014. الجانب الثقافي غير المادي للثقافة له سمة رئيسية لتعزيز الثقافة بين الناس وبالتالي فإن هذه الوثيقة توجه في تحديد وتوثيق الجوانب غير الملموسة للثقافة.

وضعت الحكومة خطة قطاع التنمية الاجتماعية لعام 2016 من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية لتمكين المجتمعات وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة من أجل خلق الثروة والتنمية

الشاملة. ويعيد برنامج دعم التنمية المستدامة تأكيد التزام الحكومة بمعالجة شواغل الفئات الضعيفة والمهمشة بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية.

المادة 23: الحق في السلام والأمن الوطنيين والدوليين على **النحو الذي أكده ميثاقي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي**

كانت أوغندا أول بلد ينشر قوات في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مارس 2007. لا تزال القوات الأوغندية جزءًا من البعثة الخلف التي تسمى الآن بعثة الاتحاد الأفريقية الانتقالية في الصومال المكلفة بدعم حكومة الصومال في تحقيق الاستقرار في البلاد والحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى. كما واصلت أوغندا دعم المبادرات الإقليمية من أجل السلام في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا على التوالي.

تدابير أخرى

نفذت مديرية حقوق الإنسان التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية بالشراكة مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان تدريبات وتوعية لأفراد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بشأن القانون الإنساني الدولي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وبالشراكة مع منظمة إنقاذ الطفولة، بشأن حماية الطفل.

ووفرت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الملاذ الأول للاجئين من البلدان المجاورة وضمنت السلامة للجميع.

المادة 24: الحق في بيئة مرضية عامة مواتية للتنمية

التدابير التشريعية

اتخذت الحكومة عدة تدابير تشريعية في هذا الصدد.

يعزز قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص لعام 2015 مشاركة القطاع الخاص، سواء كان أوغنديًا أو أجنبيًا، كأطراف خاصة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويضمن حماية واحترام حقوق ومصالح مستخدمي البنية التحتية أو الخدمات المقدمة في إطار مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص. وتشمل المبادئ التوجيهية لتنفيذ القانون تحفيز النمو والتنمية من خلال تسخير الابتكار والكفاءة في القطاع الخاص وتوفير استقرار السياسات من أجل الحد من عدم اليقين في القطاع الخاص بشأن عوائد الاستثمار.

ألغى قانون ترخيص الأعمال (الإلغاءات المتنوعة) لعام 2015 تراخيص الأعمال الزائدة عن الحاجة وترشيد وتبسيط ممارسات وإجراءات ترخيص الأعمال التجارية من أجل القضاء على تعدد وتداخل تراخيص الأعمال التجارية. وأدى ذلك إلى خفض تكلفة الوقت والإجراءات والمال، وبالتالي تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية في أوغندا.

تم سن قانون الاستثمار لعام 2019 بهدف تعزيز وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وتطوير المهارات والأتمتة والتدريب والبحث وتطوير المنتجات؛ وإنشاء وإدارة مركز جامع؛ ونشر تقارير دورية عن حالة الاستثمار في البلاد والاستفادة منها؛ وتقييم مسائل الحوافز واستخدام الموارد والخدمات المحلية من قبل الاستثمارات.

بالإضافة إلى جميع التدابير الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان، وبالتالي تعزيز البيئة المواتية للتنمية، نفذت أوغندا خطة التنمية الوطنية الثانية، 16/2015 – 20/2019 التي تعطي الأولوية للاستثمار في الزراعة والسياحة والمعادن والنفط والغاز وتطوير البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري.

وقد ارتكزت الخطة على أربعة أهداف رئيسية يتعين تحقيقها خلال فترة الخمس سنوات. تتمثل هذه المجالات في: (1) زيادة الإنتاج والإنتاجية المستدامة وإضافة القيمة في فرص النمو الرئيسية ؛ (2) زيادة مخزون ونوعية البنية التحتية الاستراتيجية لتسريع القدرة التنافسية للبلد ؛ (3) تعزيز تنمية رأس المال البشري؛ و (4) تعزيز آليات تقديم الخدمات الجيدة بفعالية وكفاءة. ولتحقيق هذه الأهداف، اتبعت الحكومة عددًا من استراتيجيات التنمية تشمل: (1) ضمان استقرار الاقتصاد الكلي مع التوسع المالي لاستثمارات البنية التحتية التقدمية؛ (2) التصنيع والنمو الموجه نحو التصدير من خلال القيمة المضافة، والتجهيز الزراعي، وإثراء

المعادن، وتصنيع ثقيل وخفيف مختار؛ (3) استراتيجية خلق فرص العمل من خلال تسريع تنمية المهارات وتسخير العائد الديموغرافي ؛ (4) شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة ؛ (5) نمو يقوده القطاع الخاص ونهج شبه سوقي ؛ و (6) تعزيز آليات وهياكل الحوكمة.

المادة 25: واجب الدولة في تثقيف الجماهير بشأن احترام الحقوق والحريات الواردة في الميثاق

تدابير السياسات

تتخذ حكومة أوغندا ترتيبات لتصميم برنامج وطني شامل للترويج للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بما يتماشى مع ولاية اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان المتمثلة في تنفيذ تثقيف مدني شامل للجمهور بشأن حقوقهم، من خلال إجراء أنشطة التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان التي تتألف من حلقات عمل/دورات تدريبية، وأنشطة توعية مجتمعية، وحملات إعلامية، والاحتفال بالأيام الدولية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى تعزيز مستويات الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية واجبات المواطنين ومسؤولياتهم.

أنشطة التوعية في عام 2013

قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتوعية ما مجموعه 41,530 شخصًا من وكالات إنفاذ القانون والحكومة المحلية والمدارس والمجتمعات الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان أنه تم توعية ما يقدر بنحو 127,558,261 مستمعًا من خلال البرامج التلفزيونية/الإذاعية.

تم تدريب ما مجموعه 2111 من أفراد قوة الشرطة الأوغندية ودائرة السجون الأوغندية في عام 2013. عزز التدريب معرفة المشاركين وتقديرهم لحقوق الإنسان والقوانين الرئيسية ذات الصلة بعملهم. عزز المشاركون فهمهم لدستور أوغندا، وقانون منع وحظر التعذيب لعام 2012، وقانون العقوبات، المادة 120 من بين قوانين أخرى. كما اكتسبوا المعرفة في تعزيز حقوق الإنسان في مجال إنفاذ القانون، ودور الشرطة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحقوق المشتبه بهم، وحقوق السجناء، واستخدام القوة، وخفارة المجتمع، وجمع الأدلة وتقديمها في المحكمة، ومدونة قواعد سلوك الشرطة والمعايير المهنية في إنفاذ القانون. ومع ذلك، لوحظ أن المشاركين الذكور، 1676 (79 ٪) فاقوا عدد الإناث، 435 (21 ٪) في جميع التدريبات التي أجريت لوكالات إنفاذ القانون. يمكن أن يعزى ذلك إلى حقيقة أن عدد النساء المجندات أقل بشكل عام في قوة الشرطة الأوغندية ودائرة السجون الأوغندية.

كما قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتدريب 84 عضوًا من لجنة حقوق الإنسان في سجن غولو الحكومي المركزي. ومن بين هؤلاء، كان 35 من ضباط السجون و49 من السجناء.

قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتدريب 48 مسؤولاً في المنطقة على نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. تم اختيار هؤلاء الذكور الـ 25 والإناث الـ 23 من مقاطعات ماساكا وراكاي ولوينغو وكالونغو وبوكومانسيمبي. اكتسب المشاركون المعرفة والمهارات اللازمة لتأسيس برامج التنمية القائمة على حقوق الإنسان ومبادئ حقوق الإنسان.

نفذت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان برامج توعية بحقوق الإنسان لـ 13,063 تلميذًا وطالبًا و 20 معلمًا في المدارس الابتدائية والثانوية. وأجريت هذه البرامج في أروا، وموروتو، ونانباك، وجينجا، وبوسيا، وتورورو، ومباالي، وكيرياندونغو، وأباك، وليرا، وكيتغوم، وبادر، ومقاطعة أغاغو.

أجرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان أنشطة توعية شعبية في مجال حقوق الإنسان وصلت إلى 20,217 فردًا من المجتمعات المحلية من خلال اجتماعات مجتمعية وكان 12,420 من الذكور و 7,797 من الإناث.

كما يسرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان عملية تشاورية لوضع مشروع سياسة وطنية للتربية المدنية. تمت صياغة هذه السياسة من قبل مجموعة عمل متعددة القطاعات تضم أعضاء من اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، ومكتب الرئيس، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة العدل والشؤون الدستورية، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التعليم والرياضة، ووزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية، ولجنة الخدمة القضائية، واللجنة الانتخابية، وشبكة حقوق الإنسان في أوغندا، والمنتدى الوطني للمنظمات غير الحكومية، والمجلس المسيحي الأوغندي المشترك، والمجلس المشترك بين الأديان في أوغندا، ورابطة الصحفيين الأوغنديين.

شاركت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في 50 نشاطًا للتوعية بحقوق الإنسان نظمها أصحاب المصلحة الآخرون مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمنظمات الدولية. قدمت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان عروضاً حول مواضيع مختارة في مجال حقوق الإنسان مثل دور وسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وحقوق الأطفال والنساء، وآليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتأثير الفساد على حقوق الإنسان، وحقوق الصحة الإنجابية، وقانون منع وحظر التعذيب.

أنشطة التوعية في عام 2014

قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتوعية ما مجموعه 28488 شخصًا من وكالات إنفاذ القانون والأمن، ومهنة الطب، والأخوة الإعلامية، والحكومة المحلية للمقاطعات، والمدارس، والمجتمعات الشعبية. كان هناك انخفاض بنسبة 46 ٪ في عدد الأشخاص الذين تمت توعيتهم مقارنة بـ 41,530 شخصًا تمت توعيتهم في عام 2013. ويعزى ذلك أساسا إلى محدودية الموارد المالية التي أعاقت حملات التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان التي تقوم بها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان.

أجرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان برامج تثقيف في مجال حقوق الإنسان لـ 918 عضوًا في قوة الشرطة الأوغندية منهم 730 من الذكور و188 من الإناث. تم إجراء تدريبات لضباط الشرطة من مقاطعات مبيجي وكالونغو ولوينغو وراكاي وسيريري وسوروتي ومبارارا ونتونغامو وإسينغيرو وكيروهورا وبوشيني وبوهويجو وميتوما وروبوريزي.

كما دربت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان 124 من أفراد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من مقاطعة بادير، منهم 106 من الذكور و18 من الإناث.

كما قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتدريب 109 من مسؤولي المقاطعات من مقاطعات أمورو وكالانغالا وإيباندا على النهج القائم على حقوق الإنسان للتخطيط الإنمائي. تألف المشاركون من 59 من الذكور و 50 من الإناث واكتسبوا المعرفة والمهارات في كيفية بناء برامج التنمية القائمة على مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الإنسان وفهم أهمية دمج حقوق الإنسان في برامج الحكومة المحلية وميزانيتها.

أجرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان حملات توعية شعبية بحقوق الإنسان وصلت إلى 22621 شخصًا في المجتمعات المحلية من خلال 186 اجتماعًا مجتمعيًا.

نظمت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ورشة عمل تدريبية لأعضاء وسائل الإعلام، حضرها 60 مشاركًا من مختلف وسائل الإعلام في كمبالا. عقدت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان ورشة العمل اعترافًا بالدور الحيوي الذي تلعبه وسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أوغندا.

استخدمت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان وسائل الإعلام لزيادة الوعي بحقوق الإنسان وإشراك عامة الناس في قضايا حقوق الإنسان. أجرت اللجنة ما مجموعه 95 برنامجًا مباشرًا عبر الهاتف عبر الراديو على 55 محطة إذاعية في جميع أنحاء البلاد.

من خلال الطبيعة التفاعلية للبرامج الحوارية الإذاعية، استدعى ما مجموعه 462 مستمعًا للمساهمة في النقاش حول مختلف مواضيع حقوق الإنسان. ومن بين المتصلين، كان 389 من الذكور (84 ٪) و73 من الإناث (16 ٪).

بدأت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في استخدام الخطوط المجانية في جميع مكاتبها الإقليمية والميدانية. خلال برامج التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بالدعاية للخطوط المجانية وشجعت الجمهور على استخدامها. استخدم ما مجموعه 1665 شخصًا (1367 منهم من الذكور و298 من الإناث) خدمات الهاتف المجانية في عام 2014.

أنشطة التوعية في عام 2015

قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتوعية ما مجموعه 43878 شخصًا من المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية والمدارس والمؤسسات الثقافية والدينية والمجتمعات الشعبية. ويعزى ذلك إلى زيادة أنشطة التوعية بحقوق الإنسان التي تقوم بها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان نتيجة لزيادة التمويل. علاوة على ذلك، عززت اللجنة تدخلاتها في مجال التربية المدنية استعدادًا للانتخابات العامة لعام 2016.

عقدت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان اجتماعات مجتمعية كمنصة لخلق الوعي وتبادل المعلومات الحيوية وإتاحة الفرصة للمواطنين لمناقشة قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بسياقهم.

حضر ما مجموعه 31694 شخصًا حملات التوعية بحقوق الإنسان على مستوى القاعدة الشعبية في 72 مقاطعة حيث أجرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان اجتماعات مجتمعية. من بين 649،31 مشاركًا في الاجتماعات المجتمعية في عام 2015، كان 20,664 من الذكور و 030،11 من الإناث. كانت النساء أقل بسبب التأثيرات المختلفة، بما في ذلك؛ الطبيعة الأبوية لمعظم المجتمعات، والتي تملي على النساء عدم حضور الاجتماعات العامة مع الرجال، وضعف موقف النساء تجاه حضور الاجتماعات، والأعمال المنزلية والمطالب التي تبقي النساء في المنزل أو في حدائقهن.

أنشطة التوعية في عام 2016

تمت توعية ما مجموعه 102,013 شخصًا من المؤسسات الحكومية والمجتمعات الشعبية. كما استهدفت اللجنة الشباب في المدارس الثانوية. وكانت هناك زيادة بنسبة 132٪ في عدد الأشخاص الذين تم توعيتهم في عام 2016 مقارنة بـ 43878 شخصًا في عام 2015. ويرجع ذلك إلى تعزيز أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان بسبب الزيادة في التمويل. من خلال مشروع تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص الضعفاء في

أوغندا الذي تدعمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ركزت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان على التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمجتمعات الشعبية.

عقدت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان اجتماعات مجتمعية في 78 منطقة حضرها 51,986 مشاركًا، بزيادة 64 ٪ عن 31,694 شخصًا حضروا اجتماعات مجتمعية نظمتها اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في عام 2015. ومن بين المشاركين في الاجتماعات المجتمعية البالغ عددهم 51,986، كان هناك 37,263 ذكرًا و14,723 أنثى. على الرغم من كون عدد النساء أقل من الرجال، حضر عدد أكبر من النساء في عام 2016 كما يتضح من الزيادة بنسبة 33 ٪ في عددهن من 11030 في عام 2015. ويعزى ذلك إلى استراتيجيات التعبئة التي استهدفت زيادة مشاركة المرأة. تمت تعبئة النساء من خلال قادتهن على مستوى القاعدة الشعبية وكذلك مجموعاتهن النسائية القائمة. استهدف مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي على وجه التحديد الأشخاص الضعفاء بما في ذلك النساء لتعزيز مشاركتهم، مما أدى إلى زيادة عدد النساء اللواتي يحضرن ويشاركن في الاجتمعات المجتمعية.

وباستخدام شاحنتي التربية المدنية التابعتين لها، أجرت اللجنة أنشطة للتربية المدنية في 66 مقاطعة في البلاد. من خلال استخدام عربات التربية المدنية، تمكنت اللجنة من الوصول إلى الناس في المراكز التجارية والقرى وإشراكهم من خلال العروض الدرامية، وعرض مقاطع الفيديو القصيرة وجلسات الأسئلة والأجوبة التفاعلية حول حقوق الإنسان. مكنت الطبيعة المتنقلة لأنشطة عربة التربية المدنية اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان من الوصول إلى المزيد من الأشخاص وتوعية عدد 46,065 شخصًا، منهم 27,454 من الذكور و18,611 من الإناث.

أنشطة التوعية في عام 2017

قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتوعية ما مجموعه 23469 شخصًا من خلال 178 اجتماعًا مجتمعيًا تم إجراؤها في 56 مقاطعة. قامت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بتوعية ما مجموعه 23469 شخصًا من خلال 178 اجتماعًا مجتمعيًا تم إجراؤها في 56 مقاطعة.

استخدمت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان العديد من المنصات الإعلامية كإحدى الطرق لتنفيذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان. نظمت اللجنة برامج حوارية تلفزيونية وبرامج حوارية إذاعية ورسائل إذاعية ومؤتمرات صحفية وبيانات إعلامية.

لجنة تكافؤ الفرص

منذ إنشائها، قامت لجنة تكافؤ الفرص بتعبئة وتوعية الفئات المهمشة والمعرّضة للتمييز في فئاتها المختلفة للمشاركة في البرامج الحكومية. ويشمل ذلك الشباب الذين يشكلون 22.5 ٪ من السكان الوطنيين، والأشخاص ذوي الإعاقة (12.5 ٪)، والنساء (51 ٪)، وكبار السن (4 ٪) والأقليات العرقية (1.4 ٪). كما تم تدريب صانعي السياسات والمنفذين على إشراك هذه الفئات المهمشة والمعرّضة للتمييز في التنمية. وقد أمكن ذلك من خلال جلسات التوعية والتدريب، والمشاركة الإعلامية، والحوارات العامة والمجتمعية، فضلاً عن إنتاج واستخدام المواد الإعلامية والتثقيفية والتواصلية باللغات الرئيسية للبلد. ونتيجة لذلك، غطت اللجنة أكثر من 60 ٪ من البلاد من خلال هذه التدخلات، وتبدي الفئات المهمشة والمعرّضة للتمييز اهتمامًا متزايدًا بالمشاركة في البرامج الحكومية مثل عملية خلق الثروة، وبرنامج سبل عيش الشباب، وبرنامج أوغندا لريادة الأعمال النسائية، ومنحة كبار السن، وغيرها.

تم إنشاء لجنة معنية بتكافؤ الفرص في البرلمان وهي مكلفة بمراقبة وتعزيز التدابير المصممة لتعزيز تكافؤ الفرص وتحسين نوعية حياة ووضع جميع الشعوب بما في ذلك الفئات المهمشة على أساس الجنس أو العمر (كبار السن والشباب والأطفال) أو أي سبب آخر ناجم عن التاريخ أو التقاليد أو العرف لغرض تصحيح الاختلالات الموجودة ضدهم.

المادة 26: استقلال المحاكم وإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المحاكم

تنص المادة 128 من الدستور على أن المحاكم مستقلة في ممارسة السلطة القضائية، ولا تخضع لرقابة أو توجيه أي شخص أو سلطة.

أقر البرلمان قانون إدارة القضاء لعام 2020 وبالتالي تفعيل مفهوم الفصل بين سلطات أذرع الحكومة.

فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تنشئ المادة 51 من الدستور اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان المكلفة بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وزيارة السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى لتقييم وتفتيش ظروف السجناء وتقديم توصيات من بين أمور أخرى.

لحنة تكافؤ الفرص

تفوض المادة 32(3) من الدستور الدولة باتخاذ إجراءات إيجابية لصالح الفئات المهمشة على أساس الجنس أو السن أو الإعاقة أو أي سبب آخر ينشأ عن التاريخ أو التقاليد أو العرف، بغرض تصحيح الاختلالات القائمة ضدها.

تنشئ المادة 32 (3) من الدستور لجنة تكافؤ الفرص. تتمثل ولاية لجنة تكافؤ الفرص وفقًا لقانون لجنة تكافؤ الفرص 2 لعام 2007، من بين أمور أخرى، في القضاء على التمييز وعدم المساواة ضد أي فرد أو مجموعة من الأشخاص على أساس الجنس أو العمر أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي أو القبيلة أو المولد أو العقيدة أو الدين أو الوضع الصحي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة، واتخاذ إجراءات تمييزية لصالح الفئات المهمشة على أساس الجنس أو العمر أو الإعاقة أو أي سبب آخر يخلقه التاريخ أو التقاليد أو العرف لغرض تصحيح الاختلالات الموجودة ضدهم. بدأت اللجنة عملها في عام 2010.

المادة 27: واجب كل فرد تجاه أسرته ومجتمعه والدولة والمجتمعات الأخرى المعترف بها قانونًا والمجتمع الدولي. تمارس حقوق وحريات كل فرد مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة المشتركة

التدابير التشريعية

تنص المادة 43 (1) من الدستور على أنه عند التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الفصل، لا يجوز لأي شخص المساس بالحقوق والحريات الأساسية أو حقوق الإنسان والحريات الأخرى للآخرين أو المصلحة العامة. علاوة على ذلك، بموجب الأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة، تم تحديد أهداف السياسة الخارجية بموجب البند الثامن عشر لتشمل احترام القانون الدولي والالتزامات التعاهدية، والتعايش السلمي وعدم الانحياز، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ومعارضة جميع أشكال الهيمنة والعنصرية وغيرها من أشكال القمع والاستغلال.

المادة 28: واجب كل فرد أن يحترم ويراعي إخوانه دون تمييز وأن يحافظ على علاقات تهدف إلى تعزيز الاحترام المتبادل والتسامح وحمايتهما وتعزيزهما

التدابير التشريعية

تضمن المادة 21، الفصل 4 من الدستور حق جميع الأشخاص في المساواة في المعاملة أمام القانون وبموجبه في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي جميع النواحي الأخرى.

كما تنص على أنه لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي أو القبيلة أو المولد أو العقيدة أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة. تلزم المادة 20 كل شخص باحترام ودعم وتعزيز حقوق جميع الأفراد والجماعات على النحو المنصوص عليه في الدستور.

ويعزز المجلس المشترك بين الأديان، الذي أنشئ في عام 2001، التعايش والتسامح، والحوار التعاوني المتعدد الأديان بشأن القضايا ذات الاهتمام والأهمية المشتركة بين مختلف الأديان، ويدعو إلى التعايش السلمي والتسامح واحترام حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة لتسخير أوجه التشابه والاختلاف الفريدة في الأديان والتقاليد والعرق والمعتقدات والأفعال.

الجزء الثالث: حالة تنفيذ الملاحظات الختامية للتقرير السابق

بعد تقديم التقرير الدوري الخامس لأوغندا في عام 2015، تم تقديم عدد من الملاحظات حول قضايا مختلفة. يسعى هذا القسم إلى تسليط الضوء على الإجراءات المتخذة لمعالجة الملاحظات.

1. **التصديق على الصكوك الإقليمية والدولية المعلقة، وإضفاء الطابع المحلي على جميع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة التي تم التصديق عليها، والتعجيل بسن جميع مشاريع القوانين في البرلمان التي يمكن أن تعزز إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان**

قامت أوغندا تدريجياً بمواءمة قوانينها ولوائحها مع التزاماتها بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، من خلال دمج هذه المعاهدات في القوانين المحلية. تم سن القوانين التالية لإضفاء الطابع المحلي على مختلف المعاهدات والاتفاقيات منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير:

(1)تم سن قانون (إنفاذ) حقوق الإنسان لعام 2019 لتفعيل المادة 50 (4) من الدستور من خلال النص على إجراءات إنفاذ حقوق الإنسان بموجب الفصل الرابع من الدستور.

(2)يعزز قانون الأطفال (المعدل) لعام 2016 حماية الأطفال بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل؛

(3)يحمي قانون حماية البيانات والخصوصية لعام 2019 خصوصية الفرد والبيانات الشخصية وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(4)يحمي قانون الصحة العقلية لعام 2018 حقوق الأشخاص المصابين بمرض عقلي بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(5)تعمل لوائح منع وحظر التعذيب لعام 2017 على تفعيل قانون منع وحظر التعذيب لعام 2012 امتثالاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(6)مراجعة القانون (العقوبات في المسائل الجنائية) متفرقات. (المعدل) قانون 2019 يزيل الإشارات إلى العقوبة الإلزامية في تشريعات محددة ويقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(7) ينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من حقوق الإنسان والحريات للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(8)يوسع قانون الميراث (المعدل) لعام 2022 نطاق توزيع ممتلكات الوصية بحيث ينطبق على كل من المعالين من الذكور والإناث وكذلك الأزواج.

2. **عدم التمييز والمساواة**

1) **تعزيز الإطار القانوني لحماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من أجل تثبيط انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية**
2) **توفير الموارد الكافية للجنة تكافؤ الفرص من أجل الاضطلاع بولايتها بفعالية**

واصلت أوغندا مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية من خلال توفير بيئة قانونية وسياسية مواتية لضمان حماية جميع الأشخاص المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية.

ينص قانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومكافحتهما لعام 2014 على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومكافحتهما، بما في ذلك الحماية والمشورة والاختبار ورعاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمتأثرين بهما، وحقوق والتزامات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرين به والمعونة، وينشئ الصندوق الاستئماني لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وضعت حكومة أوغندا من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبيئة العمل. وتوضح السياسة المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها تنفيذها وهي: عدم التمييز؛ والسرية؛ واختبار فيروس نقص المناعة البشرية وزيادة مشاركة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز الوقاية والعلاج والرعاية والدعم؛ والشواغل الجنسانية في بيئة العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تتصدى الحكومة بقوة للوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال التواصل المكثف لتغيير السلوك، وإشراك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على جميع مستويات برامج فيروس نقص المناعة البشرية. أدت سياسة الاختبار والعلاج إلى تحسين العلاج بفعالية باستخدام أدوية مضادة للفيروسات القهقرية عالية الفعالية للأطفال والمراهقين والبالغين بما في ذلك المجتمعات المهمشة.

حاليا >90 ٪ من السكان يعرفون حالة فيروس نقص المناعة البشرية، >90 ٪ حصلوا على العلاج، >90 ٪ قمعوا فيروسيا. ومنذ ذلك الحين، حددت الحكومة المستوى الأعلى عند 95 ٪ لكل مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه.

ونتيجة لذلك، سجل البلد انخفاضًا في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

تعتبر خطة التنمية الوطنية الثالثة (21/2020 – 25/2024) لجنة تكافؤ الفرص كأحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنمية بلدنا، على سبيل المثال بموجب الفصل 18 من الخطة المذكورة، يتم التأكيد على أن اللجنة ستقوم بتوعية وتعبئة المجتمعات للمطالبة بالمساواة في المعاملة أو النظر في فرص التمتع. وفي ظل هذه الخلفية، زادت الحكومة تدريجياً موارد ميزانية لجنة تكافؤ الفرص.

حكومة أوغندا هي الممول الرئيسي لبرامج مركز عمليات الطوارئ. كما تلقت اللجنة تمويلاً مجانياً من شركاء التنمية. خلال السنة المالية 2021/2020، كان لدى اللجنة ميزانية إجمالية مخصصة قدرها 12.01 مليار شلن أوغندي بتمويل من حكومة كمبوديا (باستثناء التمويل من خارج الميزانية/تمويل المشاريع من شركاء التنمية). بحلول نهاية السنة المالية، تم استلام 99.5 ٪، وتم استيعاب 98.4 ٪ من الميزانية المستلمة وفقًا لخطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة.

في السنة المالية 2021/2021، تلقت الهيئة 99.4 ٪ (8.57 مليار) من الميزانية المتكررة المخطط لها واستخدمت 98.7 ٪ لتنفيذ التدخل الذي يتناول تكافؤ الفرص في البلاد. كما تلقت اللجنة 100 ٪ من ميزانية التنمية المخطط لها.

3. **الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام**

1) اعتماد وقف رسمي لعقوبة الإعدام، كخطوة نحو الإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام.

2) تسريع عمليات النظر في مشروع قانون الأعضاء الخاصين في البرلمان، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

3) تقديم إحصاءات عن أحكام الإعدام المخففة إلى السجن المؤبد، بما يتماشى مع قرار المحكمة العليا في قضية سوزان كيغولا.

مراجعة القانون (العقوبات في المسائل الجنائية) متفرقات. (المعدل) قانون 2019 يزيل الإشارات إلى العقوبة الإلزامية في تشريعات محددة ويقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم وفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

اتخذت الحكومة إجراءات لتنفيذ القرار في قضية ***المحامي ضد سوزان كيغولا و417 آخرين؛ الاستئناف الدستوري رقم 03 لعام 2006*** تم إطلاق سراح ثلاثة سجناء حكم عليهم بالإعدام قبل عام 1989 على الفور. وخففت جميع أحكام الإعدام التي أكدتها المحكمة العليا قبل عام 2006 ولم تنفذ إلى السجن مدى الحياة، واستفاد منها حوالي 139 سجيناً. في عام 2009، بدأت المحاكم في إعادة الحكم على السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، ونتيجة لذلك، انخفض عدد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام بشكل كبير من 505 في عام 2011 إلى 124 في عام 2022.

4. **حظر التعذيب وإساءة المعاملة**

1) **معلومات إحصائية شاملة وبيانات مصنفة فيما يتعلق بحالات التعذيب أو كيفية معالجة الحكومة للمشكلة**

2) **وضع اللوائح لأغراض تفعيل قانون منع وحظر التعذيب لعام 2012**

وضعت الحكومة تدابير فعالة بما في ذلك الأطر التشريعية والسياساتية والمؤسسية لمنع أعمال التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

تشمل التدابير التشريعية المتخذة اعتماد لوائح منع وحظر التعذيب لعام 2017 التي طبقت قانون منع وحظر التعذيب لعام 2012 لتوفير إجراء للشكوى والتحقيق. بالإضافة إلى ذلك، سنت الحكومة قانون (إنفاذ) حقوق الإنسان لعام 2019 الذي يحظر تعذيب المحتجزين والانتهاكات الأخرى ذات الصلة.

من أجل تسريع وتبسيط تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، اعتمدت الحكومة سياسة تكون بموجبها فرادى الوزارات والإدارات والوكالات مسؤولة عن دفع تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. كان هذا تحولًا كبيرًا في السياسة عن العمليات السابقة التي تطلبت أن يتم تنفيذ جميع المدفوعات من قبل مكتب المدعي العام. تم تنفيذ الدعوة لتنفيذ السياسة الجديدة من قبل وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من خلال تعميم دعوة الميزانية (المرجع: (BPD 86/107/02، 2016 التي أصدرت تعليمات بأن جميع الالتزامات المتعلقة بدفع قرارات المحكمة الناشئة عن إجراءات الوزارات والإدارات والوكالات يجب دفعها مقابل أحكام إطار الإنفاق متوسط الأجل. وتتمثل سياسة الحكومة أيضًا في محاسبة مرتكبي التعذيب شخصيًا ومساءلتهم عن أي أعمال تعذيب تُرتكب. وقد تُرجم ذلك إلى معالجة حذرة للمسائل من قبل الوزارات والإدارات والوكالات المسؤولة في ضوء الطلب على ميزانياتها وأدى في النهاية إلى زيادة احترام حقوق الإنسان أثناء أداء الواجب.

فيما يتعلق بإصلاحات الإطار المؤسسي، اتخذت الأجهزة الأمنية خطوات لضمان الالتزام بقانون منع الإرهاب؛ ولدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية دليل تدريبي في مجال حقوق الإنسان تم دمجه في مناهج التدريب العسكري، وأصدرت قوات الشرطة الأوغندية سياسة لحقوق الإنسان لتحسين الإطار لتعزيز احترام ضباط الشرطة لحقوق الإنسان. تتضمن الأوامر الدائمة لدائرة السجون الأوغندية لعام 2017 أحكام قانون منع وحظر التعذيب.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الأجهزة الأمنية تدابير لبناء القدرات لمنع أعمال التعذيب. واصلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ودائرة خدمات السجون الأوغندية بالتعاون مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني مثل المركز الأفريقي لمعاملة ضحايا التعذيب، ومركز حقوق الإنسان في أوغندا تدريب الضباط على استخدام وسائل غير قسرية لاستخراج المعلومات وعلى أحكام قانون منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من أجل منع التعذيب.

قامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بتدريب أكثر من 10000 ضابط على قانون منع الإرهاب وأدرجت قانون منع الإرهاب في مناهج مدارس التدريب العسكري. في السنة المالية 21/2020، دربت قوة الشرطة

الاتحادية 10,515 ضابط شرطة على قانون منع الإرهاب. تلقى أكثر من 95 ٪ من موظفي السجون تدريباً في مجال حقوق الإنسان كإحدى الوحدات الأساسية في أكاديمية السجون ومدارس التدريب. تم إنشاء لجان حقوق الإنسان للموظفين والسجناء في جميع السجون لمراقبة احترام حقوق الإنسان والتوعية بها والالتزام بمعايير حقوق الإنسان إلى جانب معالجة قضايا حقوق الإنسان

تمت رعاية أكثر من 30 موظفًا من دائرة السجون و85 موظفًا من قوات الشرطة الأوغندية من قبل أمانة برنامج الحوكمة والأمن لإجراء دورة دبلوم في حقوق الإنسان في مركز تطوير القانون، كمبالا.

أجرت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان على مدى السنوات الثلاث الماضية 3,207 عملية تفتيش لأماكن الاحتجاز. تشمل تدخلات اللجنة خلال زيارات المراقبة خفض رتبة قادة الأجنحة الذين اتهموا بمضايقة السجناء وضربهم، وتوبيخ المسؤولين بما في ذلك طلب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الضباط وفتح شكاوى ضد المسؤولين الذين اتهموا من بين آخرين بأعمال التعذيب.

5. **إقامة العدل/الوصول إلى العدالة**

1) **تكثيف عملية التوظيف في السلطة القضائية من أجل التصدي بشكل مناسب لتحدي الموارد البشرية الحالي؛**
2) **تسريع عمليات تقييم المرضى العقليين المحتجزين في السجون وإصدار الأوامر ذات الصلة من قبل وزير العدل والشؤون الدستورية للإفراج عن هؤلاء الأشخاص؛**
3) **إنشاء صندوق لتعويض الضحايا لتعزيز جهود الحكومة في ضمان دفع التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت المناسب؛**
4) **إنشاء آلية إشراف مدنية مستقلة على أعمال الشرطة، على النحو الموصى به في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب/القرار. 103 أ 06(XXXX) بشأن مساءلة إصلاح الشرطة ومراقبة الشرطة المدنية في أفريقيا، الذي تم اعتماده خلال الدورة العادية والأربعين للجنة.**

تم تعزيز استقلال السلطة القضائية بصدور قانون إدارة السلطة القضائية لعام 2020 مما جعلها مؤسسة مستقلة محاسبيا وينص على إدارتها بفعالية وكفاءة. أقر البرلمان قرارًا بزيادة عدد قضاة المحكمة العليا إلى 82. نفذت لجنة الخدمة القضائية تدريجيًا قرار البرلمان، واعتبارًا من أغسطس 2022، تم تعيين 8 قضاة في المحكمة العليا و15 قاضيًا في محكمة الاستئناف و72 قاضيًا في المحاكم الكبرى و 394 قاضيًا و 54 رئيسا لقلم المحكمة.

تم سحب ولاية منح الأوامر فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتبين لهم بشكل خاص أنهم *"غير مذنبين بسبب الجنون"* بموجب المادة 48 من قانون المحاكمة على لوائح الاتهام، الفصل 23 من وزير العدل والشؤون الدستورية. وقد نقلت القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا والمحكمة الدستورية هذه المسؤولية إلى السلطة القضائية بما يتماشى مع المبدأ الدستوري للفصل بين السلطات. من الناحية المثالية، لا ينبغي إشراك المؤسسة التنفيذية في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المعروضة على المحاكم القانونية. إن جوهر قرار القاضية باتيما إن دي إيه في قضية بوشوبوروزي ***ضد أوغندا HCT-01-CV-MC-0011 هو كما يلي*** ؛

1) عندما تتوصل المحكمة الابتدائية إلى استنتاج خاص بأن الجاني المجنون غير مذنب بسبب جنونه، يجب على القاضي إصدار أوامر خاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح السجين أو استمرار حبسه في مكان مناسب، ويقدم مدير مستشفى الأمراض العقلية أو السجن أو أي مكان آخر يحتجز فيه السجين تقارير دورية إلى المحكمة التي قد تصدر أوامر خاصة مناسبة.

2) يقوم رئيس قلم المحكمة بشكل دوري، وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ آخر أمر محكمة أو تقرير من المؤسسة التي تحتجز السجين، بإصدار أمر إبراز للسجين وتقديم ملف القضية أمام المحكمة العليا أو أي محكمة أخرى ذات اختصاص لأوامر خاصة مناسبة.

وأعيد تكرار هذا الموقف في قضية ***مركز الصحة وحقوق الإنسان والتنمية وإيغا دانيال ضد المدعي العام، الالتماس الدستوري رقم 64 لعام 2011.***

في ضوء القرارات المذكورة أعلاه، فإن إصدار الأوامر فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتبين لهم بشكل خاص أنهم *"غير مذنبين بسبب الجنون"* يقع حالياً على عاتق السلطة القضائية. وبالنظر إلى تعزيز موارد السلطة القضائية في الآونة الأخيرة، ينبغي معالجة هذه القضايا على وجه السرعة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة من خلال دائرة السجون الأوغندية ببناء مرفق احتجاز متخصص في مستشفى بوتابيكا حيث يمكن احتجاز هؤلاء الأشخاص أثناء وجودهم تحت الرعاية الطبية المتخصصة. كجزء من سبيل انتصاف طويل الأجل، هناك جهود مستمرة تبذلها وزارة العدل والشؤون المجتمعية لتعديل قانون المحاكمة على لائحة الاتهام والقوانين الإجرائية الأخرى للعدالة الجنائية لتتوافق مع القرارات القضائية.

تواصل الحكومة تعزيز وحدة المعايير المهنية للشرطة التي تراقب أداء الضباط وتضمن مساءلة ضباطها عن انتهاكات حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. تم تطبيق الإدارة اللامركزية على الوحدة في إحدى وعشرين منطقة في جميع أنحاء البلاد، ويمكن للجمهور الوصول إليها وتقديم شكوى ضد أي ضابط، وستقوم الوحدة بالتحقيق والتأكد من اتخاذ إجراءات تأديبية.

6. الحق في الحرية والأمن الشخصي/ظروف السجون ومراكز الاحتجاز

مراجعة ظروف السجون بشكل منهجي بهدف تخفيف الاكتظاظ وظروف المعيشة السيئة، وتوفير الأموال لبناء سجون جديدة، وكذلك توفير ظروف سجن نظيفة وآمنة وكافية، إلى جانب توفير الغذاء الكافي للسجناء، بما يتوافق مع المعايير الدولية للسجناء والمحتجزين قبل المحاكمة.

يُشاد بدائرة السجون الأوغندية باعتبارها واحدة من أفضل دوائر السجون أداءً في أفريقيا. تواصل الحكومة اتخاذ تدابير لتحسين ظروف السجون في البلاد. في محاولة لتحسين احتياجات الإقامة للسجناء، تم بناء سجون جديدة وتوسيع أخرى. وتشمل السجون الجديدة كيانغوالي وبوتيابا وكيتاليا مينيماكس. وتشمل السجون الموسعة موتوكولا ونيبي وأدجوماني وراجيم وأوروم – تيكاو وموتوفو وروكونغيري.

ويجري تنفيذ استراتيجية لتركيب مرافق مراعية لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع منشآت السجون الجديدة. تحتوي جميع السجون الجديدة على مخصصات لمنحدرات عند نقاط الدخول ودعامات للذراع في المراحيض. كما يتم توفير العكازات للسجناء الذين يحتاجون إليها، ولكن معظمهم يأتي مع هذه العكازات.

يتمتع جميع السجناء بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية المتاحة في البلاد دون تمييز. اتخذت دائرة السجون الأوغندية تدابير لضمان احترام الحق في الصحة لجميع فئات السجناء. ازدادت تغطية الرعاية الصحية للسجون بمرور الوقت – تم إنشاء فرق صحية قروية في 98 ٪ من السجون. تقع على عاتق دائرة السجون الأوغندية، في أقرب وقت ممكن بعد إدخال الشخص إلى السجن، مسؤولية إجراء فحص طبي من قبل طبيب مؤهل بشكل صحيح ثم يتم تقديم أي علاج طبي ضروري.

يتم توفير المتطلبات الصحية مثل الصابون وشفرات الحلاقة والمنتجات الصحية للنساء والزي الرسمي والفراش بانتظام للسجناء. تُعطى الأمهات المسجونات مع أطفالهن رعاية خاصة للنمو والتطور؛ يتم تزويدهن بالحليب والملابس والمكملات الغذائية وتضم بعض السجون مراكز رعاية يومية.

تم اتخاذ تدابير لضمان حصول جميع السجناء على مياه آمنة ونظيفة وحصول 63.8 ٪ من السجون على إمدادات مياه آمنة ونظيفة.

تماشياً مع قانون السجون لعام 2006، تقدم جميع وحدات السجون ثلاث وجبات صحية ومغذية ومعدة إعداداً جيداً في اليوم. يتم توفير نظام غذائي خاص إضافي للسجناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

يجوز إجراء التفتيش من قبل فرق مكونة من أشخاص قادمين من هيئات رسمية أو خارجية أخرى أو منظمات غير حكومية وجماعات حقوق الإنسان، رهناً بإذن المفوض العام. تم تعيين آلية رقابة مستقلة تعرف باسم القضاة الزائرين في 73 مقاطعة للقيام بزيارات الرصد والتفتيش لتقييم ظروف المعيشة والعمل في السجون مقابل المعايير الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بزيارات منتظمة ومفاجئة للسجون لتقييم ما إذا كانت خدمة السجون تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان للسجناء والمحتجزين قبل المحاكمة.

التعليم الرسمي/محو الأمية الوظيفية للكبار

توفر دائرة السجون الأوغندية مستويات التعليم العالي والثانوي والابتدائي، بناءً على المناهج الدراسية الوطنية و/أو البرامج الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي. والغرض من ذلك هو تزويد السجناء بالتعليم وتزويدهم بالمهارات التي من شأنها أن تسهم في إعادة تأهيلهم وإصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع كمواطنين ملتزمين بالقانون ومنتجين اقتصادياً. معدل العودة إلى الإجرام بين السجناء الذين يتلقون تعليمًا رسميًا أثناء وجودهم في السجن منخفض جدًا.

تتعاون دائرة السجون الأوغندية مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني في بناء قدرات السجناء بطرق مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك تدريب السجناء في المناطق الشمالية والشمالية الوسطى حيث تلقى السجناء تدريباً على ريادة الأعمال من قبل أدفانس أفريكا. تم تجهيز بعض السجناء بمجموعات الأعمال. بدأ السجناء السابقون في المنطقتين أعمالًا لإعالتهم وتوظيف الأقارب والجيران.

7. **الوصول إلى المعلومات**

1) **تسريع عمليات تعديل قانون الوصول إلى المعلومات (2006)، بما في ذلك مراجعة النطاق الواسع للإعفاءات بموجبها، ووضع آلية للشكاوى والطعون يسهل الوصول إليها وبسيطة وشفافة بموجب القانون ؛**
2) **تسريع عملية التنفيذ الفعال لقانون الوصول إلى المعلومات**
3) **تسريع ودعم العملية التي بدأتها لجنة إصلاح القانون الأوغندية نحو إلغاء الأحكام المتعلقة بالتشهير الجنائي الواردة في الفصل 120 من قانون العقوبات الأوغندي ؛**

4) تسريع عملية مراجعة وتعديل القوانين القائمة التي تقيد الوصول إلى المعلومات

يعمل قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2005 على تفعيل المادة 41 من الدستور. ويفرض هذا القانون على جميع الهيئات العامة والهيئات الحكومية أن يكون لها مسؤول إعلامي يتيح للجمهور جميع الوثائق العامة التي تشكل جزءاً من سجل تلك المؤسسة.

تجدر الإشارة إلى أن منح الوصول إلى المعلومات من قبل هيئة عامة مصاغ بعبارات إلزامية والاستثناء الوحيد هو في القسم 5 من قانون الوصول إلى المعلومات حيث من المحتمل أن يضر الكشف عن المعلومات بأمن الدولة أو سيادتها ***أو يتعارض مع الحق في خصوصية أي شخص آخر.*** يجب أن تكون المعلومات والسجلات التي يحق للشخص الوصول إليها بموجب القانون دقيقة ومحدثة قدر الإمكان.

يُطلب من الهيئة العامة تقديم المعلومات المطلوبة أو الرد فيما يتعلق بالوصول في غضون 21 يومًا – لا يوجد استثناء لهذه القاعدة. إن عدم القيام بذلك يمنح الشخص الذي يطلب اللجوء إلى المعلومات إلى المحاكم القانونية التي يمكن أن تجبر المؤسسة على تقديم المعلومات المذكورة أو الرد على الطلب.

أجرت حكومة أوغندا إصلاحات قانونية بموجب قانون مدونة القيادة. ألغى وزير الأخلاقيات والنزاهة لوائح مدونة القيادة لعام 2018 واستبدلها بلوائح مدونة القيادة لعام 2022. وتتناول اللوائح مسألة خفض الحواجز التي تحول دون وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالإعلان عن الممتلكات.

8. **حماية المرأة والطفل**

1) التعجيل بسن مشاريع التشريعات المعلقة في البرلمان والتي لها تأثير على حماية حقوق المرأة ؛

2) تعزيز مبادراتها الجارية نحو القضاء على معدلات الاستبقاء المنخفضة للطفلة في المدرسة على جميع مستويات التعليم (الابتدائي والثانوي والجامعي)، وضمان الوصول الكامل والمتساوي إلى التعليم الجيد لجميع الأطفال.

أقر البرلمان عددا من القوانين التي لها تأثير على حماية حقوق المرأة والطفل. وستشمل تلك الاجراءات:-

(1)قانون الميراث (المعدل) لعام 2022 الذي عدل قانون الميراث الفصل 162 لجعله متوافقًا مع الدستور للنص على المساواة بين الجنسين وفقًا للمادتين 21 و33، وإلغاء الأقسام التي أعلنت المحكمة الدستورية أنها غير دستورية، وصقل تعريف الوريث العرفي أو الوريثة العرفية لإزالة التمييز، من بين أمور أخرى.

(2)قانون إدارة المالية العامة لعام 2015 الذي يتطلب أن تكون خطط وميزانيات الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية مراعية للمساواة بين الجنسين.

(3)يسعى مشروع قانون العمالة (المعدل) لعام 2022 المعروض حاليًا على البرلمان أيضًا إلى تفويض أصحاب العمل بإنشاء محطات إرضاع معقولة للأمهات المرضعات في أماكن العمل.

في الوقت الحالي، بلغت نسبة الفتيات إلى إجمالي الالتحاق بالمدارس 50.1 ٪. يرجع التوازن في الالتحاق بين الجنسين بشكل أساسي إلى التدخلات التي اتخذتها الحكومة لزيادة التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن فيها والتي تشمل:

1) تمت مراجعة السياسة الجنسانية في التعليم لعام 2009 وتم تطوير السياسة الجنسانية الثانية في التعليم في سياسة القطاع 2016 لتسهيل التعليم الجيد الشامل والمنصف والرياضة وفرص التعلم المستمر لجميع الفتيات والفتيان والنساء والرجال في أوغندا.
2) كما تخضع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2004–2015) للمراجعة وتهتم بشواغل الفتيات الرئيسية بما في ذلك الحد من الحواجز الثقافية الاجتماعية التي تحول دون تعليمهن.
3) تركز الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفتيات على إبقاء الفتيات في المدارس، وتطوير مواد تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير مرافق صحية منفصلة للبنين والبنات في المدارس المختلطة.
4) تدعو خطة التنمية الوطنية 2016 إلى 2020 وزارة التعليم إلى زيادة وصول الفتيات إلى مؤسسات وبرامج التعليم والتدريب الفني والمهني.
5) لا يزال التمييز الإيجابي للطالبات عند الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعات مستمرا.
6) ويوجد الآن فريق عامل معني بالشؤون الجنسانية ووحدة للشؤون الجنسانية في وزارة التعليم.
7) جمع سنوي للبيانات الرئيسية المتعلقة بالفتيات في التعداد المدرسي السنوي لتغذية نظام معلومات إدارة التعليم من أجل التخطيط والمراقبة الفعالة.
8) تدريب المعلمين على التربية المراعية للمنظور الجنساني
9) تعليم المهارات الحياتية للمعلمين والمتعلمين.
10) كبار معلمات في كل مدرسة مختلطة يتعاملن مع القضايا الاجتماعية المتعلقة بالإناث للمتعلمين.
11) برنامج توجيه وإرشاد مدرسي شامل في جميع المدارس.
12) غرفة أو مساحة استشارية في كل مدرسة.

9. حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين داخلياً

1) تقديم معلومات كافية عن حالة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين داخلياً؛

2) الإسراع في الانتهاء من المشروع الحكومي لإنشاء وضع مقيم للاجئين لإيجاد حل للنزوح طويل الأجل

أوغندا ليست منشأ لأي لاجئ، ومع ذلك، فقد تحسن وضع اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا بشكل كبير على مر السنين في أوغندا. أصبحت أوغندا الآن معترف بها عالميًا كملاذ للسلام والحرية، وبالتالي أصبحت واحدة من أكبر الوجهات للاجئين من جميع أنحاء العالم. تستضيف أوغندا حتى الآن أكثر من 1.5 مليون لاجئ مما يجعلها أكبر دولة مضيفة في أفريقيا والرابعة في العالم. تواصل أوغندا استقبال اللاجئين إلى حد كبير من جنوب السودان وبلدان أخرى مثل الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا والسودان وبوروندي وغيرها.

يتم توطين هؤلاء اللاجئين في المناطق التالية؛

- تستضيف مخيمات أوروتشينغا وناكيفالي للاجئين في منطقة إيسينغيرو حاليًا 156,134 لاجئًا
- يستضيف مخيم كيانغوالي للاجئين في مقاطعة كيكوبي 124,430 لاجئًا
- يستضيف مخيم كياكا الثانية للاجئين في مقاطعة كيجيغوا 118266 لاجئًا
- يستضيف مخيم روامواتجا للاجئين في مقاطعة كامونيج 85,729 لاجئًا
- يستضيف مخيم كيرياندونغو للاجئين في كيرياندونغو 63,156 لاجئاً
- في منطقة غرب النيل، يتم استضافة اللاجئين في مناطق مويو وأروى ويومبي وأدجوماني وكوبوكو ولاموو، ولا تزال هذه المناطق تستقبل حاليًا عددًا كبيرًا من اللاجئين من جنوب السودان ويتم إنشاء المزيد من المخيمات من أجل استيعاب العدد المتزايد من اللاجئين من جنوب السودان.

تهدف سياسة اللاجئين في أوغندا إلى تمكين اللاجئين ومنحهم مجموعة واسعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تهدف إلى جعل اللاجئين يعتمدون على أنفسهم. لدى أوغندا جدول أعمال للتحول الاستراتيجي للتسوية وهو إطار متكامل وشامل لإدارة اللاجئين يأخذ في الاعتبار الطبيعة المطولة للنزوح وتأثيره على المجتمعات المضيفة. تعد أوغندا واحدة من أوائل البلدان في العالم التي توائم جدول أعمالها للاستجابة للاجئين مع أطر التخطيط الوطنية، أي خطة التنمية الوطنية الثالثة وخطة عام 2030 التي تدعم مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

تقدم جميع مخيمات اللاجئين خدمات مثل حماية الشرطة والمرافق الصحية والخدمات النفسية والاجتماعية والخدمات القانونية ودعم سبل العيش التي توفر مساحة آمنة للاجئين وخاصة الفتيات والنساء. في 25 يناير 2019، أطلقت وزارة الصحة الخطة المتكاملة للاستجابة للاجئين في القطاع الصحي، 2019–2024 التي تم تصميمها وفقًا للأولويات الصحية الوطنية ومبادئ تعزيز النظم الصحية وتقديم الخدمات المتكاملة لضمان الوصول العادل والمنسق بشكل جيد إلى الخدمات الصحية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

بدعم من مستشفيات الإحالة الإقليمية/الوطنية إلى المخيمات، تتوفر خدمات التوعية المتخصصة بشكل روتيني وتنفذها الجمعيات الطبية المتخصصة والمدارس الطبية. على مستوى المجتمع المحلي، تم إنشاء فرق الصحة القروية في مخيمات اللاجئين بما يتماشى مع استراتيجية وزارة الصحة. فرق الصحة القروية مسؤولة عن تعزيز الصحة والتثقيف الصحي وتحديد الأفراد المرضى أو الذين يعانون من سوء التغذية وإحالتهم والمتابعة في المجتمع، بما في ذلك ربط أفراد المجتمع المرضى أو الذين يعانون من سوء التغذية بالخدمة الإسعافية. قدمت الحكومة أيضًا اختبار كوفيد–19 والتطعيم مجانًا لمجتمعات اللاجئين.

- يتمتع اللاجئون بحرية الوصول إلى المرافق الصحية الأخرى خارج مخيماتهم إما داخل المناطق التي تقع فيها مخيماتهم أو في أي مناطق أخرى يختارونها. تشمل بعض المرافق الصحية التي شيدت في مختلف مخيمات اللاجئين ما يلي:

مخيم ناكيفالي للاجئين	مركز ريبوندو الصحي 2 مركز جولو الصحي 2 (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) – مركز كيبينغو الصحي 3 (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) مركز ناكيفالا الصحي 3 مركز ريوكيندو الصحي 4
مخيم روامواجا للاجئين	مركز كيامبانغو الصحي 2 مركز ماهانغا الصحي 2 مركز ريوامواينجا الصحي 2 – مستشفى روكويو للإحالة – مرفق نتينغو الصحي – مرفق كيكورورا الصحي
مخيم كياكا للاجئين	مركز مونكوندا الصحي 2 مركز بوجومبوري الصحي 3

مخيم كيرياندونغو للاجئين	مركز نياندونتي الصحي 2 مركز بانياندوري الصحي 2 – مركز بانياندوري هيلز الصحي 2 – مستشفى روكويو للإحالة 2
مخيم كيانغوالي للاجئين	– مركز ماليمبو الصحي 2 – مركز كاسونغو الصحي 2 – مركز نغوروي الصحي 2 – مركز كيانغوالي الصحي 3 – مركز ريوينييواما الصحي 3 – مركز موكونيو الصحي
مخيم رينهو للاجئين	– مركز أوكليا الصحي 2 – مركز أودوبو الصحي 2 – مركز أكوا الصحي 2 – مركز أوكووا الصحي 2 – مركز أوروجوبو الصحي 3 – مركز سيريمبي الصحي 3
مخيم إيمبيفي للاجئين	– مركز إيمبيفي الصحي 2 – مركز إيينغا الصحي 3
مخيم بيديبيدي للاجئين	– مركز بيدي بيدي مبي الصحي 3 – مركز تواجيجي الصحي 3 – مركز إييلي إيينغا الصحي 3 – مركز كورو الصحي 3 – مركز ياياري الصحي 3 – مركز سوينغ الصحي 3 – مركز جوموروغو الصحي 3 – مركز لوزيرا الصحي 3 – مركز كومبغبي الصحي 3 – مركز باغا توتي الصحي 3 – مركز ميغورو الصحي 3 – مركز إيغامارا الصحي 3 – – مركز مبولومورو الصحي (هو مركز صحي) – مركز أوكيباني الصحي 3

	– مركز أيوري الصحي 3 – مركز يانغام الصحي 3

ينسق مكتب تنسيق شؤون اللاجئين التابع للشرطة في مقر قوات الشرطة الاتحادية قضايا اللاجئين في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء البلاد، ويضمن الأمن في المخيمات ويتابع جميع التحقيقات المتعلقة باللاجئين. أجرت السلطة القضائية جلسات محكمة متنقلة لزيادة الوصول إلى العدالة، وتم وضع أنظمة الإحالة في المناطق، وتم إنشاء نظام لجمع بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخط مساعدة مجاني للعنف ضد الأطفال، وتم وضع سوتي رقم116، وتم وضع آلية لإحالة الملاحظات وحلها لمعالجة بعض شكاوى اللاجئين.

أثناء وجودهم في أوغندا، يحق للاجئين:

1. أن يتم إصدار بطاقة هوية له لأغراض تحديد الهوية والحماية. يتم إصدار بطاقات هوية اللاجئين لجميع اللاجئين المعترف بهم وفقًا للمبادئ التوجيهية لقانون اللاجئين الأوغندي لعام 2006 والتي يتم تجديدها كل 5 سنوات. يتم إصدار بطاقات هوية للاجئين الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فما فوق.

2. يُسمح لهم بالبقاء في أوغندا حتى يعود الشخص عن طيب خاطر إلى بلده الأصلي أو يتم إعادة توطينه في بلد ثالث. يتجسد مبدأ عدم الإعادة القسرية في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. يحظر هذا المبدأ بشكل صارم الترحيل أو الإعادة القسرية للاجئين إلى البلدان التي فروا منها بسبب خوف له ما يبرره. لذلك، تلتزم أوغندا بصفتها دولة موقعة على الاتفاقيات بعدم طرد اللاجئين والموظفين العموميين الأوغنديين أو ترحيلهم أو إعادتهم قسراً عند نقاط الدخول الحدودية وفي أماكن أخرى تحافظ عمومًا على هذا الالتزام.

3. معاملة عادلة ومنصفة دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الجنسية أو الهوية العرقية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي.

4. التعليم الابتدائي؛ يتلقى اللاجئون نفس المعاملة التي يتلقاها المواطنون فيما يتعلق بشكل خاص بالوصول إلى دراسات معينة والاعتراف بالشهادات والدبلومات والدرجات الأجنبية. تضمن حكومة أوغندا حصول جميع اللاجئين على التعليم الابتدائي على الأقل. فيما يلي الإحصاءات بتاريخ 30 يونيو 2017.

إحصاءات التعليم الابتدائي للاجئين في أوغندا.

المخيم	مجموع المسجلين							صافي المسجلين		
	اللاجئون			المواطنون			اللاجئون + المواطنون	اللاجئون		
	رجل	مرأة	المجموع	رجل	مرأة	المجموع		رجل	مرأة	المجموع
أدجوماني	20,285	14,666	34,951	3,524	3,298	6,822	41,773	11,471	9,684	21,155
مخيم رينو	8,468	7,820	16,288	4,460	4,389	8,849	25,137	4,399	4,089	8,488
يومبي	27,478	24,4777	51,955	3,832	3,305	7,137	59,092	17,487	16,160	33,647
مويو	15,414	16,112	31,526	1,282	1,228	2,510	34,036	11,640	12,226	23,866
إمفيبي	4,609	4,180	8,789	722	642	1,364	10,153			
كيرياندونغو	8,022	6,281	14,303	3,990	3,649	3,365	17,668	6,010	4,655	10,665
ناكيفالي	9,274	9,319	18,593	2,760	2,737	5,497	24,090	8,046	8,085	16,131
أوروتشينغا	853	847	1,700	1,663	1,893	3,556	5,256	798	783	1,581
روامواتجا	5,151	4,138	9,289	923	890	1,813	11,102	4,525	3,713	8,238
كياكا 2	3,206	3,040	6,246	1,605	1,693	3,298	9,544	2,669	2,573	5,242

صافي اللاجئين ومعدلات مجموع اللاجئين

	الفئة السكانية (6-13 سنة)	الإجمالي/اللاجئون مسجل	GER	صافي المسجلين	NER
أدجوماني	63,316	34,951	55%	21,155	33%
مخيم رينو	23,428	16,288	70%	8,488	36%
يومبي	73,496	51,955	71%	33,647	46%
مويو	46,367	31,526	68%	23,866	51%
إمفيبي	28,979	8,789	30%		
كيرياندونغو	15,871	14,303	90%	10,665	67%
ناكيفالي	25,478	18,593	73%	16,131	63%
أوروتشينغا	1,972	1,700	86%	1,581	80%
روامواجا	13,059	9,289	71%	8,238	63%
كياكا 2	5,535	6,246	113%	5,242	95%

إحصاءات التعليم الثانوي

المخيم	إجمالي المسجلين						صافي المسجلين		
	اللاجئون			المواطنون			ل+ م	اللاجئون		
	رجل	امرأة	مجموع	رجل	امرأة	مجموع		رجل	امرأة	مجموع
أدجوماني	1,678	938	2,616	1,970	1,432	3,402	6,018	1,364	805	2,169
مخيم رينو	471	172	643	41	23	64	707	126	63	189
يومبي	2,776	1,116	3,892	253	95	348	4,240	1,755	1,497	3,252
مويو	1,517	907	2,424	151	91	242	2,666	1,329	802	2,131
إمفيبي	587	193	780	12	1	13	793			
كيرياندونغو	1,451	586	2,037	97	60	157	2,194	987	269	1,256
ناكيفالي	723	494	1,217	190	216	406	1,623	547	543	1,090
أوروتشينغا	53	47	100	77	73	150	250	35	36	71
روامواجا	97	68	165	403	254	657	822	80	66	146
كياكا 2	182	119	301	133	129	262	563	138	80	218

	الفئة السكانية (14-17 سنة)	إجمالي اللاجئين المسجلين	إجمالي نسبة المسجلين	صافي اللاجئين المسجلين	صافي نسبة المسجلين
أدجوماني	24,396	2,616	11%	2,169	9%
مخيم رينو	11,063	643	6%	189	2%

يومبي	**34,706**	**3,892**	**11%**	**3,252**	**9%**
مويو	**21,895**	**2,424**	**11%**	**2,131**	**10%**
إمفيبي	**13,685**				
كيرياندونغو	9,323	2,037	22%	1,256	13%
ناكيفالي	9,680	1,217	13%	1,090	11%
أوروتشينغا	674	100	15%	71	11%
روامواتجا	6,334	165	3%	146	2%
كياكا 2	2,543	301	12%	218	9%

إحصائيات التسجيل لجميع المدارس (المدعومة وغير المدعومة في منطقة توطين اللاجئين) نهاية عام 2018

المخيم	**إجمالي المسجلين**						**صافي المسجلين**		
	اللاجئون			**المواطنون**				**اللاجئون**	
	رجل	امرأة	مجموع	رجل	امرأة	مجموع	ل+م	رجل	امرأة	مجموع
أدجوماني	5,571	6,827	12,398	547	497	1,044	13,442	4,338	5,119	9,457
مخيم رينو	3,739	4,029	7,768	878	932	1,810	9,578	3,095	3,313	6,409
يومبي	8,203	8,180	16,383	976	1,074	2,050	18,433	7,416	7,410	14,826
مويو	3,782	4,010	7,792	750	159	309	8,101	2,642	2,865	5,507
إمفيبي	3,532	3,796	7,328	260	277	537	7,865	2,839	3,000	5,839
كيرياندونغو	2,258	2,190	4,448	400	391	791	5,239	1,368	1,340	2,708
ناكيفالي	2,753	2,554	5,307	1,422	1,293	2,715	8,022	2,066	1,814	3,880
أوروتشينغا	3,498	2,734	6,232	79	84	163	6,395	2,655	2,088	4,743
روامواتجا	2,993	2,942	5,935	995	1,008	2,003	7,938	2,271	2,142	4,413
كياكا 2	507	484	991	507	491	998	1,989	430	418	848
أدجوماني	2,164	2,157	4,321	382	357	739	5,060	1,821	1,811	3,632
مخيم رينو	615	651	1,266	293	277	570	1,836	518	570	1,088
المجموع	**39,615**	**40,554**	**80,169**	**6,889**	**6,840**	**13,729**	**93,898**	**31,459**	**31,890**	**63,350**

5. الوصول إلى فرص العمل والانخراط في عمل مربح. يحق للاجئين العاملين الحصول على أجرهم الملائم تمامًا مثل المواطنين. يتم منح اللاجئين تصاريح عمل وبموجب لوائح (رسوم) مراقبة المواطنة والهجرة الأوغندية، تم إعفاء رسوم تصريح العمل لعام 2021، وهي خطوة تهدف إلى تسهيل الاندماج المحلي والاعتماد على الذات.
6. يحق للاجئين في أوغندا حرية التنقل، مع مراعاة "القيود المعقولة" لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام. يُطلب من اللاجئين المقيمين في المخيمات الريفية المعلنة الحصول على تصاريح إدارية تسمح لهم بالمغادرة والعودة إلى مخيماتهم المحددة. يحصل اللاجئ الذي يرغب في السفر خارج حدود أوغندا على وثيقة سفر صالحة لجميع البلدان باستثناء بلد منشأ اللاجئ والبلدان التي تفرض أوغندا قيودًا عليها.
7. يُمنح اللاجئون حق الوصول إلى الأراضي لغرض الزراعة أو الرعي وليس لهم الحق في بيع أو تأجير الأراضي المخصصة لهم.

يعزى وضع النازحين داخلياً في أوغندا إلى حدوث مخاطر طبيعية وبعض الأزمات التي يسببها الإنسان. تلبي الحكومة احتياجات النازحين داخلياً من خلال توفير المساعدة الإنسانية في شكل أغذية وماء وأدوية ومأوى مؤقت وأراضي ومواد أخرى غير غذائية. يرتكز دعم النازحين على السياسة الوطنية للنازحين داخليًا (2004) والسياسة الوطنية للتأهب للكوارث لعام 2010 والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لعام 2021.

وتهدف جميع هذه السياسات إلى ضمان أن يعيش النازحون بكرامة وأن يستمروا في التمتع بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأوغنديون الآخرون بموجب الدستور. كما تساعد السياسة الوطنية للنازحين داخليًا (2004) في العودة الآمنة والطوعية للنازحين داخليًا ووضع برامج قطاعية لإعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة بنائها ودعم مشاريع سبل العيش المستدامة.

تواصل الحكومة استخدام آلية استجابة منسقة لمعالجة آثار النزوح الداخلي من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

10. حماية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

1) تكثيف الجهود لتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تمتعهم بالمساواة في الوصول إلى جميع المرافق والخدمات العامة،

2) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تلبية الاستراتيجية الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد.

3) تقديم معلومات مفصلة عن أنشطة الإدارة الحكومية المسؤولة عن الإعاقة وكبار السن والمجلس الوطني لكبار السن.

بالإضافة إلى ما سبق، أطلقت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية في عام 2016. والذي يسعى إلى تعزيز تنسيق ومواءمة الحماية الاجتماعية في البلاد. وتتمثل أهدافها في زيادة فرص الحصول على الضمان الاجتماعي، وتعزيز الرعاية والحماية والدعم للأشخاص الضعفاء، وتعزيز الإطار المؤسسي لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية.

ينص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة ويعيد إنشاء المجلس الوطني للإعاقة ليصبح المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وينص على حصص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. خلال السنة المالية 21/2020، استفادت 243 مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة من المنحة الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة البالغة 1.239 مليار شلن أوغندي لتصل إلى 943 من الذكور و906 من الإناث. زادت الحكومة الموارد المخصصة للأمراض غير المعدية لرصد وتنسيق الأعمال المتعلقة بالإعاقة. جمع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة تقريرًا سنويًا عن الإعاقة وأجرى أبحاثًا ونشر نتائج حول التمكين الاقتصادي ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الدعوة إلى إدراج الإعاقة.

واصلت لجنة تكافؤ الفرص واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة زيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ توظف محطات التلفزيون مترجمين بلغة الإشارة، وتطبع التقارير السنوية اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بطريقة برايل وكانت الحكومة في طليعة الاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في 3 ديسمبر من أجل زيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل قانون هيئة المشتريات والتصرف في الأصول العامة لعام 2003 في عام 2019 لتخصيص 30 ٪ من عقود المشتريات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب.

بالإضافة إلى ذلك، سنت حكومة أوغندا قانون مراقبة المباني لعام 2013 الذي يخول لجنة البناء وقف بناء مبنى مفتوح للجمهور ولا تأخذ في الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أن الحكومة بصدد وضع استراتيجية للوقاية من الإعاقات وإدارتها تهدف إلى الكشف المبكر عن الحالات والأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث إعاقات وإدارتها.

تواصل الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين معايير حقوق الإنسان لكبار السن. تنفذ الحكومة من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية منحة كبار السن التي تستهدف كبار السن بتحويل نقدي غير مشروط يهدف إلى الحد من الفقر بين الأجيال وتوفير الحماية الاجتماعية/ضمان الدخل لهم.

أطلقت أوغندا برنامج دعم الدخل المباشر في إطار برنامج دعم الدخل المباشر في 146 مقاطعة لجميع كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 80 عامًا فما فوق من أجل تمكين كبار السن المستضعفين. يحصل كل شخص مسن مستفيد على استحقاق شهري قدره 25000 دولار أمريكي يتم دفعه كل ثلاثة أشهر. بحلول يونيو 2020، كان 304,555 من كبار السن (179,750 من الإناث و124,805 من الذكور) يستفيدون من البرنامج.

الجزء الرابع: التحديات التي تواجهها أوغندا في تنفيذ الميثاق

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطت حكومة أوغندا خطوات كبيرة في تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وشملت بعض الجهود سن القوانين واعتماد السياسات والإصلاحات المؤسسية وإنشاء المؤسسات ووضع الأطر التنظيمية اللازمة. ومع ذلك، كانت هناك بعض التحديات في تنفيذ الميثاق كما هو موضح أدناه.

1. كان للاحترار العالمي وتغير المناخ آثار متعددة على احترام مختلف الحقوق، ولا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لتغير المناخ، شهدت أوغندا فيضانات وانهيارات أرضية شديدة أدت إلى زيادة عدد النازحين داخلياً، وخسائر في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية. وعلى الرغم من التحديات، فإن الحكومة ملتزمة بمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ، وقد صدقت في هذا الصدد على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها وكذلك اتفاق باريس. تم تدجين هذه الصكوك الدولية في القانون الوطني لتغير المناخ لعام 2021 الذي استرشد بالسياسة الوطنية لتغير المناخ (2015). لذلك وضعت الحكومة إطارًا قانونيًا وسياسيًا ومؤسسيًا شاملًا للحد من آثار تغير المناخ. يتطلب التحقيق الهادف لهذه التدخلات تمويلًا مناخيًا غير متاح بسهولة للبلدان النامية، وبالتالي يزيد من تقييد الموارد الوطنية.

2. استلزمت جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم أن تفرض الحكومة إغلاقًا من أجل التخفيف من انتشار الفيروس القاتل. وأدى ذلك إلى تعطيل سبل العيش مما أثر على التمتع الهادف بالحقوق وتنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية كما هو مخطط لها. أعطت الحكومة عمداً الأولوية للحق في الحياة لأنه بدون هذا الحق لا يمكن التمتع بالحقوق الأخرى. وضعت الحكومة حتماً من خلال وزارة الصحة إجراءات تشغيل موحدة للحد من انتشار فيروس كوفيد-19. تم تقديم التعلم عبر الإنترنت، وتوزيع مساعدات الإغاثة على الأشخاص الضعفاء، ونشر حزم التحفيز من خلال بنك التنمية الأوغندي. تم إنشاء فريق العمل الوطني لمكافحة كوفيد-19 على النحو الواجب للمساعدة في تطبيق إرشادات وزارة الصحة والتوجيهات الرئاسية الموجهة نحو السلامة العامة. رفعت الحكومة تدريجياً قيود كوفيد-19.

3. تواصل الحكومة التعامل مع التمويل غير الكافي للقطاعات والمؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ معايير حقوق الإنسان بسبب محدودية الموارد. وقد تفاقم هذا بسبب جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد وتعبئة الموارد.

4. إن تقدم التكنولوجيا في مجال حقوق الإنسان سيف ذو حدين. فمن ناحية، تسهل التكنولوجيا الحوكمة الإلكترونية وتعزيز حقوق الإنسان مثل الحق في الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير والتعبير، والحق في التعليم، والحق في الصحة، من بين أمور أخرى. من ناحية أخرى، تسهل التكنولوجيا انتهاك حقوق مثل الحق في الخصوصية والحقوق الاقتصادية والحق في الصحة والمعلومات المضللة والمعلومات المزيفة والتحريض على العنف والتنمر الإلكتروني وقضايا الصحة العقلية والاستغلال الجنسي، من بين أمور أخرى.

الخلاصة

تعطي حكومة أوغندا الأولوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كقيمة وطنية بسبب تاريخنا من الانتهاكات الجسيمة من الاستعمار والأنظمة السابقة. لقد أقنعتنا الدروس المستفادة من تاريخنا بأهمية أن تكون مبادئ حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة. منذ صدور دستور عام 1995، تم إحراز تقدم مستمر في تعزيز تمتع جميع الأشخاص في البلاد بالحقوق الفردية والجماعية. تُحترم حقوق الإنسان لأنها جيدة للشعب في أوغندا.

وقد بُذلت جهود وتدابير مدروسة لتحسين الإطار القانوني تدريجياً. تم الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية أو التصديق عليها وإدراجها في القوانين المحلية. تم إدخال أفضل الممارسات مثل النهج القائم على حقوق الإنسان في جميع الوكالات الحكومية وقاعدة بيانات محوسبة تم إنشاؤها لرصد الامتثال. تم سن العديد من التشريعات الجديدة وتفعيلها من خلال لوائح لتفعيل التمتع بالحقوق الفردية والجماعية وخاصة في التمثيل السياسي على جميع المستويات. تشير البيانات المقدمة في هذا التقرير إلى أن حكومة أوغندا أظهرت استعدادها للوفاء بالتزاماتها من خلال وضع تشريعات وسياسات وبرامج وتدابير إدارية رئيسية لتحقيق أحكام الميثاق.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات ولا تزال تظهر تحديات جديدة. تؤثر العوامل الخارجية مثل تغير المناخ على إنتاج الغذاء وتسبب نقصًا خطيرًا في بعض المجتمعات. وهذا يؤثر سلبًا على الاقتصاد وبالتالي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب والحكومة. كما يستمر تدفق اللاجئين في زيادة الضغط على الأراضي والخدمات الاجتماعية. أدى تحسين الوعي بالحقوق المدنية والسياسية إلى زيادة الطلب على الوصول إلى الحريات المدنية والمشاركة فيها مثل الحق في تكوين الجمعيات والتجمع والوصول إلى المعلومات.

وعلى الرغم من التحديات، تواصل حكومة أوغندا إخضاع نفسها للآليات الطوعية الدولية والإقليمية التي سيتم تقييم أدائها في إطار الاستعراض الدوري الشامل والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. تظل حكومة أوغندا ملتزمة بدعم أهداف ومبادئ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لأننا نعتقد أنها قضيتنا. نرحب بالنقد البناء لدعم جهودنا لتطوير مجتمع ذي ثقافة تحترم حقوق الإنسان وتعززها وتراعيها.

وأشكركم لحسن إصغائكم.